وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانيــة

– شعبة التاريخ–

نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات 1671 ـ 1830 م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:

ـ خضرة بوميدونة

ـ سارة قاسمي

إشراف الأستاذ:

ـ أحمد جعفري

- لجنة المناقشة:

الرقم	اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	أ. الشيخ لكحل	أستاذ (أ)	غرداية	مناقشا
02	د.عامر زناتي	أستاذ (د)	غرداية	رئيسا
03	أ. أحمد جعفري	أستاذ (أ)	غرداية	مشرفا و مقررا

الموسم الجامعي: 1438- 1439هـ/ 2017 - 2018م

شكر و عرفان

عملا بقوله تعالى...." **:لئن شكرتم لأزيدنكم**".....

و اعترافًا منا بالحق لأهل الحق كما قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

" من لم يشكر النّاس لم يشكر الله"

الإعتراف بالجميل حق لا يمكن لنا نكرانه فنتوجه بالشكر بداية إلى الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بنعمه و رزقنا من واسع فضله و يسر خطانا و وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي نتمنى أن نكون قد استفدنا منه ونتمنى أن نفيد به.

و نتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات الإحترام و التقدير للأستاذ المشرف أحمد جعفري على كل ما بذله معنا من جهد و لم يبخل علينا بنصائحه القيمة و إرشاداته السديدة و الذي كان القدوة في رسم خطانا على أثر خُطاه حفظه الله و أطال في عمره وجزاه الله خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا و أمدنا بيد العون سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة سديدة أو برأي حكيم أو دعى لنا دعوة خالصة و جزاهم الله عنا خير الجزاء وأعاننا على فعل الخير ورد الجميل .

وحتى لا يفوتنا نتقدم بتحية إجلال و تقدير إلى كل أساتذة قسم التاريخ و كل العاملين بكلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بجامعة غرداية .

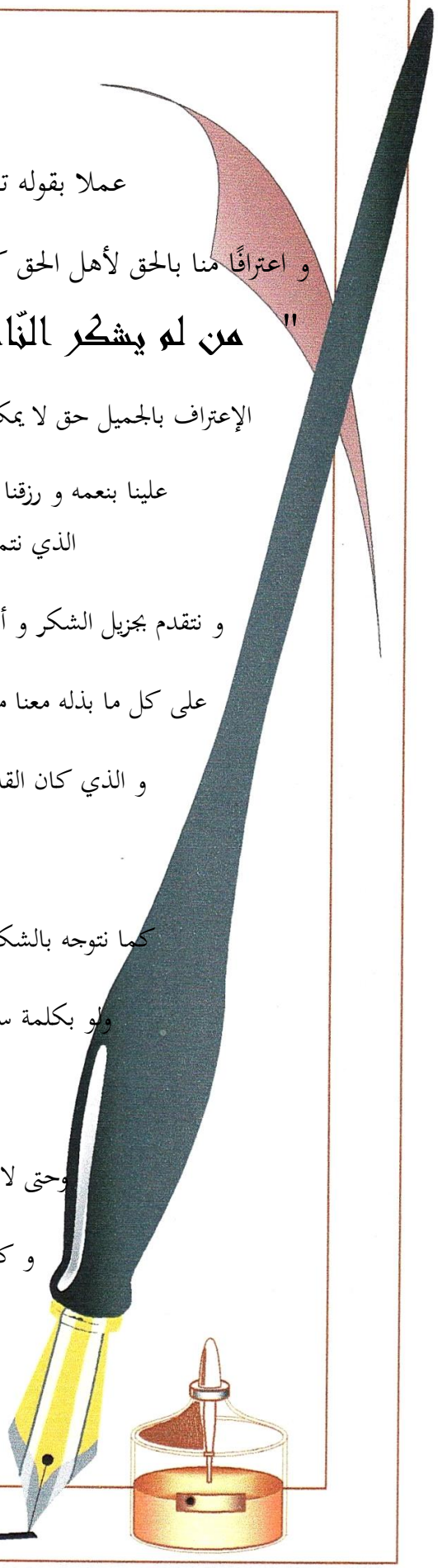

الإهداء

إلى التي رسمت لي طريق الأمان

و وهبتني الحياة، و غمرتني بفيض من الحب والحنان

إلى بسمة الحياة و سر الوجود

إلى التي جُعلت الجنة تحت أقدامها و كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية رعاها الله

إلى من أحمل إسمه بافتخار و علمني العطاء دون انتظار

إلى سندي في الحياة و دفع بي قُدما نحو الأمام

إلى الذي تعب كثيراً من أجل راحتي

وأفنى حياته من أجل تعليمي

أبي العزيز حفظه الله

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم.....إلى من يعيش في

ظل وجودهم أملي أخواتي :مسعودة، نصيرة، خولة، دنيا نور

إلى سندي في هذه الدنيا بعد والدي إخوتي :لحسن، علي، فارس سيف

إلى براعم المنزل أبناء أختي لبنى، لجين، يونس

إلى شقيقاتي اللواتي لم تنجبهم أمي حورية، سعاد و نصيرة

إلى جدتي و أعمامي و أولادهم و عمتاي، إلى زوجة أخي و زوجا أختاي

إلى أخوالي و زوجاتهم و خالاتي و أبنائهم و بناتهم

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل الورود التي جمعتني بهم حديقة الصداقة و مِظلة الأخوة و إلى كل الزملاء و الزميلات

إلى التي قاسمتني العناء والجهد، وكانت لي السند في هذا العمل صديقتي" سارة"

إلى الأستاذ المشرف":جعفري أحمد"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مُذكرتي.

خضرة

الإهداء

جهدي ثمرة أهدي

أعز إلى اليوم هذا مثل في يغيبا لا أن تمنيت اللذين إلى هذا عملي لي يبارك من أول يكونا أن تمنيت اللذين إلى هذه في لي سندا كانوا ومن والعطاء السبيل رمز إلى الطاهرتين، والديا روح إلى الأقدار مني أخذتهما شخصين هجيرة الثانية وأختي عمي إبنة والى مليكة، وردة، نعيمة، خضرة، فتيحة، زهرة، بشير، علي، لخضر، : الحياة المالك، عبد الهاشمي، :اخواتي أزواج و بهية، عائشة، أخوتي وزوجات للمذكرة تحضيري طيلة تفارقني لم التي بشير جمال،.

الطيبات من ورزقهم عزهم الله أدام.

عمره في واطال الله ادامه الغالي جدي الى

وبناتهم وابنائهم وخالاتي وزوجاتهم واخوالي اعمامي الى والاقارب الاهل كل الى

واسماء وحليمة الحاج رأسهم وعلى اخوتي ابناء

فتيحة، وهيبة، خديجة، كنزة، منصورة، اميرة، مريم، :الصديقات نعم فكانوا القدر بهم جمعني من كل الى شريفة.

2018 م دفعة التاريخ طلبة كل الى.

سارة

قائمة المختصرات بالعربية و الفرنسية:

الكلمة	الـــرمز
الجزء	ج
الطبعة	ط
طبعة خاصة	ط خ
تحقيق	تح
تقديم	تق
ترجمة	تر
تعريب	تعر
تعليق	تع
دراسة	د
مراجعة	مر
العدد	ع
مجلد	مج
صفحة	ص
صفحتين متتاليتين	ص ص
هجري	هـ
ميلادي	م
الشركة الوطنية للنشر و التوزيع	ش و ن ت
Page	P
المصدر أو المرجع السابق Ouvrage pecite	op ,cit
نفسه مع اختلاف الصفحة Ibidem	Ibid

مقدمة

يعتبر النظام الضريبي جزءًا هامًا من النظام المالي العام الذي يشمل الموارد المالية التي تستغلها الدولة لتغطية أوجه الإنفاق المتزايدة، وتعد الضرائب التي تستخلصها من سكان الركيزة الأساسية للنظام المالي و أهم المصادر المالية لأي دولة لضمان إستمرارها عبر الزمن نظرا لكثرة الأموال التي توفرها لخزينتها، لذلك فكلما تناقصت مداخليها تعرضت للأزمات الإقتصادية و الإجتماعية مما يؤثر على إستقرارها.

فبعد إنضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية سنة 1519م عرفت في ظلها العديد من التنظيمات مست جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية و خاصة الإقتصادية التي كان محورها التنظيمات المالية التي ساهمت في رخائها الاقتصادي و الاجتماعي، إذ طبقت هذه الأخيرة نظاما ضريبيا محكمًا يخضع لعدة قوانين ومعايير تراعي وضع البلاد الإقتصادي و الإجتماعي كما يأخذ بعين الإعتبار طبيعة التضاريس و النشاط الإقتصادي الممارس فيها لذلك تنوعت و اختلفت هذه الضرائب من منطقة لأخرى.

ومن هنا انبثقت فكرة موضوعنا لدراسة و تحليل هذا النظام الذي أثّر على جميع جوانب الحياة في البلاد والذي إتسم بعنوان:

"نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات 1671 - 1830م".

حددنا الإطار الزماني لهذا البحث بالفترة الأخيرة للعهد العثماني في الجزائر و ذلك من سنة1671م التي تمثل بداية مرحلة جديدة ومهمة بالنسبة إلى تاريخ الجزائر الحديث تعرف بعهد الدايات إلى غاية سنة 1830م تاريخ سقوط الحكم العثماني في الجزائر و بداية الإحتلال الفرنسي للإيالة، و التي عرفت فيها الجزائر تطورات حاسمة ومهمة و أصبح فيها الدايات الذين حكموا البلاد في هذه الفترة يسعون إلى تحصيل اكبر قدر ممكن من المال و تغيرت فيها السياسة الضريبية و اتصفت بالشمولية و أصبحت جبايتها أكثر تشددا و بذلك انعكست سلبا على السكان في الأرياف و المدن.

دواعي اختيار الموضوع:

تظافرت مجموعة من الأسباب و الدوافع كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع منها الموضوعية و الذاتية والتي نوجزها فيمايلي:

– البحث في تأثير نظام الضرائب المفروض على الشعب الجزائري في تحديد العلاقة ببين الحاكم و المحكوم.

– الإحاطة بمختلف الضرائب المفروضة على الجزائريين في عهد الدايات التي كانت تعتمدها السلطة الحاكمة لتلبية احتياجاتها.

– أهمية النظام الضريبي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

– قلة الدراسات و الأبحاث المتخصصة و المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي في الفترة الحديث خاصة الجانب الضريبي منه.

– رغبتنا الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر الحديث في الفترة العثمانية خاصة الجانب الإقتصادي الذي كان له تأثير كبير على باقي المجالات الأخرى.

– إهتمامنا بالخوض في ثنايا النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون و كيفية تحصيل الضرائب باعتبارها المورد الأساسي للخزينة العامة و التي بني عليها إقتصاد إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني.

– دراستنا في السنة الأولى ماستر لمقياس تاريخ الجزائر الإقتصادي و معالجتنا لجملة من الإشكاليات التاريخية الإقتصادية و التي كان في مقدمتها السياسة الضريبية العثمانية في الجزائر الأمر الذي لفت انتباهنا و بث فينا حب الاستكشاف و البحث في أغوارها لفهم الواقع الإقتصادي في أواخر العهد العثماني الذي بني على جباية الضرائب .

– رغبتنا في المساهمة و لو بشيء بسيط بالكتابة في هذا الموضوع الذي لا يزال الغموض يساوره و أغلب جوانبه غير مدروسة بشكل كافٍ.

– إشكالية الدراسة:

تسعى دراستنا هذه إلى إلقاء الضوء على نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات أي من سنة 1671 م حتى 1830م من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

أين تتجلى مظاهر النظام الضرائب المطبق في الجزائر خلال عهد الدايات1671-1830م ؟

تفرعت منها عدة تساؤلات حاولنا معالجتها في أتون هذا البحث وهي:

- كيف كان النظام الضريبي قبل عهد الدايات ؟.
- ما هي أشكال و أنواع الضرائب المفروضة على سكان الأرياف ؟.
- فيما تمثلت الضرائب المفروضة على المدن ؟.
- كيف انعكس النظام الضريبي على حياة السكان في الريف و المدينة ؟.

– الخطة المعتمدة في دراسة الموضوع:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى مدخل وثلاثة فصول تندرج تحت كل فصل ثلاث مباحث، هذا بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة للبحث.

خصصنا المدخل للضرائب في الجزائر من قبل مجيء العثمانيين وحتى 1671م، بصورة مختصرة وموجزة جدا.

أما الفصل الأول فكان تحت عنوان الضرائب المفروضة على الأرياف، أوردنا فيه مختلف أشكال الضرائب المفروضة على الأراضي الخاصة و أهمها العشور و الزكاة و أراضي البايليك كالتي فرضت نظرا لطريقة الاستغلال كنظام الخماسة و التويزة و الكراء وأخيرا الضرائب المفروضة على أراضي العرش وكذا الأراضي المستعصية على نفوذ البايليك كالغرامة و اللزمة و المعونة و الخطية.

في حين عنونا الفصل الثاني ب الضرائب المفروضة على المدن، وعرضنا فيه إلى عائدات بيت

لمال من الأملاك العقارية و التركات والودائع العمومية و الأوقاف و الأسواق التجارية، و أطنبنا في الحديث عن غنائم البحر الجهاد البحري ،افتداء الأسرى ، الإتاوات والهدايا، ثم أنهيناه بالحديث عن المساهمة الرسمية للبايليك المتمثلة في الدنوش و الضيافة.

وجاء الفصل الثالث موسوما بالانعكاسات التي خلفها النظام الضريبي على حياة الأهالي، فكانت البداية بالانعكاسات الاقتصادية على الزراعة ، الصناعة، التجارة ثم أعقبناها بالاجتماعية في التمييز بين الاهالي، تراجع عدد السكان، و الضرائب و الزعامات المحلية، وختاما الانعكاسات الثقافية حركة الطلبة و العلماء، الزوايا، و الاوقاف و المال.

وخاتمة تضمنت الاستنتاجات المختلفة التي توصلنا إليها من ثنايا هذا البحث، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق الوظيفية في شكل جداول ورسومات، كل ذلك مع قائمة لأهم المصادر والمراجع المعتمدة، وأخيرا فهرسا لموضوعات البحث.

– الهدف من الدراسة:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى:

– إعطاء صورة واضحة للنظام الضريبي الذي طبقته الإدارة العثمانية في الجزائر أواخر أيامها.

– إظهار مدى أهمية هذا النظام ومدى مساهمته في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأهالي.

– التعريف بأنواع الضرائب و الرسوم التي شكلت في مجموعها النظام الضريبي المتبع في عهد الدايات.

– الوقوف على مختلف الآثار المترتبة عن النظام الضريبي التي مست جميع نواحي الحياة الاقتصادية،الاجتماعية، و حتى الثقافية .

– دراسة السياسة الضريبية العثمانية في هذه الفترة لتفسير الواقع الإجتماعي و الإقتصادي للبلاد.

– المنهج المتبع في الدراسة:

في هذا البحث حاولنا الإجابة عن التساؤلات المطروحة بالاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي لتتبع الأحداث التاريخية و وصف النظام الضريبي و مختلف أنواع و أشكال الضرائب و الرسوم المفروضة على الشعب الجزائري آنذاك، و أيضا المنهج التحليلي لدراسة و تحليل واقع الضرائب و التعليق عليها و مدى تأثيرها و انعكاساتها على المجتمع،إضافة إلى المنهج الإحصائي(الكمي) الذي إعتمدناه في إحصاء القيمة الضريبية المفروضة لكل شكل من أشكال الضرائب حسب كل منطقة.

– الصعوبات المعترضة:

من الطبيعي أن يواجه كل باحث العديد من الصعوبات في كل مرحلة من مراحل إعداد بحثه، لذلك فقد إعترضتنا مجموعة من الصعوبات أهمها: تعذر الحصول على بعض المصادر التي تخدم موضوعنا بشكل أساسي ما جعلنا نعود إلى المراجع العامة التي تناولت الموضوع بشكل العام، إضافة إلى أن أغلب مواضيع النظام الضريبي تناولتها الكتابات الأجنبية مما يتطلب ترجمتها ما صعب علينا إستعمال الكثير من الكتب اللازمة، كما عانينا من شح المادة العلمية التي تتطرق لهذا الموضوع إذ لاحظنا النقص الكبير الذي ينتاب الدراسات الإقتصادية في الفترة العثمانية، و أيضا واجهتنا صعوبة أخرى تمثلت في عدد الصفحات إذ أن الموضوع تطلب عدد صفحات أكبر فاقت الحد المطلوب الذي وُضع من طرف الإدارة ما جعلنا في أخر المطاف نقوم بتلخيص و تقليص الفصول و التغاضي على بعض الجزئيات.

– الدراسات السابقة:

إن النظام الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني لم يلق اهتماما كبيرا من قبل الباحثين إلا أننا نقف على بعض الدراسات التي تناولت جانبا منه في مقدمتها ما كتبه الدكتور ناصر الدين سعيدوني في كتابه النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني الذي كانت نسخته الأولى كرسالة دكتوراه الطور الثالث سنة 1968-1974م تحت إشراف أبو القاسم سعد الله و الذي تناول فيه النظام المالي من المصادر الأصلية كونه يعكس عن واقع الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر قبل الإحتلال، و أيضا ما درسته فلة القشاعي موساوي في رسالتها النظام الضريبي في

الريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني1771-1837م، إضافة إلى أطروحة توفيق دحماني التي تحت عنوان الضرائب في الجزائر 1792 - 1865م تحت إشراف الدكتور عمار بن خروف التي هي عبارة عن دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في العهد العثماني و العهد الفرنسي و التي تحدث فيها عن أنواع الضرائب في العهدين و طرق جبايتها و التأثيرات التي خلفها النظام الضريبي، إضافة إلى مذكرة ماجستير الفلاحون الجزائريون و السلطة العثمانية في الجزائر1519-1830م دار السلطان أنموذجا لعقاد سعاد بإشراف الدكتور دادة محمد و التي درست فيها نشأة دار السلطان محل الدراسة وموقف السلطة من الجماعات الفلاحية و العوامل التي تؤثر فيها و تأثير السياسة المالية على هذه الجماعات والتي تحدثت فيها عن الضرائب المفروضة عليها مما أفادتنا في دراستنا، ضف إلى ذلك مذكرة الماستر في تاريخ المعاصر لعيسى قبشي المعنونة بالنظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792 - 1830م) بإشراف الأستاذة شهرزاد شلبي في جامعة محمد خيضر بسكرة للموسم الجامعي2016 ـ 2017 م، و مذكرة الليسانس لسهيلة كداني في التاريخ العام بعنوان الضرائب و الرسوم في الجزائر العثمانية بإشراف بوشيبة ذهبية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة 2016 - 2017 م.

– التعريف بأهم المصادر و المراجع المعتمدة في الدراسة:

إعتمدنا في الإعداد لهذا البحث على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع المتخصصة منها والعامة، يأتي في مقدمتها كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة الذي عدت فيه إلى استخلاص مختلف الضرائب الخاصة والمتعلقة بالشريعة الإسلامية، والى جانبه مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر لمؤلفه أحمد الشريف الزهار التي حققها أحمد توفيق المدني التي اعتمدناها في اغلب فصول البحث، كونه يتناول اهم الضرائب وقيمها وكيفية جبايتها هذا بالإضافة لإشاراته المتعلقة بمختلف الانعكاسات المترتبة عن هذا النظام الضريبي.

و أيضا كتاب مجاعات قسنطينة لصالح العنتري والذي حققه رابح بونار حيث أرخ للمجاعات التي أصابت الشرق الجزائري وانعكاساتها المختلفة وهو ما يمكن سحبه على مختلف بايليكات الإيالة في الفترة المدروسة، و بذلك ساعدتنا كثيرا في الانعكاسات الاجتماعية التي تطرقنا لها في آخر فصل.

أما المراجع التي اعتمدنا عليها كانت كثيرة أبرزها كتب ناصر الدين سعيدوني التي أخذنا قسطا كبيرا من هذه الدراسة أهمها:

– كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م فهو تطرق فيه إلى الضرائب بأنواعها بدقة وعمق وقام بتحليها مما ساعدنا كثيرا في بحثنا لذلك يعد مرجعا هاما بالنسبة لدراستنا.

– كتاب الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، و كتاب تاريخ الجزائر في العهد العثماني إذ تناول فيهما مختلف الضرائب بالتفصيل وطريقة جبايتها ما ساعدنا بشكل كبير في كل فصل.

إضافة إلى جملة من المراجع أهمها كتاب أرزقي شويتام المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني، و كتاب الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية لمؤلفه أحمد بحري بجزأيه، ضف إلى كتاب بن عتو بلبراوت المدينة و الريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني وأيضا كتاب الجزائر خلال العهد التركي 1514-1830م لصالح عباد و غيرها

كما استخدمنا على العديد من المجلات و الدوريات أهمها:

– مقال فاطمة الزهراء سيدهم الذي عنونته بموارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر و الذي نشرته في دورية كان العدد 13، تناولت فيه مختلف الضرائب المفروضة على السكان مما أعاننا في إنجاز موضوعنا.

– مقال ثورة إبن الأحرش في بايليك الشرق (1800-1807م) لجعني زينب الذي نشرته في مجلة عصور الجديدة في العدد 18 و الذي تناولت فيه الثورة بكل تفاصيلها و مراحلها
فاستعنا به في الفصل الأخير باعتبارها كرد فعل على السياسة الضريبية المجحفة التي اتبعتها الإدارة العثمانية.
– و أيضا مقال صحراوي عبد القادر الذي أدرجه تحت عنوان ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر في أواخر العهد العثماني الذي نشرته مجلة الحوار المتوسطي في العدد 15- 16 تطرق فيه إلى ثورتي

الطريقة الدرقاوية في الشرق والغرب الجزائري و التي تناولناهما في الانعكاسات الاجتماعية كرد فعل السكان على النظام الضريبي الجائر الذي جعل من الأهالي وسيلة لتحقيق المال.

هذا إضافة إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية و التي أهمها أطروحة توفيق دحماني المعنونة بالضرائب في الجزائر 1206-1282 هـ/1792 – 1865م، و مذكرة حياة قرابن، سعاد بن حركات الموسومة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800-1830م)، إضافة إلى الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر(1519-1830م) – دار السلطان أنموذجا لسعاد عقاد، و مذكرة ثورات الطرق الصوفية في إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني ثورة الدرقاوى أنموذجا (1219-1224)،(1804-1809م) لفاطمة رمعون، حيزية بن رابحو غيرها الكثير.

ولا يفوتنا في الأخير أن نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى أستاذنا المشرف جعفري أحمد الذي تحمل معنا مشقة البحث و تكبد عناء الإشراف و التوجيه، نسأل الله له دوام الصحة و العافية و له منا الشكر الخالص و الثناء الأوفى .

كما نتوجه بالشكر إلى كل من وقف معنا و قدم لنا يد العون و المساعدة و شجعنا ولو بكلمة لإنجاز هذا البحث.

مدخل

أولا: مفهوم الضريبة و تطورها

1ـ مفهومها:

تسعى الدول إلى تلبية الحاجيات المتزايدة لأفرادها و ذلك من خلال زيادة الإنفاق العام وتعتمد في تغطيتها لهذه النفقات على عدة إيرادات أهمها الضرائب المفروضة على السكان التي تمثل المورد الرئيسي لخزينة الدولة لضمان استمرارها و قيامها بدورها على أكمل وجه.

يعرفها لسان العرب على أنها من فعيلة بمعنى مفعولة، وتجمع على الضرائب. واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها، و منه ضريبة العبد، وهي غلته، وفي الحديث الحجام كم ضريبتك؟ الضريبة ما يؤدى العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه، و منه حديث الإماء اللاتي كان عليهن لمواليهن ضرائب، يقال كم ضريبة عبدك في كل شهر؟ والضرائب الأرضين، وهي وظائف الخراج عليها. و ضرب على العبد الإتاوة ضربا أي أوجبها عليه بالتأجيل، و الاسم: الضريبة. وضارب فلان لفلان في ماله إذا اتجر فيه و قارضه[1].

جاءت الضريبة في قاموس المحيط على أنها واحدة تؤخذ في الجزية ونحوها، وغلة العبد.ومنه فالضريبة: هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى هيئات الأمة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في تغطية النفقات العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2].

وتعددت التعريفات حول الضريبة التي أوردها الكتاب، فيعرفها رفعت المحجوب في كتابه المالية العامة على أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثورة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص بدفعها و ذلك لغرض نفع عام[3].

---

[1] ـ ابن منظور: **لسان العرب**, تح عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، ، دار المعارف، ط1 القاهرة 1119هـ، مج4، ج28، ص2569.

[2] ـ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي :**القاموس المحيط**، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، القاهرة 1952م، ج4, ص 89.

[3] ـ المحجوب رفعت: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، لبنان 1971م، ص19.

وهي عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بفرضه على المكلفين بصورة إجبارية و بدون مقابل، في سبيل إنفاقه على المصلحة العامة أو استخدامه في مجالات تدخل الدولة[1].

عرفها غازي عناية على أنها فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا و بصفة نهائية وبدون مقابل وتستخدمها لتغطية نفقاتها، والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية للدولة[2].

ويمكن القول إن الضريبة هي مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر إذا ما كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية و سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

2 – تطور الضرائب

عرفت الضرائب تطورات عديدة في طبيعتها عبر التاريخ واختلفت أهدافها عبر العصور مع تطور النظم السياسية و تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع، ففي العصور القديمة كانت الضريبة في صورة جزية يفرضها المنتصر على المهزوم في ظل الإمبراطورية الرومانية، حيث قامت الدولة بفرض الضرائب على المحاصيل الزراعية وعلى السلع التجارية[3], وكان يغلب عليها الطابع العيني نتيجة حاجة الخزينة إلى المال، حيث أن الضريبة التي كانت سائدة آنذاك كانت تفرض سنويا على الأرض و على الرؤوس وهم الأشخاص البالغون من العمر الرابعة عشر إلى الستين،كما أن مداخيل

[1] ـ عواضة حسن: **المالية العامة دراسة مقارنة**, دار النهضة العربية, ط3، لبنان 1973, ص396.

[2] ـ عناية غازي: **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار البيان، عمان 1998،ص 72.

[3] ـ رويبح يعقوب: **آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية الجديدة ـ دراسة حالة قباضة الضرائب ورقلة الضاحية** ـ مذكرة ليسانس في علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة, 2012 ـ 2013 م, ص 15.

المهن كانت خاضعة بدورها للضريبة حيث كانت تفرض على الفلاح وذلك للمساهمة في إصلاح الجسور و الطرقات[1].

وفي القرن السادس للميلاد تم تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ومنذ إن جاء الإسلام وضع مشروعه الحضاري القائم على العدالة و التكافل الاجتماعي، و الذي استحدث عدة ضرائب واعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام في قوله تعالى:"**وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله إن الله بما تعملون بصير**"[2] والتي هي عبارة عن اقتطاع نسبي إجباري سنوي عيني أو نقدي تفرض على أموال المسلمين التي وصلت النصاب، إضافة إلى ضريبة أخرى تتمثل في الخراج والذي كان موجودا قبل التأسيس الدولة الإسلامية في شكل الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية وبعد الفتوحات أقرها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و الجزية التي تفرض على الرؤوس وهي خاصة برعايا الدول الإسلامية من غير المسلمين والتي تفرض مقابل توفير الحماية والأمن، كما ظهرت ضرائب أخرى اقتضتها الظروف و التطورات التي عرفتها الدولة الإسلامية كضريبة العشور التي تفرض على البضائع المشروعة الداخلة أو العابرة بأرض الدولة الإسلامية .

عرفت البلاد العربية نظاما ضريبيا متقدما[3] إختلف عبر التاريخ الإسلامي من عصر إلى عصر فكان عصر الرسول وعصر الخلفاء الراشدين يتسم بالعدالة عن طريق التمسك بالشريعة والاجتهاد لصالح الجماعة وفي عهد الأمويين ضوعفت فيها الضرائب الشرعية وفرضت جبايات جديدة إذ حاول عمر بن عبد العزيز أن يضع حدا لهذه المفاسد وليرد المظالم و الكف عن تبذير أموال المسلمين في غير

[1] ـ غريسي أمينة ، لعجال منال: **دور الضريبة في إنعاش الاقتصاد الجزائري ـ دراسة الحالة: الجزائر ـ** مذكرة ماستر أكاديمي (ل م د) في علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي ـ تبسة، 2015 ـ 2016 م، ص24.

[2] ـ سورة **البقرة** الآية 110.

[3] ـ الرويلي صالح: **اقتصاديات المالية العامة**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر1982م, ص 102.

حقها وبذلك اكتفى الناس في عهده وحفظت أموالهم حتى قيل لاتجد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها[1].

وفي العصر العباسي خُفِضت المغارم والجبايات وتبنت الخلافة سياسة الإصلاح بسبب النظم الإقطاعية العسكرية السلجوقية والمملوكية وأيضا للدول المستقلة ببلاد المغرب والأندلس بسبب تدهور الأحوال الإقتصادية و كان هم الحكام الحصول على المال فقط فكان بيت المال مباحا للملوك وكأنه ملك لهم خاص، لذلك ازداد الثراء و الترف في جانب والبؤس والشقاء في جانب وآخر، فاختل المجتمع الإسلامي نتيجة بعده عن النهج الإسلامي وتنكره للمبادئ الإسلامية[2].

أما في عهد الدولة الفاطمية(358-564هـ/968- 1158م) قل الاهتمام بجمع الزكاة وتوزيعها وذلك لحرص الدولة على توطيد دعائمها، كما أنها أثقلت الناس بالضرائب الفاحشة التي حرصوا على جمعها بصورة مكثفة مما عجل بثورات الناس ضد الحكام.

وبعد قيام الدولة العثمانية[3] لم تتغير النظم الضريبية في أسسها المستندة إلى الأحكام الشرعية المالية في جوهرها رغم اختلاف مسميات الضرائب ومقاديرها تبعا للعرف والعادة وما تفرضه المصلحة العامة، و تصنف الضرائب في التشريع العثماني إلى صنفين: التكاليف الشرعية مستندة في شرعيتها ومقاديرها ونسبها إلى نصوص القرآن الكريم والسنة، وتكاليف عرفية تستند في شرعيتها إلى تخويل أولي الأمر و الأحكام الإجتهادية[4] لم يدل عليها دليل خاص من الكتاب و السنة، فرضتها الدولة العثمانية بموجب السلطة التي منحتها الشريعة لولي الأمر بالتصرف فيما فيه مصلحة المسلمين وحفظ دولتهم بشرط أن

---

[1] ـ دحماني توفيق: **الضرائب في الجزائر(1206–1282 هـ/1792 – 1865م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر، 2007 – 2008 م، ص 52.

[2] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 53.

[3] ـ نفسه: ص54.

[4] ـ آق كوندز أحمد، اوزوتوك سعيد : **الدولة العثمانية المجهولة** ، وقف البحوث العثمانية، استانبول،2008م، ص 669.

تكون عادلة يراعي فيها حال الناس غنى و فقرا[1]، إذ نجد في عهد محمد الفاتح أن جل اهتمام التنظيمات المالية كان في جمع الخراج والجزية من الأراضي التي فتحها مقابل حفاظه عليها وحماية أهلها وعدم التعرض لهم[2].

وبعد انضمام الجزائر 1519م إلى كنف العثمانيين فإنهم وضعوا فيها نظاما ضريبيا يخضع لعدة قوانين محسوسة ومقاييس موضوعية يختلف الالتزام بها من منطقة لأخرى إذ كانت تراعى أثناء فرضها لضرائب لوضع البلاد الاقتصادي و الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة في البلاد والنشاط الاقتصادي الممارس فيها وبذلك تنوعت و اختلفت الضرائب[3]، و شكلت لنا في مجموعها نظاما ضريبيا محكما يعتبر مرآة لوضع الدولة وطبيعة المجتمع إذ يعرف بأنه الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة التي يتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية و مالية و فنية في ضوء اعتبارات سياسية، إقتصادية، إجتماعية و إدارية[4].

و عليه يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها و تطبيقها في مجتمع معين و زمن محدد تحقيق أهداف السياسة العامة التي ارتضاها ذلك المجتمع، و أيضا هو عبارة مجموع العناصر الايدولوجية، والقانونية، والاقتصادية، والفنية التي يؤدي تراكبها إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، و الذي تختلف ملامحه من بلد لآخر[5].

---

[1] ـ عابدين معاذ محمد، الحموري قاسم محمد: **إلتزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية**، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، مج29، ع3،محرم 1438هـ/ أكتوبر 2016م، ص260 .

[2] ـ فريد بيك محمد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، مطبعة محمد افندي مصطفى، مصر 1311 هـ/ 1893م، ص177.

[3] ـ سعيدوني ناصر الدين : **النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني**،ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986، ص 110 .

[4] ـ واكواك عبد السلام: **فعالية النظام الضريبي في الجزائر ـ دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي ـ** مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة، 2011ـ 2012 م، ص 19.

[5] ـ عفيف عبد الحميد: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001ـ2012)**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير, جامعة فرحات عباس ـ سطيف1، 2013 ـ 2014م ص 35.

فهو مجموعة محدودة و مختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي و السياسي للمجتمع، و تشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

ثانيا:السياسة الضريبية العثمانية في الجزائر

تعبر السياسة الضريبة عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[1]، ومنه نجد أن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية تختلف حسب اختلاف ظروفها المكانية والزمانية[2].

ولقد عرف النظام الضريبي خلال الفترة العثمانية نوعين من الضرائب، كانت تفرض وفق الشريعة الإسلامية وتتمثل في العشور والزكاة، والنوع الثاني يشمل نوعين من الضرائب العقارية والرسوم على الممتلكات.

1 ـ العشور والزكاة: فالوعاء الأول يتمثل في الضرائب التي تدفع مقابل المحاصيل الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة الأرض المزروعة وكذا طبيعة الأرض[3]، حيث ترتب الأرض على النحو التالي، إذا كانت البلاد ملكا للمسلمين بمقتضى الفتح وكان سكانها قد بقوا فيها بعد التفاهم مع الفاتحين فإن أراضيها تسمى خراجا، يعني أن الحكومة لن تطلب أكثر من المبلغ المتفق عليه حتى ولو انتقلت تلك الأراضي من مالك لآخر، وعندما يعتنق مالك الأرض الإسلام فإنها تسمى عندئذ حكرا، وعلى هذا النوع من الأراضي يأخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج

[1] ـ وكواك عبد السلام: المرجع السابق، ص5.

[2] ـ شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص215.

[3] ـ حميد بلال: **السياسة الضريبية في الجزائر**، مذكرة ماستر في القانون العام للأعمال، جامعة ورقلة، 2014-2015م، ص6.

وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة لدفع مرتبات الجيش والاعتناء بالفقراء وتربية الأيتام ودفع أجور القضاة...الخ[1].

أما الوعاء الثاني فيتمثل في مختلف أنواع الماشية[2]، وهي الحق الواجب في أنواع مخصوصة من الأموال إذا استوفت الشروط وانتفت الموانع، وقد قسم الفقهاء أموال الزكاة من حيث توالي الحكام جيبايتها وصرفها الى: أموال ظاهرة وأموال باطنة، ولم تتدخل الدولة العثمانية في زكاة الأموال الباطنية وتركت ذلك لأرباب الأموال، أما الأموال الظاهرة فقد تولت الدولة جباية زكاتها وإنفاقها بواسطة سلطة موظفين مخصوصين، وقد أخذت زكاة الأموال الظاهرة تحت أسماء مختلفة (رسم أغنام، عادت أغنام العشر، الجمرك، رسم عبور)، وغير دلك من الأسماء[3] .

2 ـ الضرائب العقارية والرسوم على الممتلكات:

أ ـ **الضرائب العقارية:** وتضم نوعين من الضرائب:

– الضرائب العقارية وتسمى الخراج، بحيث كانت تفرض على الأراضي الزراعية مقابل السماح لهم باستغلالها[4]، فإن معظم الأراضي في الدولة العثمانية هي خراجية لبيت المال أي للدولة وليست للرعية ويمنح حق التصرف فيها للرعية بعقد كراء غير محدود[5].

– الهكور وهي عبارة عن رسم عقاري يفرض فقط على منطقة قسنطينة وتسمى الأراضي المملوكة من طرف أشخاص ويتم سداد قيمته نقدا.

ب ـ **الرسوم على الممتلكات:** ويضم كذلك نوعين من الضرائب وهما الغرامة واللازمة.

---

[1] ـ حمدان خوجة: **المرآة**، تع، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص105.

[2] ـ حميد بلال: المرجع السابق، ص6.

[3] ـ عابدين معاذ محمد و الحموري قاسم محمد: المرجع السابق، ص259

[4] ـ بلال حميد: المرجع السابق، ص6.

[5] ـ آق كوندز أحمد: المرجع السابق، ص673.

– الرسم الأول وهو الغرامة، ويتمثل في رسم يفرض على بعض الممتلكات بصفة جزافية[1]، وهي ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية، حسب الظروف والأحوال تعبر عن خضوع القبائل الجبلية والعشائر الصحراوية للسلطة المركزية بالجزائر و ممثيليها بالمقاطعات، وهي تعوض في الغالب ضريبتي العشور والزكاة، إضافة إلى ما تدفعه قبائل الرعية من عشور فإنها تخضع للغرامة أو الصخرة، تقسم هذه القبائل من غير الأتراك والكراغلة و الأجواد والمرابطين أو الأشراف ومن موظفي المخزن، والغرامة غالبا ما كانت تدفع في بايليك الشرق عينا: الحيوانات من الجمال والخيول، وذلك بسبب النقص المالي لدى الأهالي، وكانت الغرامة تضرب أيضا على الأملاك الخاصة وعلى رؤوس الأموال[2].

– الرسم الثاني وهو اللازمة، وهو عبارة عن رسم يفرض على عروش القبائل وكذلك عبارة عن ضريبة تفرض على منتجات النخيل بجنوب الجزائر العاصمة و قسنطينة[3]، ويعتبر نوعا من تقويض الجباية إلى القطاع الخاص، حيث تمنح الدولة طرفا آخرا حق جباية الضرائب والرسوم المقررة على مورد إنتاجي معين زراعي أو تجاري أو حرفي، وذلك مقابل مقطوع يلتزم به هذا الطرف سواء تمكن من جباية الأموال أم لا[4]، ولقد كانت اللزمة تجمع من قبل شيوخ القبائل وتسلم للبايليك لأجل النفقة على الجيش في الأرياف، وكانت تختلف وفقا للمناطق والنواحي[5].

لقد كانت القواعد الجبائية في هذه الفترة تعكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية لنمط دولة الخلافة الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية، وفي موارد تتمثل أساسا في الزكاة و العشور والخراج...إلخ، أي تطبيقات الشريعة الإسلامية في موارد بيت المال، وتنوعت هذه الضرائب رغم

---

[1]- بلال حميد: المرجع السابق، ص6.

[2] - كداني سهيلة: الضرائب والرسوم في الجزائر العثمانية، مذكرة ليسانس في التاريخ العام، جامعة سعيدة، 2016-2017م، ص 14.

[3] - حميد بلال: المرجع السابق، ص6.

[4] - عابدين معاذ محمد و الحموري قاسم محمد:المرجع السابق، ص262.

[5] - كداني سهيلة: المرجع السابق، ص12.

أنها في الغالب ضرائب عقارية يرتكز وعائها على الأراضي الفلاحية أو منتجات الفلاحة، كما نجد أراضي متروكة لملكية القبائل تم إخضاعها لضريبة الخراج، أما أراضي الملكية وتتمثل بصفة عامة ملكية خاصة بالمسلمين وتخضع لقواعد العشور(10/1) من الغلة ومنتجات الأرض، وكانت تحصل بشكل عيني[1].

[1] ـ الضب طارق: **الإصلاح الضريبي في الجزائر**، مذكرة ماستر، في القانون العام للأعمال، جامعة ورقلة، 2012-2013م، ص10.

الفصل الأول: الضرائب المفروضة على سكان الأرياف

أولا: الضرائب المفروضة على الاراضي الخاصة

أ ـ العشور

ب ـ الزكاة

ثانيا: الضرائب المفروضة على أراضي البايليك

أ ـ نظام الخماسة

ب ـ نظام التويزة

ج ـ الحكور

ثالثا: الضرائب المفروضة على أراضي العرش و المستعصية على البايليك

أ ـ الغرامة

ب ـ اللزمة

ج ـ المعونة

د ـ الخطية

تعتبر الضرائب في القرنين 18م و19م المصدر الأساسي و الرئيسي لموارد الخزينة الجزائرية في العهد العثماني، و ذلك بعد ضعف البحرية و تراجع نشاطها وتناقص عوائدها[1]، وتضاؤل ثروات سكان المدن مما جعل الدولة تعيش ضائقة مالية حادة أدت بالحكام إلى توجيه أنظارهم إلى الشؤون الداخلية لتعويض مداخيل الخزينة بموارد يدفعها السكان[2]، إذ قامت السلطة الحاكمة بفرض العديد من الضرائب على سكان الأرياف الذين يمثلون 94 % من مجموع السكان حيث يشتغلون في الفلاحة وتربية المواشي[3]، وقد تنوعت واختلفت مسمياتها وارتبطت بوضعية الأرض ونوعية حيازتها و كيفية استغلالها[4]، من حيث كونها ملكيات خاصة،أو أملاك البايليك، أو أراضي العرش أو مناطق المستعصية على نفوذ البايليك وذلك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مراكز السلطة، وطبيعة سكانها الرحل و شبه الرحل[5]، (أنظر المخطط في الصفحة الموالية).

[1] ـ سعيدوني ناصر الدين: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر، الجزائر 2014م، ص 136 .

[2] ـ بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**،دار الغرب الاسلامي، بيروت1997، ص 80.

[3] ـ عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر 2002م، ص 106.

[4] ـ العيفة وفاء: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2012 – 2013 م، ص 26. أنظر الملحق رقم 01.

[5] ـ سعيدوني ناصر الدين: **الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر 2014م، ص 123.

مخطط يوضح أنواع الضرائب المفروضة على الأرياف[1]

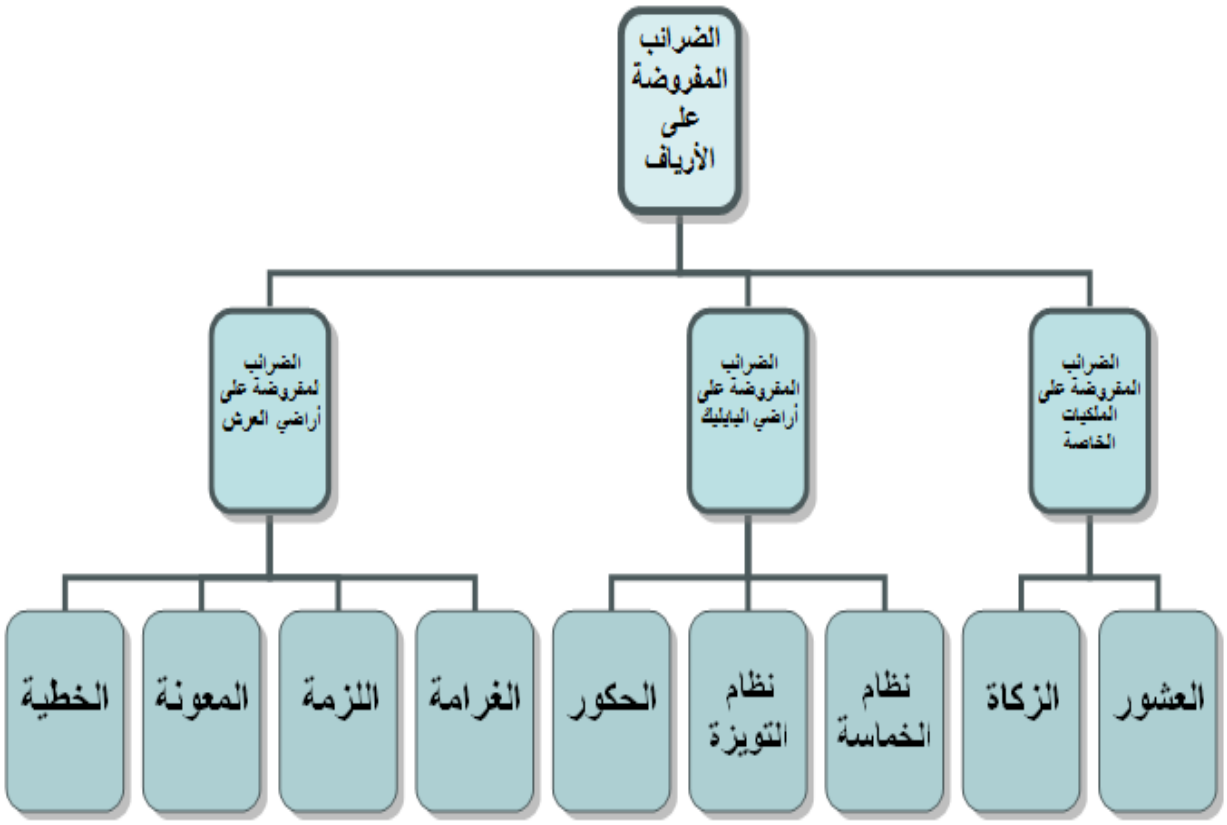

[1] ـ من إنجاز الطلبتان بالاعتماد على عدة مراجع أهمها:

ـ سعيدوني ناصر الدين: **الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر 2014م

ـ بلبروات بن عتو: **المدينة و الريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، دار كوكب العلوم، الجزائر2016 م، ج2.

ـ دحماني توفيق : المرجع السابق.

أولا: الضرائب المفروضة على الأراضي الخاصة

تنوعت الأراضي الشائعة في الجزائر العثمانية، و اختلفت حسب ملكية الأرض و استغلالها و التي منها الأراضي و الملكيات الخاصة والتي هي أراضي ملك لأشخاص يستغلونها مباشرة ولا يتوجب عليهم اتجاه الدولة سوى ضريبتي الزكاة و العشور[1]، ولهم حق التصرف فيها سواء يبعها، أو إهدائها، أو توريثها و هي نوعان:

– ملكيات خاصة تقع بجوار المدن والفحوص[2]، وتسودها بساتين للخضر و الفواكه و بعض المزارع المنتجة للحبوب يمتلكها موظفو الدولة واعيان المدينة، اضافة إلى بعض التجار والقناصل والصناع .

– ملكيات خاصة بعيدة عن المدن تقع بالمناطق الجبلية و المناطق السهلية الداخلية والواحات الصحراوية يرتكز فيها النظام القبلي و يستند إلى العادات المتوارثة في تلك المناطق[3]، و تتميز هذه الأراضي بعدم الاستقرار و بصغر المساحة وذلك نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة و البيع كما أنها تتعرض في كثير من الأحيان للمصادرة من الإدارة العثمانية[4].

---

[1] ـ درياس يمينة: **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر 2007م، ص9 .

[2] ـ **الفحوص**: جمع فحص و هي الجهات القريبة من المدن و التي عرفت في الفترة الإسلامية بالارباض، يمتلك أراضيها سكان المدن و يقوم فلاحون بخدمتهم لفائدتهم، تحول جزء منها أواخر العهد العثماني إلى أوقاف خيرية حتى لا يستحوذ عليها الحكام أو يصادرونها، و قد اشتهرت فحوص مدن الجزائر و تونس وطرابلس و المغرب و قسنطينة بوفرة إنتاجها و سعة مساحتها التي تمتد خارج أسوار المدينة بعشرات الكيلومترات انظر: سعيدوني ناصر الدين: **الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس – طرابلس – المغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري السادس عشر حتى التاسع عشر الميلادي**، في حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية – الحولية الحادية و الثلاثون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،1431 هـ ـ 2010م ص 93.

[3] ـ بلبروات بن عتو: **المدينة و الريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، دار كوكب العلوم، الجزائر2016م، ج2، ص 633.

[4] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: **موارد الإيالة الجزائر المالية مطلع القرن 19**، في دورية كان التاريخية، ع 13، سبتمبر2011م، ص 23.

ويعمل في هذه الملكيات عمال تتشكل غالبيتهم من الخماسين والبحارين وبعض الأسرى الذين يتعرضون إلى الاستغلال من طرف المالكين من سكان المدن[1]، وتمتد هذه الملكيات على خمس مراحل من مدينة قسنطينة وتشتمل على11.250 هكتار يستغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب، و4000 هكتار لإنتاج الخضر و الفواكه، و تأخذ الدولة منها 20.762 قيسة حبوب[2]، وتخضع هذه الملكيات الخاصة إلى نوعين من الضرائب و هما العشور[3] و الزكاة اللتان هما ضريبتان شرعيتان ورد ذكرهما في القرآن الكريم وتطبقان على الانتاج الزراعي و الفلاحي وعلى رؤوس الماشية وعادة ما تدفع عينا ونقدا أحيانا عندما يتعذر نقلها وجبايتها[4] .

أ ـ العشور

تعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية [5]، تستخلص من الانتاج الفلاحي من قمح وشعير و تبن عملا بأحكام الشرع[6]،

[1] ـ سعيدوني: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص81.

[2] ـ سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص165.

[3] ـ **العشور من العشر**: ضريبة شرعية تؤخذ عن المحاصيل الزراعية بنسبة واحد في العشرة وجمعها أعشار أو عشور يراجع : صابان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 1421هـ - 2000م، ص155 .

[4] ـ كداني سهيلة: **الضرائب و الرسوم في الجزائر العثمانية**، مذكرة ليسانس في التاريخ عام، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، هـ 1437- 1438/ 2016-2017 م، ص 8.

[5] ـ بوخاري يوسف و فراجي إبراهيم: **الدور الديني والسياسي الأسر النافذة في قسنطينة نهاية العهد العثماني و بداية الاحتلال (– 1837م1826م)**،مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس – المدية، 1436 1435 – هـ/ 2014 - 2015م، ص37.

[6] ـ القشاعي فلة: **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771–1837 م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990م، ص 61.

وهي تؤلف مدخولا أساسيا للبايليك نظرا لان ثلثي الاراضي الزراعية الخصبة بالبايليك تعتبر ملكيات خاصة يتوجب عليها دفع ضريبة العشور ما جعلها الجباية الأساسية[1].

وتحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور بعدد الزويجات أو الجابدات[2] المحروثة بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية[3]، وتقدر فيها بين 14/12 هكتار في السهول الخصبة و بين 10/08 هكتارات في النواحي الوعرة وتحدد عموما بـ 10هكتارات والتي يستعمل لزراعتها حوالي 06 أحمال قمحا و 04 أحمال شعير[4].

و حدد مقدار الضريبة بصاع[5] من القمح ومثله من الشعير و حمولة تبن على كل جابدة مع مساهمة نقدية بسيطة حسب أوضاع الفلاحين وعلاقتهم بالسلطة وتعاملهم مع موظفيها[6]، إضافة إلى مقدار من الزبدة و بعض الدواجن لبعض لأفراد القبائل الذين لهم ملكيات خاصة بالسهول[7]، كما فرض على كل محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وآخر من الشعير[8].

---

[1] ـ نفسه: ص 62.

[2] ـ **الجابدة أو الزويجة**: هي وحدة لقياس المساحة الزراعية المتعارف عليها الفلاحون بأقطار المغرب العربي وهي تماثل جفتلك بالأناضول و مساحتها تقدر بما يمكن لثورين أو بقرتين حرثه من الأرض في يوم واحد، وعادة ما تحدد بـ 10هكتارات من الأرض و6 في الجبل و الهكتار يساوي 10000 متر مربع. انظر: سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 94.

[3] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 125.

[4] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص160 .

[5] ـ **الصاع**: الوحدة التقليدية لقياس الحبوب ببلدان المغرب العربي، يختلف وزنها حسب المواد و الأمكنة ففي الجزائر مثلا يقدر الصاع بـ 80 كغ للحبوب و85 للملح انظر: سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 94.

[6] ـ عقاد سعاد: **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر(1519–1830م) – دار السلطان أنموذجا–** مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013–2014م، ص 91.

[7] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق،ج2، ص669 .

[8] ـ حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 106.

كانت العشور يحصل عليها بشكل منتظم في كل موسم و المقابل فانه لم يكن يجنى إلا نادرا من المناطق البعيدة و تلك المتمتعة باستقلالها عن الحكم المركزي[1] ، وكان يسهر على استخلاصها موظفون معينون لهذا الغرض و مكلفون بهذه المهمة يعرفون عادة بقياد العشور موزعون على أوطان دار السلطان و الذين يتلقون الأوامر من طرف قائد الجيش المعروف بأغا العرب[2] الذي كان له الحق في تعيين القياد من بين الشيوخ وحكام الأوطان[3]، و كان هناك قائدان واحد مكلف بالجهة الشرقية والآخر بالجهة الغربية[4] و كانوا يباشرون مهامهم بالاتصال مباشرة بالفلاحين والتجول بالمزارع بمساعدة قوة عسكرية تعرف بالمكاحلية و ذلك لتحديد عدد الزويجات أو الجابدات المحروثة لتقدير كمية العشور[5]، و عندما يأتي السكان بمقادير رسومهم فان القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا[6]و بعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء و يعطى الإيصالات لكل فرد ويتفقد الكميات المقبوضة[7].

كانت ضريبة العشر التي تؤخذ على بايليك الشرق الجزائري حوالي 20.762 صاع من الحبوب نصفها من القمح و نصفها الآخر من الشعير[8]، وفي بايليك الغرب كان مقدارها 10آلاف صاع قمحا و مثلها شعيرا، أما في بلاد القبائل كانت قبيلة قشطولة تدفع أربع موزنات

[1] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص168 .

[2] ـ **آغا العرب**: يعتبر وزير مطلق الصلاحية يحل المرتبة الثانية في سلك الموظفين الساميين من حيث المعاملة و الهدايا التي يحظى بها و هو قائد الفرق الانكشارية و فرسان المخزن المعسكرين خارج مدينة الجزائر . انظر: سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية – دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني–** ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2000م، ص228.

[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 92.

[4] ـ عباد صالح: **الجزائر خلال العهد التركي 1514–1830م**، ط2، دار الهومة، الجزائر2007م، ص 346.

[5] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 92.

[6] ـ حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 106.

[7] ـ عباد صالح: المرجع السابق، ص346.

[8] ـ كداني سهيلة: المرجع السابق، ص8 .

(25سنتيما) في كل من يملك ستة زويجات، وكان كل واحدة من القبائل التابعة لقيادة بوغني تدفع ضريبة 125 ريال و فليسة امليل 500ريال وآث ايراثن 50ريال[1] .

وبالرجوع لسجلات العشور لسنة 1233هـ/م1817-1818 نجدها تقسم عدد الزويجات وكميات القمح و الشعير في مختلف الأوطان كمايلي:

1- عشور القمح (Achour ble)[2]:

الأوطان	الزويجات المحروثة	عشور بالصاع	بالبوجو	بالفرنك
السبت (المناطق القريبة من المدية)	1270	7620	22860	4251960
بني خليل	1600	9600	28800	5356800
بني موسى	937	5622	16866	3137076
خشنة	1082	6492	19476	3622536
يسر	1606	9636	28908	5376888
بني جعاد	600	3600	10800	2008800
المجموع	7095	42570	127710	23754060

2-عشور الشعير Achour Orge[3]:

[1] - دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 167.

[2] - Saidouni Naceredine**: L'Algerois rural a la fin de l'epoque ottomane**, E2, Alamel maarifa, Alger 2010, p149.

[3] - Ibib , p 150.

الأوطان	الزويجات المحروثة	العشور بالصاع	بالبوجو	بالفرنك
السبت (المناطق القريبة من المدية)	1270	7620	11430	2125980
بني خليل	1600	9600	14400	2678400
بني موسى	937	5622	8433	1568538
خشنة	1082	6492	9738	1811268
يسر	1606	9636	14454	2688444
بني جعاد	600	3600	5400	1004400
المجموع	7095	42570	63855	11877030

ومن خلال ذلك نلاحظ أن عشور القمح و الشعير توفر مدخولا هاما للخزينة الجزائرية إذ تساهم فيها العديد من الأوطان والتي أهمها وطن السب أو حجوط، وطن بني خليل، بني موسى، الخشنة، يسر و وطن بني جعاد و التي تختلف هذه الضريبة فيها من وطن لآخر و ذلك نظرا لعدد الزويجات المحروثة حيث تقدر عدد الجابدات المحروثة قمح 7095جابدة تستخلص منها 42570 صاع فتوفر بذلك 127710 بوجو[1] أي ما يعادل 23754060 فرنكا[2]، بينما بلغ عدد الجابدات المستغلة في زرع الشعير 7095 زويجة يستخرج منها حوالي 42570 صاع كعشور فتوفر بذلك

[1] ـ **بوجو**: عملة كانت مستخدمة في العهد العثماني و يقدر البوجو الواحد بـ 1.86فرنك انظر: سعيدوني : الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 158 .

[2] ـ عملة فرنسية عوض بها الجنيه الفرنسي بعد الثورة الفرنسية هو عملة فضية تسدد بها الاحتكارات الفرنسية عادة تقدر بربع الريال الاسباني المستعمل أي0.25 تعادل بالريال الجزائري 1.86، انظر سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 99 .

مدخولا معتبرا قدر بـ 63855 بوجو ما يساوي 1877030 فرنكا، لذلك تعتبر العشور أهم ضريبة فرضتها الإدارة العثمانية الحاكمة في الجزائر إستنادا للشريعة الإسلامية لما توفره من مداخيل معتبرة و هامة للخزينة العامة التي تعد أغلب مواردها من العشور.

يتم تجميع العشور في المخازن المخصصة لذلك[1] داخل أسوار البايليك إذ يكلف الباي بتسليم الضرائب و حمل نصيب منها إلى الجزائر كل ستة أشهر[2] تدفع إلى قائد المرسى في انتظار تصديرها إلى الخارج للدول الأوروبية [3].

كانت العشور تستخدم في أغراض كثيرة بعدما توضع في الخزينة وذلك لدفع مرتبات الجيش و الإعتناء بالفقراء و لتربية الأيتام ودفع أجور القضاة والمعلمين[4]، و بذلك ظلت العشور تؤلف أحد المصادر الرئيسية لخزينة الدولة فهو يكون نسبة كبيرة من إجمالي الضرائب المفروضة على المقاطعات حيث قدرت الضرائب السنوية لأوطان دار السلطان في نهاية عهد الدايات حسب سجلات البايليك لعام 1822م بـ 48690 كيلة[5] شعير قيمتها 146070 ريال بوجو[6] أي حوالي 27169 فرنكا،

[1] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 167.

[2] ـ بوخاري يوسف، فراجي إبراهيم: المرجع السابق، ص37 .

[3] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 167.

[4] ـ كشرود حسان: **رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830 م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري – قسنطينة، 1428-1429هـ /2008-2007 م، ص 29.

[5] ـ **كيلة**: زنة خاصة بالحبوب تختلف من موقع لآخر في الدولة العثمانية ، فإذا ملئت الكيلة بالقمح كانت تساوي عشرين أوقية من أوقيات استانبول المساوية لأربعمائة درهم كان ربع كيلة يسمى شينيك انظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص 195.

[6] ـ ريال **بوجو**: يعرف بدراهم الجزائر أو دورو في الجزائر وهو عملة فضية تماثل الاقجة العثمانية و إن كانت تخلف فيها في القيمة و الوزن و متوسط وزن الريال 10 غ مايعادل في قيمته 1.86 فرنك الفرنسي. انظر: سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 95.

وفي أوائل الاحتلال قدرت الضريبة بـ 200000 كيلة أي 90000 كنتال[1] بقيمة858406.40 فرنكا يساهم فيها أوطان بني خليل، وبني موسى بـ 272947 فرنكا وسكان بني خليفة و صوماتة و موزابة بحوالي 444.54 فرنكا والباقي من الجهات الأخرى[2] .

ب ـ الزكاة

هي ضريبة شرعية نص عليها الدين الاسلامي الحنيف[3] في قوله تعالى"**فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى و نعم النصير**"[4]، وقد فرضت على جميع المسلمين رجالا و نساءا لقوله تعالى "**وأقمن الصلاة و آتين الزكاة واطعن الله و رسوله**"[5]، واعتبرت واجبا و فرضا إجباريا لا يصح الإسلام بدونه[6]، لهذا حافظ عليها العثمانيون و رأو عدم إسقاطها وذلك لأن إسقاطها يؤدي إلى اختلال أركان الإسلام باعتباره الركن الثالث من الأركان[7] ،وهو يستخلص على القطيع إذ يطلب من كل مربي أن يدفع بعض الرؤوس[8]، وبذلك حافظت على طبيعتها من حيث كونها تؤخذ على الثورة الحيوانية [9] .

---

[1] ـ **كنتال**: هو تحوير لكلمة قنطار تعتبر وحدة قياس الكميات الكبيرة من المحاصيل يختلف وزنه حسب النواحي ونوعية المحاصيل من 100 إلى 119رطل أي حوالي 54 إلى 59.5 كغ، انظر: سعيدوني، نفسه، ص 99.

[2] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 93.

[3] ـ القشاعي فلة: **الريف القسنطيني اقتصاديا و اجتماعيا أواخر العهد العثماني 1792–1837م**، شهادة لنيل دبلوم الدراسات المعتمدة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر1403هـ - 1983م، ص 52.

[4] ـ سورة **الحج**، الآية 78.

[5] ـ سورة **الأحزاب**، الآية 33.

[6] ـ سمر عبد الرحمن محمد الدحلة: **النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الاسلامي – دراسة تحليلية مقارنة–** أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا في نابلس- فلسطين، ص 83 .

[7] ـ العيفة وفاء: المرجع السابق، ص27.

[8] ـ القشاعي فلة: الريف القسنطيني اقتصاديا و اجتماعيا أواخر العهد العثماني 1792-1837م، المرجع السابق، ص 52 .

[9] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 97.

كانت الزكاة تعتبر كحق ودين للبايليك على الأفراد و بمثابة إقتطاع إلزامي سنوي الهدف منه الحد من سلطة الأغنياء[1]، كما ورد في القران الكريم لقوله تعالى:"**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا** الله **إن** الله **شديد العقاب**"[2]، ولم تفرض الزكاة في الشكل المتعارف عليه على سكان الأرياف فقد أُتخذت نظرا لأوضاع البايليك[3]، و كانت تفرض آنذاك على المسلمين وغير المسلمين بنسبة 11% كما فرضت على الجلود و العسل بقيمة 5-8 %[4].

وضريبة الزكاة تقتطع عينا وفقا للشريعة الإسلامية حيث أنه لا زكاة دون بلوغ النصاب إذ نجد في زكاة الأغنام محددة بشاة في كل أربعين شاة، أما الإبل لا زكاة في أقل من خمسة إلى خمسة وعشرين ففيها شاة أما فوق ذلك ففيها جمل، ولا زكاة في البقر في أقل من ثلاثين، أما الخيول والبغال والحمير فكانت خارجة عن هذه الضريبة[5]، حيث كان باي الغرب يدفع ستة آلاف راس غنم و يعطي العوائد في العيد الصغير و الكبير و يوم عاشوراء و المولد النبوي الشريف لوزرائه و كتابه وجميع خدامه و باي الشرق كان يدفع مثله و يزيد نحو ألفي راس من البقر للبايليك و ألف راس عوائد و التمر و الزيتون في كل سنة في اينار، يبعث في كل صيف من كل سنة مركبا مشحونا بالشحم و السمن للمراكب الجهادية، أما باي التيطري فكان يبعث زكاة الغنم لبيت المال و كان يجمع عشور مدينة المدية ويصنع منه عولة[6]، و يدفعها لدار الإمارة كل شهر، و كان

---

[1] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 168.

[2] ـ سورة **الحشر** ، الآية 07.

[3] ـ القشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837 م، المرجع السابق، ص63 .

[4] ـ المشهداني مؤيد محمد ،رمضان سلوان رشيد: **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م**، في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 5، ع 16، جمادى الآخر 1434هـ / نيسان 2013 م، ص 422.

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 169.

[6] ـ **العولة**: هي الكسكسي و المحمصة و هي كسكسي غليظ و البرغل وهو قمح مطبوخ ومكسر و كلها يجفف و يحفظ للاستهلاك زمن الشتاء، انظر: الزهار أحمد الشريف: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر1168-1246هـ /1754-1830م**، تحقيق المدني أحمد توفيق، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1974، ص 59.

قائد سباو[1]، يدفع ألفي قلة زيت للبايليك، و نحو خمسمائة قلة لأصحاب العوائد و ألف قنطار كرموس و ماية قنطار شمع[2]، و بعد أن تجمع القطعان الأغنام والماعز توجه إلى مزارع الدولة و لأحواش البايليك القريبة من مدينة الجزائر و توضع الأبقار والجمال تحت إشراف الفلاحين المستأجرين الخماسين[3] لأراضي الدولة بعد أن توضع لها ميزة على جلودها بطريقة الكي لضمان المحافظة عليها[4].

كما فرضت الزكاة أيضا على الصوف و الزبدة و الشمع و العسل بقيمة 3 % من قيمتها مثل ثلاثة جزات من الصوف في كل مائة جزة، و كانت ترتفع أحيانا لما يكون البايليك في حاجة للمال[5]، أما كميات الصوف و العسل و الشمع توجه إلى مخازن الدولة و يصدر منها عن طريق الوكلاء الأوروبيين و التجار إلى الموانئ الأوروبية، وما لم يتم تصديره يحتفظ به في مستودعات البايليك[6]، و حددت الزكاة على المال تبعا لشرع بـ 2.5% بقيمة 200 درهم أي ما يعادل 120فرنك فرنسي[7].

[1] ـ **قائد سباو**: بني الأتراك برج سباو وهو نهر في بلاد القبائل الكبرى وجعلوا هناك قائدا عليهم لم يسموه بايا وأطلق عليه قائد سباو و كان لهم نظامهم و تراتيبهم الخاصة و لهم أعوان قياد وشيوخ يعينهم الداي وله حق عزلهم واستبدالهم، انظر: نور الدين عبد القادر: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر 2006، ص 95،94.

[2] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 47.

[3] ـ **الخماسين**: عمال في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس لإنتاج انظر: سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 129.

[4] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 97.

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 169.

[6] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 97.

[7] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 169.

وفي نهاية العهد العثماني قدرت كميات الزكاة في خزينة البايليك الخاصة التي تشكلت من مؤن و كميات منتجات ضخمة توفرها الضريبة حددت بمايلي[1]:

المنتجات	الكمية	بالفرنك
الصوف	4918 قنطار	293320
الجلود	7453 قطعة	50350
الزبدة	766 جرة	7124
القمح	9585 كيلة	111700
الشعير	500 كيلة	/

[1] ـ من إعداد الطالبتين بالاعتماد على سعيدوني ناصر الدين: **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية الفترة الحديثة**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2001م، ص 325.

ثانيا: الضرائب المفروضة على أراضي البايليك

تشكل أراضي البايليك قطاعا زراعيا هاما له تأثير كبير على الحياة الاقتصادية في الريف الجزائري[1]، إذ ترتبط معيشة عددا كبيرا من الأهالي سواء منهم المتنقلين أو القاريين بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض أو العمل فيها كأُجراء أو خماسين[2].

وهي ملكيات تعرف بعزل و أحواش[3]، البايليك[4]، تعود ملكيتها إلى بيت المال باعتباره أساس البايليك و عصب حيوي ترتكز عليها حاجاتها[5]، إستولت عليها الإدارة العثمانية عن طريق مصادرات التي يقوم بها البايات البايليك أو الأغوات في دار السلطان[6]، كمصادرة أراضي القبائل المعادية للعثمانيين بعد طردهم منها و إبعادهم إلى مناطق نائية بالجبال أو الصحراء[7]، مثل ما قام به أحمد باي قسنطينة لأراضي أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية[8]، أو تحصل عليها بعد هجرة أصحابها خوفا من بطش الحكام أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها بعد امتناعهم عن دفع ما تقرره الدولة من ضرائب أو عند قيامهم بعصيان أوامر الإدارة[9]، أو تحالفهم مع الإسبان كما وقع لبني عامر و فليتة بالغرب الجزائري عند إعلانهم التمرد ضد الحكم العثماني مثل ما جرى

---

[1] ـ لطيف الله نمير عقيل: **تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1434- 1435هـ /-2014 2013م، ص231.

[2] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق ، ص 127.

[3] ـ **أحواش**: يطلق عليه هنشير في تونس و طرابلس وهي مزرعة صغيرة مؤلفة من عدة جابدات تكون عادة في ملكية الدولة أو بعض الخواص و يعمل فيها أجراء الخماسة، أنظر: سعيدوني :لأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق ، ص 100.

[4] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق ، ص 99.

[5] ـ قرابن حياة و بن حركات سعاد: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1830-1800م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بو نعامة . خميس مليانة، 2015-2016 م، ص 20.

[6] ـ سعيدوني: النظام المالي في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 86.

[7] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 23.

[8] ـ سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 86.

[9] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 23.

لقبيلة الأمحال بسهول شلف[1]، و في الأصل تعود إلى الملكيات الأسرية لكن الاوجاق حولها إلى ملكية الدولة ومنحها إلى قبائل المخزن، أو منحها لكبار زعماء القبائل حيث تم استغلال مساحات واسعة من الاراضي و ضمها إلى البايليك[2].

يتميز هذا النوع من الملكيات بخصوبة تربته و إنتاجه الوفير للحبوب، و توجد أخصب الأراضي البايليك بدار السلطان في نواحي قسنطينة و سهول عنابة و حوض سباو و الشلف وسهول متيجة و وهران و غريس[3]، و تتوزع أراضي البايليك في دار السلطان على ثلاثة عشر مزرعة كبيرة "حوش" تضم كل مزرعة عددا من الحيوانات[4] في كل حوش بين 60-80 زويجة، أما في بايليك الشرق تعرف بأراضي العزل بلغت مساحتها 60 ألف هكتار أستغل منها 48 ألف هكتار لإنتاج الحبوب و 12 ألف لإنتاج الخضر و الفواكه، وهي مقسمة إلى 8 ألاف جابدة وفي كل جابدة يستغل منها 8.5 ألف هكتار زراعيا و يترك 1.5 ألف هكتار لرعي الحيوانات البايليك و تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 146.293هكتار، أما في بايليك الغرب فقدرت مساحتها 11.250 هكتار يقع معظمها في مسرغين ، بوتليليس، حمام بو حجر، العامرية، عين تموشنت، مغنية، غريس بعنابة[5]، وتنقسم ملكية الدولة إلى أربعة أقسام :

[1] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق،ج2، ص 629.

[2] ـ قرابن حياة و بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص 20.

[3] ـ سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 16،17 .

[4] ـ سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 165.

[5] ـ قبشي عيسى: **النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830م)**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2016-2017 م، ص 36.

ـ القسم الأول المعروف ببلاد البايليك التي تستغل في الاحواش ويشرف عليهم وكيل يعينه خوجة الخيل[1] أو آغا العرب .

ـ والقسم الثاني يطلق عليه بلاد المخزن نسبة لقبائل المخزن[2]، إذ تمنحها الإدارة العثمانية الأراضي مقابل خدمات عسكرية و شروط معينة و في حالة عدم استجابتها ترد إلى حق الدولة .

ـ أما القسم الثالث يسمى بالعزل و الذي تتكون من قبائل الرعية[3] التي تمنحها الدولة الأراضي مقابل دفع حق الكراء أو مقابل خدمات معينة للدولة مثل حراسة قطعان مواشي البايليك و تربية الخيول و البغال وجمع الحطب و العسل و الزبدة و غيرها .

ـ أما القسم الرابع و الأخير هو قسم أراضي البايليك تمنح لكبار الموظفين من شيوخ القبائل و الأعيان و المرابطين و فرق الجيش، ومن أهم هذه الأحواش: حوش باي وهران، باي التيطري، باي قسنطينة، يحي آغا، و بو قندورة، وبن زعمون، سيدي محي الدين، سيدي مبارك[4] .

---

[1] ـ **خوجة الخيل**: و هو المكلف بالجباية ،كما يوكل إليه الإشراف على أملاك الدولة الواقعة بمناطق دار السلطان و تموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية اضافة الإشراف على الثروة الحيوانية التابعة للدولة، انظر عمورة عمار: **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ج 2، ص 140.

[2] ـ **قبائل المخزن**: هي القبائل المحلية العريقة التي تحتل الاراضي الخصبة و الواقعة في المناطق التلية و القريبة من المدن التي فضلت التعامل مع العثمانيين مقابل الاحتفاظ بأراضيها الانتفاع ببعض الامتيازات و التي كانت الإدارة العثمانية تجد فيها فرسان فرق الزمالة و الدواوير و العبيد و التي يتم تدعيمها بالعناصر الكرغلية و التركية و قد انتشرت هذه القبائل في البياليك الثلاثة و ضواحي دار السلطان بالقرب من الأبراج و الأماكن التي تنتشر فيها الأسواق الأسبوعية و في أهم الأماكن و الطرق التي بها المنشآت الإستراتيجية، للمزيد أنظر: شويتام أرزقي: المرجع السابق، ص ص 164، 165.

[3] ـ **قبائل الرعية**: هي المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايليك و المقيمة بالدواوير و الدشر و القرى و المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن و التي تعبرها الحاميات التركية المتوجهة لجمع الضرائب، عين على كل منها قياد من الأتراك و الكراغلة و شيوخ من العائلات المتعاملة من البايات و هي تنقسم إلى مجموعات تخضع مباشرة للباي و أخرى يتقاسم الإشراف عليها خلية الباي و القياد، انظر: سعيدوني، بوعبدلي المهدي: **الجزائر في التاريخ ـ العهد العثماني ـ** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ج4، ص 107،108.

[4] ـ قرابن حياة و بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص 19.

ويخول التصرف في هذه الملكيات لممثلي السلطة في البايليك في مقدمتهم قائد الجيش الذي يوكل إليه حق مراقبتها و منحت صلاحية الإشراف على منتجاتها لخوجة الخيل، بينما يعود التصرف الفعلي في الأراضي الممنوحة أو المستغلة مباشرة إلى آغا العرب عن طريق قياد الأوطان.

وارتبط استغلال هذه الأراضي الزراعية باستخدام أساليب تمس الحياة الاقتصادية وتؤثر على مردود الضرائب التي يقوم عليها النظام الضريبي و تتمثل هذه الطرق في تطبيق نظام الخماسة و التويزة أو استئجارها مقابل إلزام سنوي يعرف بحق الكراء وفي الشرق الجزائري بالحكور[1].

أ ـ نظام الخماسة

بمثابة عقد استئجار يحصل بموجبه الخماس على أجرة عينية مقابل خدماته في أعمال الحرث و الحصاد خلال سنة كاملة تنتهي بانتهاء موسم الحصاد و هو ممارسة قديمة ترسخت في العادات و التقاليد و الأعراف و فرضتها الحاجة الاقتصادية[2]، يمكن هذا النظام الفلاح من العمل في الأراضي التابعة للدولة مقبل خمس إنتاجه بعد أن توفر له الدولة المحراث و الحيوانات والبذور[3].

وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائرية آنذاك هذا التعامل الفلاحي فأصبح يقوم أساسا على إثبات حق إقطاعي في العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان أو بايليك قسنطينة ومزارع بايليك التيطري و بايليك الغرب[4]، و يوفر للعاملين بهذا الأسلوب لمدة ثلاثة أرباع السنة مبلغا محترما يسمح للشخص بعيال أهله[5].

---

[1] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص ص99، 100.

[2] ـ سعيدوني ناصر الدين: **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791–1830** م)، ط خ، دار البصائر، الجزائر 2013 م، ص 215.

[3] ـ لطيف الله نمير عقيل: المرجع السابق، ص 231.

[4] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، 129 .

[5] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 24 .

يتحدد عدد الخماسين حسب المساحة المزروعة و عادة ما يستخدم خماس واحد لكل جابدة التي تقدر بحوالي 10 هكتارات مما سمح بتقدير الكثافة السكانية بملكيات البايليك بين 20-50 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد[1]، وهو مكلف بالقيام بأعمال الحرث و الحصاد و قلع الحشائش الضارة من الحقول وحراسة المحصول من التلف ومما قد يتعرض له بسبب الطيور و الحيوانات[2].

وكانت الخماسة منتشرة في دار السلطان وفي سهول متيجة بصفة خاصة حيث كانت هناك ملكيات كثيرة مثل ملكيات حضر مدينة الجزائر أو قادة الأتراك[3]، و بلغ عدد الأحواش حوالي 98 ملكية تقدر مساحتها بحوالي 3200 هكتار توجد بها أحواش كبيرة تبلغ أكثر من حوش 26 موجودة في دار السلطان تتوزع بين أوطان بني خليل بنسبة 10أحواش، و11حوش في وطن بني موسى و11حوش في وطن الخشنة[4]، إضافة إلى ملكيات حسن باي التيطري في البليدة[5]، و كان الفلاحون و أفراد قبائل الأطلس الذين لم يكن بإمكانهم العيش من مردود أرضهم يسعون للعمل كخماسين في خدمة البايليك[6] .

كان نظام الخماسة يوفر لأصحاب الأراضي و لخزينة الدولة مداخيل كثيرة من القمح و الشعير و التبن و يوفر إحتياطيا هاما لمواجهة المواسم السيئة تصل نسبته في الموسم العادية إلى25 % مما سمح بإعالة آلاف الفلاحين الذين كانت تقدر عدد أيام عملهم بتسعين يوما في

[1] ـ سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 215.

[2] ـ سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص 355.

[3] ـ عباد صالح: المرجع السابق، ص 389.

[4] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 101.

[5] ـ عباد صالح: المرجع السابق، ص 389.

[6] ـ سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 215.

السنة و كان إنتاج الجابدة الواحدة يصل إلى 22 صاع قمح و51.5 صاع شعير و 68 كيس تبن، و كانت حصة الفلاح منها 5.5 صاع قمح و 14.5 صاع شعير و 14 كيس تبن[1].

تتنوع أحواش ملكيات البايليك فهناك الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة وذلك بحسب عدد الخماسين[2]، و تقدر المساحة الإجمالية لهذه الأراضي حوالي 64917 هكتار و 73 آر و77 سنتيار، حيث بلغ عدد الملكيات الكبرى 61 أرضا تبلغ مساحة حوالي43936 هكتار و44آر و43 سنتيار، بينما الملكيات المتوسطة فبلغ تعدادها 50 قطعة أرض مساحتها13761 هكتار و69 آر و 64 سنتيار ، أما الأراضي الصغيرة المعروفة بالأحواش عددها 73 حوش فتقدر بـ 7219هكتار

و62 آر و 70 سنتيار[3].

تستغل أغلب أراضي البايليك من طرف قبائل المخزن ومن دوائر الزمالة[4] الذين يستحوذون على 75 % من مجموع الأراضي الزراعية رغم أنهم يمثلون مابين 10 إلى 20 % من مجموع السكان و يدفعون عن كل هكتار محروث 0.50 فرنك، أما الاراضي غير المحروثة فتدفع عنه 0.25 فرنك لا تتعدى بذلك 10% من قيمة محاصيلها، كما تقوم هذه القبائل بتموين دار الباي بالزبدة و التين مع دفع الضرائب الشرعية[5] .

[1] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 102.

[2] -Saidouni Naceredine, op, cit, p 179.

[3] ـ أنظر الملحق رقم 02

[4] ـ قبائل تابعة لقبائل المخزن تتكون من فرسان المخزن و على راس قائد الزمالة و كانت تساعد الباي في مهامه المختلفة تتقاسم رئاستها ثمانية أعراش و هي: المخاليف القدادرة ،القرايدية ،الوراردية ، المختاترة ، الونازرة ،اليساسفة ، الشوايلية ، أنظر: دغموش كاميلية: **قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني و السلطة العثمانية (1509–1792)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013–2014 م، ص ص 100،101.

[5] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 36.

وبذلك فنظام الخماسة يعتبر عقد يبرم بين الفلاح و الإدارة العثمانية و فيه يقوم الفلاح الذي غالبا ما ينتمي لقبائل المخزن بالعمل لصالح الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له كل معدات و أدوات الزراعة من محراث و حيوانات و بذور وهو يوفر له مدخولا معتبرا يساعده على إعالة أهله، و قد طبق هذا النظام في أوطان دار السلطان مثل بني خليل، بني موسى، الخشنة، حجوط، وقد وفر هذا النظام لمالكي الأراضي و لخزينة الدولة مداخيل كثيرة من القمح و الشعير و التبن كما أنه يوفر إحتياطي هام بلغ حوالي 25% يساعدهم على مواجهة المواسم السيئة.

ب ـ نظام التويزة

هي بمثابة أعمال السخرة المجانية تفرض على القبائل[1] الرعية المستضعفة الخاضعة[2] لخوجة الخيل أو بايات للعمل لصالح الدولة[3]، فترغم على القيام بأعمال تطوعية أثناء عمليتي البذور و الحصاد و الحصاد بعدة جابدات[4] بجانب الخماسين العاملين في تلك المزارع[5] .

لم تتخذ أبدا طابع الواجب و إنما ترسخت في أخلاقيات سكان الأرياف، بحيث يقوم الفلاح بتقديم المساعدة لزملائه الفلاحين ببهائمه و محراثه، وكانت تدوم عدة أيام بأمر من البايليك أو من زعيم أو قائد أو أحد المرابطين فيقومون بموجبه بالقيام بأعمال زراعية في مزارعهم مثل إلزام قبيلة بني صالح بالقيام بأعمال الحصاد في أحواش بني خليل غرب بو فاريك والأربعاء[6] .

وقد توسع هذا العمل الجماعي التعاوني التقليدي لينتفع به الجميع بعدما كانت الدولة تستغله لصالح أراضيها، إذ كان يوفر للدولة مداخيل وفيرة من الحبوب بدليل أن المردود المواسم

[1] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 69.
[2] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج،2 ص 631 .
[3] ـ لطيف الله نمير عقيل: المرجع السابق، ص 231.
[4] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج ،2ص 631 .
[5] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 69.
[6] ـ سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق ، 248.

العادية بدار السلطان في المزارع متوسطة الخصوبة في الهكتار الواحد من 8 إلى 12 كنتالا من القمح، وقد يصل محصول الشعير إلى20 كنتالا و يتعدى ذلك إلى 40كنتالا في المواسم الاستثنائية وكان الفلاحون و جماعات الخماسين الخاضعين لنظام التويزة يجمعون المحاصيل في مخازن الدولة العامة [1].

وقد عرف بايليك الغرب النظام التويزة إذ نجد للباي شعبان مزرعة في أراضي أولاد علي تستغل بهذا النظام، وأيضا الباي أبو إسحاق إبراهيم باي الغرب ملك لقطاع واسع من الاراضي على ضفاف وادي الشلف تستغل عن طريق نظام الخماسة و التويزة، كما أقام الدايات و البايات في بايليك التيطري مزارع تستغل بهذا النظام طيلة القرنين الثامن عشر و التاسع عشر إذ بلغت 17مزرعة[2]، يتم جني المحاصيل فيها بواسطة أعمال التويزة فكانت مزارع الباشا تحت رئاسة حاكم المدية، أما مزارع الباي تحت مراقبة جنود وتوزع أعمال التويزة في هذه المزارع حسب القبائل المعنية بذلك[3].

وقد وجد موظفو البايليك في هذا النظام وسيلة ملائمة للحصول على كميات هامة من الإنتاج الفلاحي دون أن يضطروا إلى تغطية مصاريف خدمة الأراضي وجني المحصول، إذ أنه لم يكلفهم سوى كمية الحبوب التي يتم زرعها في الاراضي و بعض الحيوانات لخدمة الأرض عندما لا تتوفر عند الفلاحين، مما جعلهم يتوسعون فيه ويقومون بفرضه على الفلاحين دون مراعاة أوضاعهم الإجتماعية، و بذلك خفف عن الدولة عدة تكاليف[4].

[1] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 105.

[2] ـ عباد صالح: المرجع السابق ، ص 390.

[3] ـ نفسه: ص 391. انظر الملحق رقم 03.

[4] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق ، 105.

ج ـ كراء الأراضي الزراعية " الحكور" :

يعتبر كراء الاراضي من مصادر الدخل المهمة و هو عبارة عن رسوم مالية تسدد مقابل

استئجار الأراضي التابعة للبايليك و استغلالها من طرف بعض القبائل[1]، تلجأ الدولة لهذا الأسلوب لفائدة سكان القرى و الدواوير و المداشر عندما ترفض إقتطاع مساحات من أراضيها للمتعاملين معها، وقد لعبت فئة الحضر دورا هاما في إنجاح عملية الكراء، حيث كانت تتوسط بين الفلاحين و العاملين و حكام الدولة [2]،

يعرف كراء الأراضي التابعة للدولة بإسم الحكور في أغلب مناطق الإيالة، أما بالنسبة للقسم الشرقي من البلاد فإنه يسمى عزلا جبريا[3]، ويتركز أغلبها حول مدينة قسنطينة وتنتشر على مساحة كبيرة قدرت حسب الإحصائيات الفرنسية في منتصف القرن 19م بستين ألف هكتار يستغل منها حوالي ثمانية و أربعين ألف هكتار في زراعة الحبوب و الباقي يخصص لإنتاج الخضر و الفواكه[4].

وكان يتم كراء الأراضي الزراعية مقابل منافع عينية تسلم للجباة آخر السنة الزراعية دون الأخذ بعين الإعتبار للخسائر التي تتعرض لها المزروعات والتي يتحمل أعبائها المزارع، أما الدولة فإنها تأخذ 12صاع من القمح و مثله من شعير على الجابدة الواحدة[5] أي بنسبة أقل من 50% مما زرعه الفلاح ما يساوي 25 فرنكا للجابدة[6] الصالحة للحرث خلال الموسم[7]، ثم ارتفعت

---

[1] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837 م، المرجع السابق، ص 76.

[2] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج2، ص 632 .

[3] ـ لطيف الله نمير عقيل: المرجع السابق، ص 231. العزل الجبري: أطلق هذا الإسم عليها دلالة على أن الحكام قاموا بانتزاعها من أصحابها عنوة أو أخذتها بعد تخليهم عنها، انظر: بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج2، ص 710 .

[4] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص 61.

[5] ـ سيدهم فاطمة الزهراء : المرجع السابق ، ص 25.

[6] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 131.

[7] ـ شاطو محمد: **نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص 121.

قيمتها في أواخر عهد الدايات لتصل إلى 35 فرنك [1]، و بذلك كانت الحكور توفر مدخولا ماليا معتبرا فحسب ورنيي Warnien كان يعادل ثلاث مرات سعر صاع للقمح ما يقدر بـ 20.85 إلى 26.04 للجابدة و حسب تقرير روسو Roussau فيحدده بـ 23.35 فرنك على كل جابدة.

و تختلف الوثائق الخاصة بتحديد مبلغ الحكور، إذ يقرر أحد التقارير الحكور بمبلغ 135547 بوجو، دفعته 151 قبيلة و 35700 بوجو بالنسبة للقبائل التي تعيش على أراضي العزل أي مجموع 171.247 بوجو مما يعادل 308.245 فرنك على 12726 جابدة أي ما يعادل 24.22 فرنك على كل الجابدة[2] .

وقد مست هذه الضريبة التي أسسها صالح باي أراضي العزل، ثم انتشرت في عهد أحمد باي لتشمل الأراضي المشتركة بين القبائل[3]، وكانت الحكور منتشرة أكثر ببايليك الشرق مقارنة ببايليك الغرب الذي كانت قبيلة أولاد قصير الوحيدة التي تدفع هذه الضريبة، أما البايليكين الآخرين فكانت أراضي البايليك بها متناثرة، أما بلاد القبائل فقد كانت شبه مستقلة تفرض فيها على بعض الأشخاص الذين يزرعون أراضيهم حول حوض سباو[4].

كان كراء الأراضي يسلم عادة لخوجة الخيل المكلف بأملاك البايليك، وقد تُقدّم مباشرة إلى آغا العرب، وفي بعض الأحيان يخفض هذا الكراء مقابل خدمات خاصة مثل تربية المواشي و رعاية خيول البايليك وقد يسقط الكراء إذا سلمت الأراضي لبعض شيوخ القبائل ورؤساء الزوايا مقابل تأييدهم للسلطة المركزية[5].

[1] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 37.

[2] ـ قشاعي فلة: الريف القسنطيني اقتصاديا و اجتماعيا أواخر العهد العثماني 1792-1837، المرجع السابق، ص54.

[3] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 171.

[4] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 37.

[5] ـ سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 281 .

ومن بين العوامل التي ساهمت في توسيع الأراضي الخاضعة للحكور عمليات المصادرة وحيازة الأراضي بدليل ما قام به محمد تشاكر باي الذي وضع يده على أراضي واسعة لعائلة إبن سايح والأملاك الريفية للقائد عمر بن حملاوي و محمد بن مكي بن ساسي الباشكاتب[1]، و الشيخ أحمد العلمي القاضي الحنفي و غيرهم، و كذلك ما قام به أحمد باي الذي استحوذ على أراضي واسعة من أراضي قبيلة أولاد عبد النور بالهضاب العليا و حاول تعميم ضريبة الحكور على كل الأراضي التي تعيش عليها قبائل الرعية[2].

وفي الواقع كانت الضريبة تختلف من منطقة لأخرى و ذلك لطبيعة الأراضي المزروعة ونوعية الإنتاج، فكانت قبائل الرعية في حوض سباو تدفع ثلاثة صاعات من القمح و صاعين شعير عن الزويجة الواحدة و بذلك كانت الضرائب التي تدفعها في السنة الواحدة تقدر بـ 2000 صاع من الشعير، و 1000 صاع من القمح و100 كيلة من الزيت و 100 كيلة من التين المجفف، و64 كبشا سمينا و 100 كبش عادي، أما القبائل القاطنة في المناطق الجبلية فكانت ضريبتها تحدد بالنقود [3].

ثالثا: الضرائب المفروضة على أراضي العرش والأراضي المستعصية على البايليك

تعتبر أراضي العرش والأراضي المستعصية على البايليك ملكيات تقليدية تتلاءم و نمط المعيشة و الروابط الإجتماعية السائدة في الأرياف[4]، تعرف بالسبيقة في الناحية الغربية و بالعرش في الجهات الوسطى و الشرقية[5]، يغلب عليها الطابع البدوي و التنظيم القبلي فهي تستغل جماعيا

[1] ـ **الباشكاتب**: رئيس الكتاب أي رئيس الديوان، أنظر: عامر محمود: **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**، في مجلة الدراسات التاريخية، ع 117، 118،كانون الثاني2012م، ص 367.

[2] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، المرجع السابق، ص ص 77،76.

[3] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 174.

[4] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 106.

[5] ـ قرابن حياة و بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص19.

حسب الحاجة و قدرة أفراد القبيلة[1] و تترك الأجزاء غير المستغلة منها للرعي[2]، فهي ملك لجميع عائلات القبيلة، يسمح لكل عائلة منها أن تحرث و تزرع قطعة أرض لسنة أو لسنوات دون أن تصير ملكا لها[3]، ولا تخضع هذه الملكيات لعمليات البيع و الشراء أو الوراثة[4].

يتواجد أغلب أراضي هذا النوع بالمناطق الممتنعة عن السلطة المباشرة للحكام و تتميز بحصانتها الطبيعية و قلة خصوبتها في مناطق وهران الداخلية و جهات التيطري الجنوبية و أطراف بايليك الشرق[5] و يشمل القسم الأكبر من مناطق الهضاب العليا و على جزء من أراضي التل في الجهات الغربية الوسطى للبايليك التي تمارس فيه الزراعة في فترات متقطعة[6]، و قدر المؤرخ رين Rinn مساحتها في وصفه لأحوال الجزائر تحت حكم آخر الدايات بـ 7825000 هكتار تحتل قبائل المخزن فيها 3400000 هكتار تعيش عليها مائة و أربع قبائل خاضعة للسلطة المركزية ملزمة بدفع الضرائب الزراعية[7]، وأغلب هذه الأراضي غير خاضعة للبايليك و بعيدة عنه و كانت كل قبيلة تعرف حدود أرضها تستغلها إما بالزراعة أو بالرعي[8].

كانت هذه الأراضي تحت مراقبة السلطة العثمانية من خلال قيادها و شيوخ القبائل في الأرياف[9]، ويعود الإشراف على الضرائب باعتبارها مطالب مخزنية[10] إلى موظفي الجهاز الإداري

---

[1] ـ سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 16.

[2] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 84.

[3] ـ نور الدين عبد القادر: المرجع السابق، ص 152.

[4] ـ قرابن حياة و بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص20.

[5] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق،ج2، ص 634 .

[6] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 107.

[7]- Louis rinne: **Le royaome d'aiger sous le dernier dey**, typdraphie adolphe gourdan, Alger,1900,p4.

[8] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 175.

[9] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج2، ص 634 .

[10] ـ **المطالب المخزنية**: هي مجموعة الضرائب المستخلصة من سكان الريف في العهد العثماني نقدا أو عينا وزهي صنفان ضرائب إعتيادية شرعية وهي العشور و الزكاة و ضرائب مستحدثة طارئة لا تستند إلى دليل شرعي تستخلص في أوقات غير محددة يلجأ الحكام في بعض الأحيان إلى استعمال القوة في تحصيلها، أنظر: سعيدوني: أوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 92 .

المكلف بالجبايات والذي يعود النظر فيها إلى داي الجزائر، وإن كان التصرف الفعلي من صلاحيات آغا العرب وهو المشرف المباشر على الضرائب بدار السلطان[1].

تتميز الضرائب المفروضة على هذه الملكيات بكونها غير محددة في كميتها و غير قارة في طريقة استخلاصها و غير محددة في نوعيتها مما جعلها تختلف من جهة إلى أخرى[2]، وأهم هذه الضرائب هي: الغرامة، اللزمة، المعونة و الخطية التي تستخلص من الإنتاج تضاف إليها العديد من الضرائب التي تفنن العثمانيون في فرضها على الأهالي[3].

أ ـ الغـرامـــــــــــة

ضريبة تفرض على القبائل الممتنعة[4] أو البعيدة عن نفود البايليك[5]، الخارجة عن سلطة البايليك الفعلية بالصحراء و الهضاب العليا و المناطق الجبلية مثل القبائل الكبرى و الشمال القسنطيني[6]، وهي ضريبة إستثنائية يدفعها الأهالي تختلف باختلاف جهات البلاد[7] حسب الظروف و الأحوال.

والغرامة ضريبة مستحدثة تعبر عن خضوع القبائل الجبلية والصحراوية للسلطة المركزية وممثليها بالبلاد[8]، تسدد نقدا أو عينا وفي أغلب الأحيان كانت تؤخذ عينا كمواشي و مواد غذائية المتوفرة

---

[1] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 108.

[2] ـ نفسه: ص 109.

[3] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 23.

[4] ـ **القبائل الممتنعة**: هي القبائل التي تسكن في المناطق المحصنة جغرافيا كالجبال و المناطق الصحراوية البعيدة عن أنظار العثمانيين و فرسان المخزن وهي قبائل لا تدفع المطالب المخزنية و تعتبرها السلطة العثمانية تهديد للأمن العام و المصالح الاقتصادية للبايليك، انظر: مزوزي صونيا: **السلطة و المجتمع في الجزائر أواخر العهد الدايات (1792–1830م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015–2016 م، ص 52.

[5] ـ العيفة وفاء: المرجع السابق، ص 28 .

[6] ـ قرابن حياة و بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص 40.

[7] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 179.

[8] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 170.

لدى الأهالي[1]، ومن المنتوجات المحلية و تتنوع بتنوع إنتاج القبائل التي تلزم بدفعها كالحيوانات مثل الماعز، الأغنام، الأبقار، الجمال، الخيل و المواد الأولية كالعسل، الشمع، الزبدة، الجلود و الملح و غيرها[2].

وهذه الغرامة لا تستند إلى إحصاء أو سند قانوني يقوم القائد بتوزيعها على كل دوار حسب عدد الخيام و البيوت[3]، و تقدر حسب مجموع أفراد القبيلة و ذلك تعويضا على المخالفات أو الجرائم[4] تؤخذ كل سنة أو مرة في بضع سنين وذلك حسب القدرة الإستخلاصية لإدارة البايليك وتعنى بها عادة القبائل الرافضة لسلطة البايليك [5].

فالقبائل التي تمارس نوعا من الزراعة في الهضاب العليا و الواحات تفرض عليها الغرامة عن طريق الجابدة، أما العشائر التي تعتمد في عيشتها على الرعي و الإنتاج مثل قبيلة الحنانشة و أولاد سيدي يحي بن طالب و النمامشة في بايليك الشرق وأولاد مختار ببايليك التيطري فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة[6]، و كانت أراضي القبائل البعيدة عن المدن يستخلص منها 10بوجو أي ما يعادل 18.80 فرنكا لكل خيمة، أما القبائل القريبة من المدن فكانت الغرامة أكثر إرتفاعا تتراوح ما بين 15 إلى 25 بوجو، أما الغرامات عن الأموال فتقدر عليها01 بياستر أي حوالي 03 بوجو على كل رأس من الماشية و البغل حصان و بقرة و ثور و مبالغ غير محددة على الأراضي الزراعية

[1] ـ لطيف الله نمير عقيل: المرجع السابق، ص232.

[2] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 66، أنظر الملحق رقم04.

[3] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 25.

[4] ـ سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص280 .

[5] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 40.

[6] ـ سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 90.

إضافة إلى غرامة كان يفرضها شيوخ القبائل على أصحاب الأملاك الكبرى تقدر بـ 500 فرنك[1]، و تتضاعف على كل من يرفض دفعها[2] .

تتحول الغرامة في بعض المرات إلى مجرد مساهمة رمزية للتأكيد على ما يعرف بعهد الأمان[3]، مثلما حدث لقبيلة بني هني بجهات وادي يسر التي أقنعت الحكام بأخذ موزونة واحدة منها على كل فرد حتى يؤكدوا نفوذهم عليهم و يبعدوا خطر هذه القبيلة على المسافرين نحو قسنطينة، و أيضا كانت قبيلة أولاد نائل الشراقة (النوايل) ملزمة بدفع غرامة سنوية تقدر بـ 3150خروفا و 1200 جرة زبدة تدفع على قسطين كل 600 جرة في ستة أشهر و 90 جملا و 2700 ريال بوجو أي 5022 فرنك للحصول على مراعي لقطعانها و السماح لها بالتردد على أسواق البايليك[4] .

وتعتمد الدولة في استخلاص ضريبة الغرامة على المحلات العسكرية التي توزعها على المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة و مدية ومعسكر، أو الاكتفاء بمراقبة الأسواق والمناطق التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية أو الصحراوية [5] أو رعاة الهضاب العليا لاستبدال منتجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع و مصنوعات، أو عند قدومهم للحصول على حق المرور لقوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانئ البحرية، فكانوا يدفعون على كل حمل يشترى من الأسواق دورو اسباني وعن كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا واحدا[6].

[1] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 40.

[2] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص179.

[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق ، ص 110.

[4] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 171.

[5] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج2، ص 670.

[6] ـ سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 91.

ب ـ اللزمـــة

وهي ضريبة شخصية تؤخذ من القبائل الرُّحل، تستخلص سنويا بصفة إعتيادية عن طريق شيوخ القبائل[1]، تدفعها قبائل الخاضعة و المتحالفة مع سلطة الباي التي تقوم على حق الولاية على هذه الجماعات [2].

تلتزم بها بعض القبائل بالمناطق الصحراوية أو الجهات الجبلية[3] الواعرة أو القبائل التي كانت تسكن في أقصى الحدود المغربية و التونسية[4] لتموين الحامية[5]، و نفقاتها و الدفاع عن الوطن[6]، و المساهمة في تدعيم مداخيل الخزينة العامة بالدنوش الصغرى[7] و الدنوش الكبرى[8] عند تعذر أخذ

---

[1] ـ محمد بن ميمون الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح محمد عبد الكريم ط2، الشركة الوطنية ، الجزائر 1981، ص 40.

[2] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 38.

[3] ـ بوعزيز جهيدة: بوعزيز جهيدة: **الصراعات الداخلية و أثرها على المجتمع الريفي في بايليك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني (1185–1253هـ/1771–1827م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 2، 2011-2012 م، ص 54.

[4] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 175.

[5] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 64.

[6] ـ بوحوش عمار: المرجع السابق، ص 80.

[7] ـ مساهمة فصلية تجبى من السكان والقبائل لتدفع إلى خزينة الإيالة في دار السلطان، حيث كان الباي يحضر إلى العاصمة كل ستة أشهر إذ يدفع قرابة أربعة و عشرين ألف بوجو أي حوالي ثلاثة و أربعين ألف فرنك ذهبي و سبعة خيول زيادة على الهدايا لمختلف الشخصيات المهمة بالعاصمة، يضاف إلى ذلك ثمانين قلة من الزبدة، خمسة خرفان كبار و في وقت الحصاد يدفع الخليفة ألف جمل محملة بالحبوب و ذلك في فصل الربيع و الخريف، أنظر: الخداري محمد: **بلاد المغارب تحت الحكم العثماني – نموذج الجزائر في عهد البدايات (1671–1830م)**، في دورية كان التاريخية، ع الثاني و العشرون، ديسمبر2013، ص 31.

[8] ـ جزء من النقود يقسم في شكل هدايا لكبار الشخصيات و الوجهاء بالعاصمة ، يحضره الباي بنفسه إلى العاصمة لتأدية الضرائب كل ثلاثة سنوات، حيث يضع في الخزينة حوالي ستين ألف بوجو بما يعادل مائة وثمانية الاف فرنك ذهبي فرنسي و عشرين فرسا و ثمانية ألاف فرنك ذهبي في كيس من الحرير و يبقى الباي في العاصمة 7 أيام فإذا أدى مهمته على احسن ما يرام فإنه يستقبل بحفاوة من طرف الداي و أعوانه، وان كان العكس فانه يتعرض للعزل و مصادرة أملاكه و يقطع رأسه و بذلك تبقى حياة الباي رهينة بقيمة الدنوش وما يدفعه من هدايا الكبار الموظفين، انظر: الخداري محمد: نفسه، ص 30.

العشور وجمع الزكاة من القبائل التي ظلت محافظة على استقلالها المحلي والتي لا تتعامل مع سلطة البايليك إلا عن طريق شيوخها، الذين يتصرفون في شؤونها و يقومون بجمعها في فصلي الربيع و الشتاء ويعودون في ذلك إلى القياد الذين يقدمونها بدورهم إلى آغا العرب لمقاطعة دار السلطان[1]، وغالبا ما يكون دفعها بمثابة إعلان الخضوع و الدخول تحت التبعية لسلطة البايليك مثل ما قام به الباي أحمد المملوك الذي ألزم منطقة توقرت بضريبة مرتفعة قدرت بـ 500000ريال بوجو دليل على خضوعها[2].

كما تعتبر اللزمة ضريبة على الأفراد و تطبق على الرجال القادرين حمل السلاح[3]، و تبعا للمحاصيل و رؤوس الماشية تتراوح قيمتها مابين 10 و25 بوجو، وفي بعض الحالات تكون منخفضة بسبب فقر الأسرة فلا تتعدى بذلك خروفا واحدا أو ثمنه نقدا و الذي يقدر بـ 02بوجو أي ما يعادل 3.60 فرنك[4]، فهي بذلك حسب وضعية القبيلة و حالة الشخص الذي يساهم في دفع اللزمة[5].

وعلى حسب بن عتو بلبروات نقلا عن مولود قايد في كتابه الجزائر تحت الأتراك نجد بعض الأوطان كانت تدفعها عينا كقبيلة أولاد عالن بشرق البرواقية بدار السلطان تدفع لزمة سنوية تتكون من: 500 كغ من السمن، 100راس غنم، 16 خيمة، 30 كيسا من جلد الجمال، 12 كيسا من جلد الماعز، 12 قطعة من برادع للبغال، و قبيلة أولاد شعيب في جنوب شلالة تدفع خيلين للحرب، 1200 كغ من السمن، 500 راس من الأغنام، 20 رأس من الجمال[6].

[1] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 109.

[2] ـ بوعزيز جهيدة: المرجع السابق، ص 54.

[3] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 38.

[4] ـ سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 182.

[5] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 167.

[6] ـ بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج2، ص 672.

و حددت القيمة الإجمالية للزمة التي توفرها أوطان دار السلطان للخزينة بـ 786.13بوجو أي ما يعادل641.96 فرنكا تشارك فيها وطن السبت، وطن موزاية، وطن بني خليل، وطن بني موسى، وطن الخشنة، وطن بني جعاد، وطن بني مناصر و التي تتباين في قيمتها من وطن لآخر وذلك نظرا لأنها تفرض حسب وضعية القبيلة و أوضاعها المعيشية وحسب قدرة أفراها فنجد أكبر مساهمة يدفعها وطن بني مناصر بلزمة تقدر 694 بوجو و أقلها يدفعها وطن بني جعاد تقدر 154.2بوجو[1].

أما بايليك التيطري تساهم أوطانه في مداخيل الخزينة بلزمة تقدر بحوالي5073 بوجو أكبرها ما تدفعه قبائل حيران بقيمة 1200 بوجو و أقلها ما تقدمه قبائل بني راتن والتي تقدر بـ 50 بوجو[2].

كما كانت بلاد قبائل تقدم معونات متعددة تمثلت في التين و الزيتون و الأغنام و كميات من الحبوب، إضافة إلى ما تقدمه بعض القبائل المتعاملة مع القائد برج سباو والتي قدمت للبايليك 300 بوجو و550 قلة من زيت و التين الجاف الذي وصلت قيمته آلاف بوجو[3]، بذلك تعد اللزمة أهم مصادر الدخل لبابليك الشرق بحيث قدرت عشية الاحتلال الفرنسي حسب تقرير روسو بـ 389.85 فرنكا، و حسب وارنيي وصلت إلى 600.000 فرنك[4]. إضافة إلى ذلك كانت أوطان بايليك التيطري تساهم بلزمة قدرت 122.055بوجو أي ما يعادل 98101.80 فرنك[5].

[1] ـ أنظر الملحق رقم 05

[2] ـ أنظر الملحق رقم 06

[3] ـ قشاعي فلة: الريف القسنطيني إقتصاديا و إجتماعيا أواخر العهد العثماني 1792-1837، المرجع السابق، ص59.

[4] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 65.

[5] ـ أنظر الملحق رقم 07

أما بايليك الغرب فكان الباي يدفع لزمة خاصة تعرف بلزمة البينباشي[1] تقدر بـ 4 ألاف دورو[2] بجة[3] في كل شهر[4]، كما أن قبائل بايليك الغرب المتشكلة من قبائل اليعقوبية و قبائل بني سوس، بني صمويل، بني ورنيد، رعية قائد الجبل، قبائل فليتة، قبائل بني عامر، قبيلة مجاهر إضافة إلى القبائل المجاورة لتلمسان و القبائل الصحراوية لبايليك الغرب كانت تقدم اللزمة متنوعة بين الصنفين نقدا وعينا و اغلبها تقدم من المنتجات المحلية التي تنتجها كل قبيلة كالصوف، الجلود، الأجلمة، السروج، البرانس، الحياك، الأثواب، و أنواع كثيرة من المنسوجات و إضافة إلى الزبدة و الشعير، وغير ذلك مما تنتجه الأرض و مما يتوفر لديهم من الحيوانات من مواشي و جمال و خيول و أحصنة مع لزمة نقدية معتبرة تختلف من قبيلة إلى أخرى وذلك تبعا للأوضاع السائدة في كل منها وحسب بُعدها وقربها من المدن و أيضا حسب علاقتها مع موظفين والإدارة العثمانية[5].

ج ـ المعونة

مساهمة طارئة غير محددة من الكمية أو القيمة تلزم بها قبائل الرعية [6] الداخلة تحت نفوذ القياد أو المتعاملة معهم[7] وتستند شرعا على مبدأ المحافظة على الجماعة الإسلامية لتموين الجند بما

---

[1] ـ إسم رتبة من رتب الضباط العثمانيين و صاحبها قائد عسكري تحت إمرته حسب النظام العثماني ألف رجل، انظر: دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 177.

[2] ـ قطعة فضية أصلها اسباني و تساوي في وقتها ربع قطعة ذهبية وزنها 6.451 غرام، وهو في ذلك الوقت يعادل اليوم ما قيمته 20 دينارا نسبة إلى أن القطعة الذهبية تساوي اليوم 80 دينارا جزائريا، الزهار: المصدر المرجع، ص 54.

[3] ـ **بج**: هو ريال بوجو أو ريال صحاح وهناك ريال دراهم وهو يساوي 3ريالات دراهم في عام 1805م أنظر: شويتام أرزقي: المرجع السابق، ص 156.

[4] ـ الزهار: المصدر المرجع، ص 47.

[5] ـ أنظر الملحق رقم 08

[6] ـ سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 281.

[7] ـ سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 92.

يلزمهم من سلاح و دواب[1] و المساهمة في المداخيل الفصلية و السنوية للمقاطعات[2]، وتغطية نفقات الموظفين بالإدارة المركزية في المواسم الدينية و الأفراح أو توظف بهدف سد متطلبات السلك الإداري وتدعيم الجهد الحربي[3].

و المعونة ضريبة مستحدثة تعوض اللزمة المتعارف عليها و هذا ما جعل منها ضريبة إلزامية مفروضة على القبائل الخاضعة التي كانت تعيش بأوطان دار السلطان أو تقيم بقيادات مقاطعة التيطري[4]، تستخلص عادة عينًا من الجمال و الخيول و البغال و الحمير و الأبقار و الخرفان والزيت و عدة مؤن أخرى[5]، من الإنتاج المتوفر لدى القبائل الملزمين بدفعها[6]، وفي حالات نادرة تُحصَّل نقدا[7]، و ذلك شهريا أو فصليا يتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة لذلك.

يتكفل بجمعها شيوخ الدواوير في الأرياف[8]، و تحدد نوعيتها وقيمتها حسب درجة خضوع كل قبيلة، إذ تلتزم القبائل القاطنة في المناطق الوعرة بضريبة سنوية رمزية في شكل معونة تساهم فيها قبائل بني ايراثن في أعالي جرجرة بـ 125 فرنكا تمنحها لقائد تيزي وزو مقابل بعض الهدايا المتمثلة في الألبسة والأسلحة[9]، في حين نجد القبائل التي لم تكن تدفع الضرائب بانتظام تُجبى منها ضريبة نقدية مثل ما تدفعه قبائل بوغني الجبلية 25 ريالا و قبيلة فليسة أم ليل 50 ريال، إلى جانب

[1] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 25.
[2] ـ سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 281.
[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 111.
[4] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 172.
[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 181.
[6] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 70.
[7] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 181.
[8] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 41 .
[9] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 181.

ذلك وجدت بعض قبائل إمتنعت عن دفع الضرائب، في الوقت الذي كانت فيه القبائل الخاضعة للإدارة العثمانية تلتزم بالدفع عينا من القمح و الشعير، الزيت، التين المجفف و الأغنام[1].

وحسب دفاتر التشريفات لسنة 1778م فإن معونة رعية وطن بني خليل تقدر بـ 30ريال بوجو ما يعادل 44.8 فرنكا، رغم أن بيليسي حددها في حولياته بـ 16.35 ريال بوجو أي 29.34 فرنكا في كل شهرين، كما كانت رعية أوطان بني موسى، الخشنة، بني خليفة و بني جعاد تدفع 20ريال بوجو ما يعادل 37.2فرنكا[2]، بينما قيادة سباو تدفع معونة تقدر بـ 2000 صاع من الشعير و 1000 صاع من الشعير و1000 قلة زيت و 100 حمولة تين و164 خروفا.

و تساهم أوطان بايليك التيطري بضريبة في شكل مقادير نقدية و كميات نوعية من للخزينة مبلغا مهما قدر حسب جانتي دوبوسي بـ 248000 بوجو ما يعادل 446400 فرنكا وترتفع أحيانا إلى 1169 بوجو ما يعادل 2174.34 فرنكا[3]، إذ نجد قسنطينة تلتزم بـ 600.00 كيلة الإنتاج توفر مجتمعة شعير، وفي بعض الأحيان تفرض على سكان بلاد القبائل الصغرى البابور و الصومام معونة في شكل كميات من التين، الزيتون، الأغنام، الحبوب و مقادير من الفضة المعالجة محليا[4] .

و بذلك تساهم قبائل التيطري بمعونة تختلف من عشيرة إلى أخرى و أكبرها التي تدفعها أولاد كوكان المقدرة بـ 278 بوجو أي 533.82 فرنكا و أقلها ما تدفعه قبيلة الحمالكة 50 بوجو أي 93 فرنكا [5].

[1] ـ نفسه: ص 182.

[2] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 111

[3] ـ سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 173.

[4] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، المرجع السابق، ص 70.

[5] ـ انظر الملحق رقم 09

د ـ الخطية

عقوبة تُدفع نقدا و عينا للتكفير عن خطأ فردي أو جماعي و عادة ما تفرض على الجماعات التي تلجأ إلى حمل السلاح ضد غيرها أو تخالف أوامر القياد[1]، أو ترفض طاعة الشيوخ أو مقابل المخالفات يرتكبها أفراد القبائل كانتهاك الحرمات و التعدي على الملكيات أو التورط في السرقات و الوقوع في أعمال القتل التي تصبح فيها الخطية بمثابة الدية التي تحدد مبدئيا بـ 500 ريال بوجو للشخص و تتضاعف حسب أهمية القتيل و مكانته الإجتماعية[2].

فيقوم أعيان المنطقة بجمعها و توزيعها على أهل الشخص المقتول، و إن لم يكن له أهل فإن الدية تُودع في بيت مال المسلمين[3] و في حالة عدم التعرف على الجاني و مرتكب المخالفة فإن شيخ الدوار أو قائد القبيلة يفرض خطية جزافية على مجموع أفراد العشيرة [4] .

تؤخذ الخطية في بعض الأحيان على شكل تعويضات عن الأضرار التي تسبب فيها المشاجرات والصدام في الأسواق[5]، كما تفرض على القبائل كدليل على خضوعها لسلطة الباي فتلتزم بها القبائل الثائرة و المتمردة عند إخضاعها أو طلبها الأمان عِوضًا عما صدر من مخالفة و عصيان[6] .

و حسب ما جاء في دفتر سجل الضرائب في قسنطينة هناك أمثلة كثيرة عن القبائل الذين يقومون بدفع الخطية أشهرهم: خطية أولاد عبد القادر الحراد على أهل لشانة، و أخرى على

[1] ـ سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 184 .

[2] ـ سعيدوني: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 173،174.

[3] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 42 .

[4] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 68.

[5] ـ سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص281 .

[6] ـ بوعزيز جهيدة: المرجع السابق، ص 55.

الزعاطشة بسب إحتراق خزين لعمور[1]، و خطية على أهل طولقة بسبب إدخالهم بوعكاز بن فرحات إليهم و خطايا بسبب تخلف عن القدوم و غيرها من الخطايا التي كانت تدفع على حرق و زرع و فتنة التعدي و القتل مثل الخطية التي دفعها أهل زاوية بن سي الأخراتي لقتلهم ابن محجوب[2]. وكانت المداخيل المترتبة على الخطية يحتفظ بها القياد أو الشيوخ مما حال دون إدراجها ضمن الضرائب المصرح بها و التي كان الموظفون يحرصون على دفعها للخزينة العامة [3] .

و بذلك نرى أن الأراضي البعيدة الخارجة عن نفوذ البايليك أطلق عليها أراضي العرش لم تستطع الإدارة العثمانية إخضاعها، لذلك فرض الدايات العديد من الضرائب على القبائل القاطنة فيها لضمان تبعيتها و عدم تمردها عليها، و اتخذت هذه المطالب أشكالا مختلفة حسب وضعية القبائل بالنسبة للسلطة الحاكمة، فرضت عند ضرورة و حاجة الحكام لذلك،إذ نجد القبائل الممتنعة في الصحراء و الهضاب العليا و المناطق الجبلية تفرض عليها غرامة تخلف قيمتها باختلاف جهات البلاد و تتنوع بتنوع إنتاجها، أما القبائل الرحل و قبائل الرعية الخاضعة و المتحالفة مع سلطة الباي فهي مجبرة بدفع اللزمة، في الوقت الذي تلتزم فيه القبائل الخاضعة لنفوذ القياد و المتعاملة معهم بمعونة ستخلص مما يتوفر لدى سكانها من حيوانات و مما تنتجه أراضيهم الزراعية،كما نجد ضريبة أخرى فرضت على هذه القبائل كعقوبة على ما يرتكبه أفرادها من مخالفات تعرف بالخطية.

[1] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 184.

[2] ـ دحماني توفيق :المرجع السابق، ص 184.

[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 111.

الفصل الثاني: الضرائب المفروضة على المدن

أولا: عائدات بيت المال

أ ـ الأملاك العقارية

ب ـ التركات والودائع العمومية

ج ـ الأوقاف

د ـ الأسواق التجارية

ثانيا: غنائم البحر

أ ـ الجهاد البحري

ب ـ إفتداء الأسرى

ج ـ الإتاوات والهدايا

ثالثا: المساهمة الرسمية للبايليك

أ ـ الدنوش

ب ـ الضيافة

إن انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية أدى إلى حدوث تغيرات جذرية مست جميع المجالات، أبرزها المجال الاقتصادي الذي يمثل النظام الضريبي فيه عاملا أساسيا في تحديد أشكال المداخيل المالية المتنوعة للإيالة، من عائدات بيت المال، نشاط الغزو البحري من غنائم بحرية باختلاف أنواعها وتجارة الأسرى، بالإضافة إلى الهدايا والإتاوات التي كانت تفرضها على الدول الأوروبية مقابل حماية أساطيلها، وقد كانت المساهمة الموسمية لسكان المدن والمتمثلة في الدنوش والضيافة لها دورها في مداخيل خزينة الدولة، فكيف ساهم هذا النظام في إنعاش خزينة الإيالة؟

أولا: عائدات بيت المال

تحتل عائدات بيت المال مكانة مرموقة في التنظيم المالي للايالة، حتى أنه أفرد لصندوقها الملحق بالخزينة ثلاث سجلات يحتفظ بها كل من السايجي والعادل والخوجة، قد اكتسبت هذه المكانة لما توفره من أموال وثروات تساعد على سد عجز الخزينة وتساهم بقسط كبير في مشاريعها الكبيرة، فصندوق بيت المال كان يمد الخزينة عشية الاحتلال بأربعمائة بوجو شهريا (حوالي 700 فرنك)[1].

ـ تعريف مؤسسة بيت المال:

هي إحدى مؤسسات الدولة إكتسبت مكانة كبيرة في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كغيرها من المؤسسات، فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتجهيز أمور التركات، أو الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين أو الأسرى، حيث يتم المحافظة عليها من طرف المؤسسة لحين عودتهم، وكذلك أملاك المتوفين الذين لا وارث لهم، يتم الإشراف عليها من طرف بيت المال

[1]– سعيدوني: الملكية و الجباية، المرجع السابق،ص142.

وناظر[1] بيت المال[2]، وقد تنوعت مداخيل بيت المال في الدولة الجزائرية، فكانت مصادرها متعددة ومتنوعة بالاضافة الى تنوع نفقاتها[3]، والتي تتألف من مردود الأوقاف وما يؤول إلى الخزينة العامة من التركات والودائع والأملاك التي تبقى شاغرة، ومن أهم مصادر بيت المال نذكر مايلي[4].

أ ـ الأملاك العقارية:

والتي تعود ملكيتها مباشرة للبايليك، وهي توفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من أملاك البايليك، وتقدر بخمسة آلاف بناية بالجزائر العاصمة وحدها، يقدر ثمنها بأربعين مليون فرنك آنذاك[5].

ب ـ التركات والودائع العمومية:

تعود ملكيتها إلى بيت المال في حال موت أصحابها، وذلك بعد دفع حقوق الغائبين والورثة[6]، وهي هيئة تأسست في الإيالة يسمى رئيسها التركي بيت المالجي[7] يساعده قاض وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون، وتتولى هذه الهيئة مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون، وبعد تنفيذ الوصية تباع التركة بالمزاد العلني ويحتفظ بالقيمة كوديعة، ويودع المبلغ في

---

[1]– **ناظر**: أطلق لفظ الناظر على المشرف وبخاصة المشرف المالي، وهو اسم وظيفة مأخوذ إما من النظر الذي هو رأي العين لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه، وإما من النظر بمعنى الفكر لأنه يفكر فيما فيه المصلحة من ذلك. ينظر، بركات مصطفى: **الالقاب والوظائف العثمانية**، دار غريب لنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص223.

[2]– لنوار صبرينة: **آليات تسير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**،في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، ع26، 2016، ص90.

[3]–خنيش وحيد: **المؤسسات في الجزائر آواخر العهد العثماني – الجيش انموذجا–**، مذكرة الماستر في التاريخ المعاصر، بجامعة بسكرة، 2014-2015، ص26.

[4]–سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 138.

[5]–سعيدوني: النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص98.

[6]– لطف الله نمير عقيل: المرجع السابق، ص236.

[7]–**بيت المالجي**:وهو الموظف المشرف على مصلحة الاملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها، خصوصا من الأتراك العثمانين الغير متزوجين والذين ليس لديهم ورثة شرعيون من اخوة و.... الخ، كما يشرف بيت المالجي على مراسم الدفن و أمور المقابر، كما يبيع التركات والأملاك التي صودرت من طرف السلطة الحاكمة في المزاد العلني. ينظر، بن بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ج2،ص ص760 ،761.

صندوق عمومي وتستعمل تلك الأموال في دفن الفقراء والأجانب وفي مساعدة المعوزين، ودفع أجور المعلمين العمومين، وبمجرد ما يتم تجميع خمسون ألف فرنك في هذا الصندوق تحول إلى الخزينة العامة نظرا لمصاريف الدولة المرتفعة، ومثال على ذلك زمن الطاعون سنة 1817 الذي لم يختفي إلا سنة 1822 وقضى على حوالي سدس سكان البلاد، وكان لإدارة بيت المال نشاط ملحوظا حيث قامت بإحصاء ودفن الموتى وعدد تركات المتوفين[1].

ومن الراجح أن ضخامة هذه التركات تعود إلى الوضع الإجتماعي الذي يعيشه جل أفراد الجالية التركية، والثقة التي يضعها الأهالي في بيت الودائع العمومية الأمر الذي دفع بكثير من الناس إلى إيداع أموالهم وثرواتهم بها خوفا من المصادرة والتغريم أو عند عقد النية للسفر أو الحج، وقد نتج عن ذلك إنتفاع بيت المال ببعض هذه الودائع عند توفر الحالات الشرعية التي تبيح أخذ هذه الأموال لصالح الدولة كما ذكرنا[2].

ج ـ الأوقاف:

يعتبر الوقف مورد آخر يزيد في رصيد بيت المال يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف، والحكمة من الأوقاف أنهاتختص بالمساجد وهي جعل الدين حرا ومستقلا غير تابع لأية وصاية حكومية ويتطلب هذا العمل عناية تامة بما يدره من أموال وثمار وغلال، وتقوم الهيئة الشرعية بالإشراف على ضبط وتسيير الأوقاف، وللوقف أنواع كثيرة منها: المساجد والجوامع والكتاتيب والزوايا التي تختص للعبادة وتحفيظ القرآن الكريم وتدريس بعض العلوم الدينية والحساب وغيره، كما يستعمل الوقف في العناية بدور العبادة والعناية بالطلبة وكذلك سبل الخيرات الذي أسس بالجزائر سنة 1590م من قبل شعبان خوجة، وهو من بين المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات وإجراء قنوات الري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشيد المساجد والمعاهد العلمية، وشراء الكتب للطلبة ويدير هذا المشروع منظمة متكونة من إحدى عشر عضوا منهم ثمانية

[1]– سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص ص25،26.

[2]–سعيدوني: النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص 99.

مستشارين و وكيل خوجو وشاوش، ينتخبون من أهل العلم عادة وقد بلغ دخل هذا المشروع سنة 1830م (150,000) فرنك حسب التقرير الذي رفع إلى قائد الحملة الاستعمارية[1].

1 ـ مساهمة الأوقاف في نفقات الأعمال الخيرية:

دفع وازع التقوى و طلب الأجر والثواب في الآخرة بالكثير من الحكام والأثرياء للتقرب إلى الله تعالى عن طريق وضع جزء من أملاكهم وثرواتهم وقفا على الأعمال الخيرية، لاسيما بعد تشجيع بعض السلاطين على ذلك الذين أقروا حق الأوقاف في الدولة العثمانية، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع من الهيئات الإسلامية المنبثقة عن مؤسسات الأوقاف، ومنها[2]:

ـ أوقاف الحرمين الشريفين:

إحتلت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين الصدارة عن باقي المؤسسات الوقفية القائمة في الجزائر خلال العهد العثماني، لما تحتويه من أملاك وعقارات التابعة لها والتي تقدر بثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في مدينة الجزائر حينئذ، وشملت هذه الظاهرة معظم المدن، كمدينة شرشال والبليدة وتلمسان وقسنطينة ومستغانم وغيرها من المدن.

وكان المساهمون في مجال الوقف في هذه المؤسسة من مختلف الشرائح، فهناك الحكام والموظفون السامون وموظف الإدارة المحلية، ففي سنة 1800م أوقف الداي مصطفى باشا دويرة ودار ومخزن في الموقع الكائن بحي السوق[3].

أما الجانب الإداري لهذه المؤسسة، به مجموعة من النظار والموظفين، يتصدرهم الوكلاء وعضوان مستشاران ينتخبان من هيئة العدول (أعضاء المحكمة الشرعية)، أما المشرف على

[1]–سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص26

[2]–سعيدوني: النظام المالي في الجزائر، المرجع السابق، ص‌ص133،134.

[3]–خنيش وحيد: المرجع السابق، ص30.

الحسابات يدعى "صايجي" أو "العداد"، بالإضافة إلى "الشاوش"[1] والتي مهمتهم تحصر في مراقبة الأملاك الموقوفة لصالح الحرمين ومراقبة المداخيل[2].

ـ أوقاف سبل الخيرات:

من أشهر مؤسسات الوقف، مؤسسة سبل الخيرات وهي مؤسسة شبه رسمية[3]، يشرف عليها موظف يعرف بالشيخ الناظر ويسهر على رعاية أملاكها الوكلاء[4]، يعود تأسيسها إلى سنة 1590م، وقد تنوع دورها بين الجانب الاجتماعي والثقافي، حيث كانت تقوم ببناء المساجد كالمسجد الحنفي(الجامع الجديد بالعاصمة) [5].

كانت هذه المؤسسة تتولى الإنفاقأيضا على الزوايا والمدارس والفقراء والموظفين، حيث قدر عدد أوقافها 331 حبسا منها 119 ملكية عقارية، خصص مبلغ 14,583 فرنك لتغطية تكاليف صيانة المساجد والمباني الموقوفة وتوزيع الصدقات والفائض الذي يقدر بقيمة 1,417 فرنكك كان يصرف في شراء عقارات جديدة وأغراض تساهم في تنمية المؤسسة، وكانت مداخيلها تأتي مباشرة من كراء واستغلال الأملاك الموقوفة على الجامع الأعظم[6].

---

[1]–**الشاوش:** ورد ذكر هذه الوظيفة في وثائق المحاكم الشرعية على هذا النحو "شاوش بيت المال"، وكان ينوب ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه كقبض الأمانات وعتق الاسرى، فقد جاء في وثيقة بتاريخ 1821 عتق المعظم السيد ابراهيم بيت المالجي على لسان رسوله السيد محمد شاوش بيت المال في التاريخ ابن السيد بلقاسم، ينظر: لنوار صابرينة: المرجع السابق، ص92.

[2]–خنيش وحيد: المرجع السابق، ص30.

[3]– غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1830/1700 مقاربة إجتماعية إقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2001/2000 م، ص 131.

[4]–سعيدوني:النظام المالي، المرجع السابق، ص134..

[5]– العنتري علي: **أوقاف الحرمين الشريفين " مكة والمدينة" في مدينة الجزائر حلال القرن 18 وبداية القرن 19**، مذكر ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011-2012 م، ص 28.

[6]– بوسعيد عبد الرحمان: **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير، في الدين والمجتمع، جامعة وهران، 2011-2012 م، ص ص34،35.

ـ أوقاف الجامع الأعظم:

يعد الجامع الأعظم بمدينة الجزائر من أقدم جوامع المدينة، إذ يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر حيث تدل الكتابة الموجودة على منبره أنه كان موجودا سنة 1018م[1]، فقد احتلت هذه المؤسسة الدرجة الثانية في الأهمية بعد أوقاف الحرمين الشريفين، بلغ عدد أحباس المالكية قبل الاحتلال الفرنسي550 وقفا شملت الحوانيت والبساتين والمزارع والضيعات[2]حيث قدرت عشية الاحتلال 1830م بـ1558وقفا تتوفر منه على دخل سنوي يصل الى43222.70فرنك[3].

ونظرا لأهمية أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم أسند الإشراف عليها لثلاثة وكلاء، وكيل يشرف على أوقاف المسجد بوجه عام وهو يخضع مباشرة إلى المفتي المالكي الذي كان مقره بالجامع الأعظم، ويدير الوكيل الثاني أوقاف المؤذنين، أما الوكيل الثالث فتحت إشراف " أوقاف الحزابين، أي الذين يقرؤون الحزب بالجامع الأعظم، فكل واحد منهم يشرف على مجال محدد ومستقل عن الآخر[4].

وكان الإشراف على مؤسسة الجامع الأعظم يتطلب تنظيما وتيسيراً دقيقين، نظرا لأهمية عدد الموظفين الذين يديرونها ونذكر منهم، إمامين وثمانية عشر مؤذنا وتسعة عشر أستاذا وثمانية حزابين[5].

---

[1]– نعيمي أحلام: **الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، مذكرة ماستر في تاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2012-2013م، ص33.

[2]– بحري أحمد:**الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، دار الكفاية للنشر والتوزيع، الجزائر2013م، ج1، ص318.

[3]– سعيدوني:**الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن17الى القرن19**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 م، ص36.

[4]– غطاس عائشة: المرجع السابق، ص132.

[5]– نفسه: ص 132.

ـ أوقاف المرابطين (الأولياء والصالحين):

كان المرابطون بمدينة الجزائر يتوزعون على تسعة أضرحة ، تحظى بشعبية لدىسكان الجزائر من بين هذه الأضرحة ما يوجد داخل مدينة الجزائر فقط[1]، ويأتي في مقدمتهم ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي الذي قدرت أوقافه ب82 وقفا منها 13وقفا معطلا ذات مدخول سنوي قدر ب6000فرنك[2]،ويصرف جزء منه على إعانة الفقراء حيث يمنح لكل قفير مقدار 3 قرنك والباقي يوزع على القائمين على الزاوية، كالوكلاء،الشواشين، الأئمة، الحزابين والفقراء، وقد ذاع صيت الزاوية إلى الخارج، فقد كانت تونس ترسل كل سنة حمولة زيت لفائدة الضريح، وتتكون هيأتها الإدارية من شيخ الحضرة ووكيل وشاوش وثلاثة أئمة وثلاثة حزابين وأربعة قراء وقد ارتفع عدد أوقافها إلى 82 عقار[3]، وكان هذا النمو والتكاثر في أوقاف الأولياء ناتجا عن تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب إلى الله أو سعيا للحصول على تأييد ومعاضدة السكان المحليين حتى لا تؤثر عليهم دعاية الطريقة التيجانية والدرقاوية المعادية[4].

ـ أوقاف الأندلس:

كان للجالية الأندلسية دورا كبيرا وهاما في أوقاف مدينة الجزائر وذلك إستنادا للوثائق الخاصة بالوقف من عقود كراء وشراء الأراضي والدور والمحلات بقصد تحبيسها لفائدة أهل الأندلس[5]، ظهر هذا النوع الخاص بعد بناء جامع الأندلسين بالعاصمة سنة 1633م واتخذ بمرور الزمن شكل مؤسسة خيرية ما فتئت تنمو حتى أصبحت تشكل مردودا مالياً محترمًا[6] يقدر ب 5000 فرنك سنويا يتولى الإشراف عليها موظف خاص يعرف بوكيل الأندلس[7].

---

[1]– نعيمي أحلام: المرجع السابق، ص31.

[2]–سعيدوني:الوقف في الجزائر .....، المرجع السابق، ص37.

[3]–العنتري علي: المرجع السابق، ص31.

[4]– سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص135.

[5]–خنيش وحيد: المرجع السابق، ص34.

[6]–سعيدوني :النظام المالي، المرجع السابق، ص135،136.

[7]–العنتري علي: المرجع السابق، ص30.

وكانت تضم أوقاف أهل الأندلس في مدينة الجزائر وضواحيها ما بين 1809م-1810م استنادا لتسجيلات البايليك:35 حنوتا و 18 دارا و7 طوابق بها غرف و7 بساتين، وحسب تسجيلات الوقف لسنة 1807م وجد لها العديد من البساتين والأجنة من أهمها ما حبسه" حسين باش" ببئر خادم من نفس السنة[1].

أسهمت مؤسسة الأوقاف في الحياة الاجتماعية والثقافية بفضل ما أوقفته مختلف الشرائح الاجتماعية من عقارات وغيرها لصالح المؤسسات الدينية والفقراء وغيرهم،ولو لا ذلكمااستطاعت تلك المؤسسات الاستمرار في تأدية وظائفها الدينية والثقافية[2]إلا أن هذه المؤسسات تضاءلت أهميتها ولم تعد أوقافها في أواخر العهد العثماني تتجاوز 101وقفا لفائدة الأسر المنحدرة من أصل أندلسي[3].

د- الأسواق التجارية:

إن التجارة في الجزائر، كما هو الشأن في جميع البلدان نوعان، خارجية وداخلية، وتتم الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية، وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، والأسواق الداخلية في المدن تنظم على شكل هيئات يشرف على كل واحدة أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد، ويسلمها للمصالح الإدارية[4]، أما في الأسواق والمعارض فإن التجار يدفع الرسم قبل الدخول إليها، وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة، لأن النقود الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة، ولأن المستهلك يفضل الحصول على ما يحتاج إليه مباشرة دون المرور بعملية التحويل المعقدة التي لا توفر الضمانات الكافية للأطراف المتبادلة[5].

---

[1]- خنيش وحيد: المرجع السابق، ص 35.

[2]- غطاس عائشة: المرجع السابق، ص133.

[3]- سعيدوني: الوقف في الجزائر...، المرجع السابق، ص37.

[4]- الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص64.

[5]- نفسه: 65 .

أما التجارة الخارجية فتتم مع أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة عدد قليل من التجار الجزائريين، ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم يساعدهم من حين لآخر جماعة من اليهود[1]، في أواخر عهد الديات يستعملون للتعامل بكثير من الأعمال التجارية للدولة الجزائرية مع الدول الخارجية وذلك راجع إلى إتقان اليهود للغات الأوروبية والمعاملات التجارية للبحر الأبيض المتوسط التي كانت تفوق إمكانية حكام الجزائر، مما أدى إلى احتكار التجارة الخارجية للإيالة في القرن 19م من طرف عائلتي بكري وبوشناق[2].

من أهم المحاصيل التي كانت تصدرها الجزائر نجد الحبوب من قمح وشعير وزيت وعسل، وعنب وتين وصوف وجلود وشمع، وريش النعام والمواشي من غنم وبقر، وخضر وفواكه[3]، أما بالنسبة لما كانت تستورده الدولة[4] فتتمثل في القهوة والسكر والشاي والورق، حيث تتم هذه العمليات التبادلية تتم تحت رقابة الدولة[5].

أ/الفوائد المترتبة عن أنظمة التعامل التجاري:

تتمثل هذه الفوائد في الرسوم الجمركية، ورسوم الأسواق، الناتجة عن تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة.

- **الرسوم الجمركية:**

تفرض على السفن عندما ترسو في المياه الجزائرية، و تقدر ب20 قرشا على السفن التابعة للإيالة أو الدولة العثمانية، 40 قرشا على السفن والتي تعود ملكيتها إلى الدول الأوروبية التي تربطها علاقات جيدة مع الجزائر، و80 قرشا على أية سفينة تعود ملكيتها إلى دولة معادية

[1]– الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص65.

[2]–سبينسر وليام: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص101،100.

[3]–عموره عمار: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ 1962، المرجع السابق ، ص ص240،239.

[4] . انظر الملحق رقم 10.

[5]– عمورة عمار: المرجع السابق، ص107.

وتضطر إلى التوقف في إحدى الموانئ الجزائرية، يمكن أن نطلق على هذا الرسم إسم رسم السفن، وهناك رسم أخر يفرض على البضائع التي تحملها السفن سواء كانت معدة للتصدير أو للإستيراد، ويبلغ 12% على المواد المستوردة و2% على المواد المصدرة، يضاف إلى هذه الرسوم مبلغقدره 12 فرنكا فرنسيا عن كل سفينة مقابل الاسترشاد بمنارة المرسى[1].

- **رسم الأسواق:**

عينت السلطة الحاكمة رجلا خاصا من أجل القيام بهذه المهمة والعمل على جباية الرسوم المترتبة على الأسواق وتنظيمها، فإلى جانب هذا الموظف عينت الدولة أشخاصا آخرين، أوكلت إلى كل منهم مهمة مراقبة دخول وخروج سلعة محددة في الأسواق وفيما يتعلق بالرسوم المتعلقة بالسلع يمكننا أن نذكر بعضها فعلى سبيل المثال رسم قنطار الكتان الصغير 25 درهما، رسم حمل التمر 50 درهما، رسم حمل الزيتون 50 درهما، و يمكن أن نلاحظ من خلال هذه الرسوم أن السياسة العثمانية الاقتصادية المتبعة أثقلت كاهل الفلاح وأنهكت الفقير خاصة في سنوات الجفاف والكوارث الطبيعية[2].

ثانيا: غنائم البحر

إن مظاهر قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني كانت تضمن للدولة مداخيل معتبرة تأتي من ثلاث مصادر أساسية، حمولات السفن بالغنائم التي تأخذ من البحر ومبالغ افتداء الأسرى، والإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية تحت تدابير إتفاقيات شكلية لحماية سفنها من استلاء القرصنة عليها[3].

[1]– لطف الله نمير عقيل: المرجع السابق، ص238.

[2]– نفسه: ص ص238،239.

[3]– عقاد سعاد: المرجع السابق، ص72.

أ ـ الجهاد البحري:

1ـ نشأة وتطور الجهاد البحري:

بدأ بصفة منظمة في النصف الثاني من القرن 14م في حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد أن ضعفت أساطيل المسلمين[1]، ولم يكن يهدف منذ نشأته إلى الاعتداء والنهب، لكنه كان ردة فعل قام بها المسلمون ضد القراصنة المسحيين اللذين كانوا قراصنة حقيقيين يقومون بنهب الشواطئ الإسلامية تحت ستار الاستمرار في خدمة الصليب، وكان هدف الجزائريين الجهاد والدفاع عن وطنهم، وأما العمليات الحربية فكانت موجهة ضد أساطيل الدول التي تعتدي عليهم وتستولي على سفنهم، ولم تكن الغاية من الهجمات على السفن الأجنبية الحصول على الغنائم فقط بل الدفاع على الذات كذلك، وكانت القرصنة سلاحا لجأ إليه المسلمون وغيرهم[2].

ويمكن القول أن الغزو البحري جاء رد فعل اقتصادي وعسكري بتحول الطرق التجارية الكبرى من البحر الأبيض المتوسط وتهميش دول المغرب في الدورة الاقتصادية والتجارية بين شرق وغرب المتوسط والبحر الأحمر، وبعدما كانت غنائم البحر تملئ خزائن الدولة لما تدره من سلع ومراكب ورقيق، أصبحت في القرن 18 قليلة الدخل بسبب ازدياد قوة الدول الغربية وفتور قوة البحرية الجزائرية خاصة بعد حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على الجزائر[3]، وكان لابد أن تتسم مثل هذه الاستعدادات بالعنف والضراوة ضد الاسبانيين الذين تشكو منهم هذه الشعوب أكثر من أية أمة أجنبية أخرى[4].

---

[1]– سهيل جمال الدين: **ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م**، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع13، غرداية، 2011، ص141.

[2] ـ سيدهم فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 27.

[3]– نفسه: ص27.

[4]– خوجة حمدان: المصدر السابق، ص73.

2ـ غنائم الجهاد البحري:

ـ غنائم الأسطول 1671-1788م:

شكل النشاط البحري الجزائري(القرصنة) لفترة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة، وكان عاملا حاسما في دعم الاقتصاد الجزائري خاصة في عاصمة الإيالة، وكانت هذه المهنة في نظر المؤرخين مربحة للغاية وشكلت العمود الفقري في دعم الخزينة الجزائرية[1]، وقد عرف النشاط البحر بحركة واسعة أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م مع محاولة تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة اشتغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون، وقد ارتبط هذا التطور الذي ادخل على البحرية الجزائرية إلى سياسة بعض الدايات آنذاك مثل محمد بن عثمان[2] وبجهود بحارة مشهورين برزو في هذه الفترة وفي مقدمتهم الرايس حميدو[3]، الذي كان له دور كبير في تنظيم البحرية الجزائرية مابين 1790-1815[4].

ويمكن أن نتعرف على تطور الغنائم التي كانت تنال منها الدولة حصة تتراوح ما بين السبع والعشر، كما كان لها نسبة تصل إلى12بالمائة من السفن التي تحتجزها في موانئ الجزائر، بالإضافة

---

[1]–لطف الله: المرجع السابق، ص240.

[2]–**محمد بن عثمان**:تقلد مناصب إدارية وعسكرية، تولى منصبه سنة 1766 وطالت فترة حكمه مدة ربع قرن كاملة، كان من ابرز الشخصيات التركية الحاكمة بالجزائر، تميزت شخصيته بالعديد من المواصفات من بينها العدل والاستقامة والإنفاق، ومن أهم ما اشتهر به ردع المتمردين على الحكومة وتشدده في إجراء الإحكام وتنفيذها وفق ما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وكان من أعماله ضبط شؤون الدولة وإنشاؤه لديوان المغانم لضبط ما يحصل عليه القراصنة وغزاة البحر من مكاسب. ينظر، بن محمد الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، دار الامة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ج3، ص ص 235،236.

[3]–**الرايس حميدو**:من ألمع الشخصيات الفذة والأعلام البارزة، ولد سنة1765 ينحدر نسبه إلى أسرة جزائرية من أصل أندلسي، عرف الرايس حميدو في مجال البحرية واشتهر اسمه بين الأوساط المعنية بخوض غمار البحار وتصدى إلى العديد من سفن الدول الأوروبية المعادية ونال رتبة ضابط بحري ثم ارتقى إلى رتبة "قبودان" أو رايس، وعينه داي الجزائر حسين بن حسين الذي أعجب بأعماله البطولية على رأس مركب من نوع المراكب الضخمة الكبيرة باسم "الشبك"، استشهد في معركة في مضيق جبل طارق يوم 17 جوان 1815. أنظر، بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ج4،ص ص 119،224.

[4]–سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص148.

إلى حصتها من المبالغ التي تدفعها الدول الأوروبية من اجل فداء أسراها[1]، والباقي يوزع على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز الأسطول باستعراض عدد الغنائم حسب السنوات[2].

أحرزت الجزائر في هذه الفترة غنائم هامة، ففي سنة 1673 قامت 18 سفينة جزائرية بمطاردة القراصنة المسحيين الذين يتعرضون للسفن العثمانية بالمشرق، وقد استولى الجزائريون في هذه المياه على سفينة اسبانية كما أسروا كثيرا من الجنود الأسبان، ومن جهة أخرىأخذواعدة غنائم في البحر وخاصة على السواحل الاسبانية والبرتغالية و الكورسكية والإيطالية وحجزوا سفينة فرنسية تنقل جنودا اسبانيين وأسروهم وتركواالفرنسيين وسفينتهم أحرارا،كما استولوا على سفن من الدانمارك و هومبورغ وسفينتين هولنديتين كانت إحداهما تحمل 1500 برميل من الكحول المقطر ومن خمر بوردو[3]، وفي سنة 1674 بلغ عدد الغنائم 38 غنيمة، و83 غنيمة سنة 1675، وفي سنة 1676 بلغ عدد الغنائم 58 غنيمة، و12 غنيمة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1677 أي بمعدل سنوي يقارب 50 غنيمة، واوتي بـ 18 غنيمة إلى ميناء الجزائر من نفس السنة ، كما أسرت بحرية الإيالة خلال الفترة مابين1677-1681 على157 سفينة وحوالي 3000 بحار، وبلغت الخسائر ما يزيد عن 300 ألف جنيه إسترليني[4].

وفي سنة 1677(أنظر الملحق رقم11)غنمت سفينة جنوية وسفينة إنجليزية غالية القيمة وعشرة سفن إنجليزية أخذت قبل إعلان القطيعة[5]، وأسرو حوالي 590أسير هولندي أخذوا مع سفنهم التي بلغ عددها 70 سفينة، وفي الفترة ما بين 1678-1682 استولى الجزائريون خلال الأربع سنوات حوالي 150 سفينة واسروا أكثر من 8000إنكليزي[6].

---

[1]–لطف الله: المرجع السابق، ص240.

[2]–سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص148.

[3]– مروش المنور: **القرصنة الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج2،ص341.

[4]–عريف حنان واخريات: **البحرية الجزائرية ودورها في حوض البحر الأبيض المتوسط(1671–1930)**، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2012-2013، ص71.

[5] ـ انظر الملحق رقم 11.

[6]– مروش المنور: المرجع السابق، ص ص343 ،347.

أما في سنة 1683استولوا على سفن صغيرة على السواحل الايطالية وبعض الغنائم الهامة منها سفن للبندقية ومالطة، وفي سنة 1684 استحوذوا على 24 سفينة و400 بحار، وما بين سنة 1685-1686 حصلوا على 60 سفينة، وتم اغتنام 13 سفينة سنة 1687، وبين سنتي 1688-1689 قدر عدد الغنائم حوالي 19 سفينة فرنسية و 800أسير[1].

ومن جملة الغنائم التي تحصلت عليها في الفترة مابين 1690–1699 ما يعادل 54 سفينة هولندية وانجليزية وبرتغالية، ومجموعة من الأسربوكانت هذهالسفن محملة بموارد متنوعة و متعددة بالغة الأهمية[2].

وكانت البدايات العسيرة من 1700–1710م، لان الغنائم البحرية كانت تكاد تنقرض تماما إلا بعض السفن القليلة، وبعد ذلكسجل انتعاش تدريجي للغنائم حتى 1728م، وبعدها كانت الأوضاع متقلبة حيث نجدها في سنة 1733م عاد الأسطول الجزائري بغنائم كبيرة وعدد من السفن الفرنسية[3]، وفي سنة 1748م غنم الأسطول 3 سفن برتغالية منها سفينة كبرى عائدة من البرازيل و بها (سكر، قمح، فصولياء، نقود فضية، 150 رجلا)[4].

وبعد هذا التاريخ عرفت الغنائم تراجعا بفعل المعاهدات التي تمت بين الدول العظمى وما تعرضت إليه من هجمات بحرية، وما حدث من تناقض في عدد البحارة البارعين في القرصنة، ونزل عدد قطع الأسطول من 24 قطعة(1724) إلى ثمانية مراكب و غليوطتين(1788)[5].

[1]– مروش المنور: المرجع السابق، ص ص343 -347.

[2]– نفسه: ص ص347-349.

[3]– عريف حنان: المرجع السابق، ص73.

[4]– مروش المنور: المرجع السابق، ص 349.

[5]– عريف حنان: المرجع السابق، ص73.

ـ غنائم الأسطول1793–1815م:

بعد أكثر من قرن من الركود انتعشت القرصنة مدة عقدين وبلغت أحيانا درجات لم تعرفها منذ القرن 17م،و تعود هذه الانطلاقة بدون شك إلى توطيد المنشأت و إلى التحسينات التي أدخلت إلى البحرية الجزائرية[1]، وكذلك الظروف الدولية في الساحة الأوروبية التي سمحت للقرصنة الجزائرية بالازدهار مرة ثانية خاصة بعد اشتغال الحروب النابليونية، وبفضل هذه الظروف إستطاعت عوائد النشاط البحري (القرصنة) أن تغطي مابين عامي 1805–1815 العجز المالي للإيالة [2].

بالإضافة إلى هذه الظروف هناك عناصر أخرى شجعت نمو القرصنة والغنائم البحرية، ففي السابق كان جبل طارق تحت حماية الأساطيل الاسبانية والبرتغالية المعادية للجزائر وكان من الصعب اجتيازه في كل الأوقات، غير أنإبرام معاهدة الصلح مع اسبانيا قد توطد واستقر[3] بعد استسلام وخروج الإسبان من وهران والمرسى الكبير سنة 1792[4]، ومع إبرام معاهدة الهدنة مع البرتغال سنة 1793[5]، وبذلك أصبح المضيق مفتوحا تماما للسفن الجزائرية[6].

وقد جهز الرايس حميدو أسطوله لاجتياز هذا المضيق، مغتنما فرصة الليل التي احتجز فيها ثلاث سفن برتغالية[7]، كماأحرز الرياس في الفترة الممتدة من 1793–1815 حوالي 267 غنيمة أي بمعدل 11.6 غنيمة، ففي الفترة مابين 1793–1799 استولى البحارة الجزائريون على 376 سفينة، منها 16 سفينة برتغالية أسرها الريس حميدو وبها 118أسير، وفي سنة 1800-1802 قدر عدد

---

[1]– مروش المنور: المرجع السابق، ص470

[2]– لطف الله: المرجع السابق، ص240

[3]– مروش المنور: المرجع السابق، ص 471.

[4]– الزهار: المصدر السابق، ص63.

[5]– نايت بلقاسم مولود قاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830**، دار الأمة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2007، ج1،ص93.

[6]– مروش منور: المرجع السابق، ص471.

[7]– عريف حنان: المرجع السابق، ص74.

الغنائم ب575152 فرنك وتم الاستيلاء على 20 غنيمة، منها 19نابوليتانية بالإضافة إلى سفينة برتغالية مجهزة بـ 44 مدفعا ويقدر ثمنها 194231.25 فرنك، و8 ملاين فرنك منها 1800أسير و30 سفينة ما بين 1805-1815م[1]، حيث أسرت سنة 1805 حوالي 32 كافرا نابوليا وغنمت سفينة أمريكية محملة باللوبيا وعلى متنها 58 كافرا. وقدرت الغنائم سنة 1806م بـ11590 فرنك و60 سنتيم مكونة من سفن برتغالية و هومبورغية.

وتميزت سنتا 1807-1808م بمآثر قليلة الأهمية، التي استحوذ فيها الريس حميدو بغنيمة برتغالية وقدر منتوجها ما يعادل 11787ألف فرنك، وفي سنة 1808م غنمت سفينة محملة بالبوطاس وكان على متنها 5 كفارا بلغ منتوجها 28830 فرنك، بالإضافة إلى سفينتين برتغاليتين المحملتين بالقمح والفحم وعلى متنها 74 كفارا[2]،كما قاموا سنة 1813 بغنم سفن هولندية وسفن سويدية وقدرت قيمة تلك الغنائم 2.6 مليون فرنك[3].

[1]– سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 148.

[2]– تابليت علي: **الرايس حميدو**، منشورات ثالة، الجزائر، 2006، ص ص 18،19.

[3]– مروش المنور: المرجع السابق، ص 475.

جدول إحصائيات غنائم الأسطول ما بين سنة 1673–1815[1]

السنة	الغنائم
1674-1673	41 سفينة ومجموعة من الأسرى
1676-1675	141 غنيمة
1681-1677	157سفينة و3000 أسير
1682-1678	150سفينة و 8000 أسير
1683	تم الاستيلاء على سفن صغيرة ايطالية وسفن البندقية ومالطة
1684	24سفينة و400 أسير
1686-1685	حصلوا على 60 سفينة
1687	13 سفينة
1689-1688	19سفينة و 800 أسير
1699-1690	54 سفينة ومجموعة من الأسرى
1724	2000 اسير
1748	3 سفن
1788-1785	8 مراكب وغليوطتين و6000 اسير
1799-1793	376سفينة و 118 أسير
1802-1800	20 غنيمة
1815-1805	سفينة و 1800 أسير 30

[1]–من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على:

حمدان خوجة: المصدر السابق ص 73، و الشريف الزهار: المصدر السابق، ص63، تابليت علي: المرجع السابق، ص ص18،19، و مروش المنور: المرجع السابق، ص ص341 ، 475.

ـ بقايا القرصنة 1816–1830م:

في هذه السنوات وجدت القرصنة الجزائرية نفسها في وضع لم تعرفه منذ ثلاثة قرون وقد انتهت الحروب الأوروبية الطويلة في 1815م[1] و التي دامت عدة سنوات وانجرت إليها جميع الدول الاوروبية، كما شهدت انحلال أعظم تكتل للدول في تاريخ الإنسان(امبراطورية نابليون) وحكومة الولايات المتحدة المسالمة قد جرفها هي الأخرى تيار الحرب ضد بريطانيا التي عقدت معها معاهدة صلح سنة 1794[2].

وعقدت الدول الاوروبية مؤتمر فينا سنة 1816، الذي طرح فيه أهم القضايا الأوروبية ومن بينها الغاء ما أسموه القرصنة الجزائرية والأسرى المسحيين بالجزائر[3]، كما تجدد ذلك الموضوع بين الدول الأوروبية في مؤتمر اكس لاشبيل سنة 1818م وعلى إثره تقدمأسطول فرنسي– انجليزي إلى ميناء الجزائر ليعلن للدايأن المؤتمر قرر منع القرصنة، حيث تأثر العثمانيون منذ 1817 بالظروف الدولية وأخذوا يضغطون على الجزائر لكي تتوقف عن القرصنة، وفي رسالة من السلطان العثماني إلى الداي حسين يؤكد السلطان أن القرصنة مخالفة للشريعة الإسلامية ويأمر الداي بان يتوقف عن عصيان الأوامر وان يضع حدا نهائيا للقرصنة إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض لان القرصنة تعتبر موردا لايالة الجزائر وضمان لأجور الإنكشاريين.

وبعد سنة 1816م لم تعد مداخيل الغنائم تكفي حتى للقيام بالنفقات البسيطة التي تتطلبها القرصنة[4]، فلم يعد الرياس يرغبون بمواجهة الدول الأوروبية كثيرا لأنهم لايملكون قوة الرياس القدماء إضافة الى ذلك لم يكن لديهم الرغبة بممارستها كما كان سابقا لأنها أصبحت أكثر قدرة على

---

[1]– مروش المنور: المرجع السابق، ص479.

[2]– شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر (1816–1824)**، تع، اسماعيل العربي، ش و ن ت، الجزائر، 1982، ص144.

[3]– زروال محمد: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1850**، دار وحدة الرغاية، الجزائر، 2009، ص 59.

[4]– مروش المنور: المرجع السابق، ص 481.

مواجهة الصعاب البحرية وهي المتحكمة بالبحار فعهد السفن الصغيرة قد مضى وولى ولهذا تلاشت شجاعتهم وملت نفوسهم ممارسة الأعمال البحرية لان خسائرها أكثر من أرباحها[1].

وفي الحقيقة أن القرصنة لم تعد صفقة مربحة ماليا ولا اقتصاديا ولا سياسيا لكن اعتبارات أخرى كان لها دورها، إن دولة الجزائر التي ولدت عن طريق القرصنة وبقيت ملازمة لها مدة ثلاث قرون هي دولة اكتسبت بعض مميزاتها ومكانتها الخاصة داخل الإمبراطورية العثمانية ودورها في ميدان العلاقات بين الدول بفضل نشاطها البحري[2].

ب ـ افتداء الأسرى

شكل بيع وتوزيع الأسرى القسم الأكبر من مداخيل الخزينة، فالمصادر الأوروبية تشير إلى هؤلاء الأسرى على أنهم عبيدا أرقاء في كامل أراضي الدولة العثمانية، بينما تعتبرهم الجزائر أسرى حرب،لأن الأسرى الذين لا يختارهم للعمل كحراس أو خدم ولا يشتريهم الباعة يصبحون ملكا للدولة فيستعملون للخدمة في الحجارة عبر طرق الإيالة وفي ضيعات الدولة أو في دار الصناعة بالجزائر وورشات بناء السفن[3].

1 ـ أنماط افتداء الأسرى:

كانت عمليات افتداء الأسرى تأتي من عدة طرق من بينها:

ـ منظمة الفدية الدينية:

لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في الحصول على حرية الأسرى ومنحت لها كل الصلاحيات الإدارية من قبل السلطة الجزائرية[4]، ومن بين هذه المنظمات منظمة الثالوث المقدس

---

[1]– سامح التر عزيز: المرجع السابق، ص 411.

[2]– مروش المنور: المرجع السابق، ص482.

[3]– هلايلي حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى ، الجزائر، 2008، ص 69.

[4]– قرباش بلقاسم: **الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671–1830**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة معسكر، 2015-2016م، ص188.

"St trinite"وهو تنظيم فرنسي بالدرجة الأولى[1]، وتعتبر أكثر منظمة دينية لافتداء الأسرى نشاطا في العالم الإسلامي، والتي كانت تشرف على أهم عمليات الفداء بالجزائر ففي سنة 1789م كان لها حوالي 250 منتشرة في ايطاليا والإسبان والبرتغال، بالإضافة إلى دبلوماسية الأوروبيين وجهودهم التي كان لها دور في الافتداء المباشر أو التدخل لدى السلطات الجزائرية نيابة عن المقبوض عليهم[2]، وكذلك منظمة الرحمة "La merci"و هي تنظيم إيطالي إسباني، وجمعية الماثوريين التي تمكنت من تحرير 37720 أسير أوروبي[3].

ـ المعاهدات:

برزت المعاهدات كحل للافتداء و إيقاف تعرض سفن الدولة المهادنة للمضايقات، ويتم بموجبها افتداء الكل أو جزء من أسرى الدولة المهادنة حسب إمكانيات وأهمية كل دولة، لكن ما هو معروف أن أي دولة توقع السلم مع الجزائر مطالبة بافتداء جزء من الأسرى الموجودين بالمدينة[4].

وبعد إبرام معاهدة السلم الموقعة بين فرنسا والجزائر في 24افريل1684م والتي تضمن البند الرابع منها الاتفاق بين الطرفين على استرجاع كل الفرنسيين الذين أصبحوا أرقاء في الجزائر وتوابعها، كما تعهد والتزم السيد ديسو وهو حاكم الباستيون باستقدام هؤلاء الأسرى على مراكب مخصوصة، ويقوم الديوان وسلطات الجزائر برد كل الأسرى الفرنسيين في نفس الوقت ويتم تبادل الأسرى [5].

---

[1]– بليل رحمونة: **القناصل والقنصليات الاجنبية بالجزائر العثمانية من 1564–1830م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م، ص193.

[2]– هلايلي حنيفي: بنية الجيش...، المرجع السابق، ص 64-65.

[3]– بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 193.

[4]– قرباش بلقاسم: المرجع السابق، ص195.

[5]– قنان جمال: **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830**، المؤسسة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص 294،295.

عالجت المعاهدة الانجلزية1682 نفس المشاكل التي كانت تعاني منها الدول الأوروبية في البحر المتوسط، وأكد حاكم الجزائر في البند الثاني عشر على أنه لن يباع ولن يشترى أو يستبعد أي من الرعايا الانجليز في مدينة الجزائر أو أي نطاق يتبع لها دون أعذار[1].

وتمكن أيضا السويديون من توقيع سلم وصداقة راسخين وأبديين مع الجزائر سنة1731 م وفي المقابل استطاعت الدنمارك توقيع عقد صلح ابدي وصادق مع الجزائر سنة 1746م وتضمن البند الثاني عشر منها على أن لا يؤسر أي تاجر أو أي أحد من الرعايا الدانيماركيين في أي مكان يكون خاضع لسلطة الجزائر[2].

وبعد جهود طويلة أفضت المعاهدة الجزائرية الاسبانية في شهر أكتوبر سنة 1768 إلى ضرورة تبادل الأسرى الموجودين عند الجانبين، واشترط الجزائريون أن تطلق اسبانيا جميع ما لديها من الأسرى مقابل افتداء الأسرى الأسبان الذين بالجزائر، وبهذا أطلقت اسبانيا سراح 1200أسير مسلم، كم أطلقت الجزائر سراح 712أسير اسباني، وأعيدت نفس الاتفاقية سنة 1773 واشترطت الجزائر فك أغلال أسيرين مسلمين مقابل كل أسير اسباني[3]، بالإضافة الى معاهدة السلم المبرمة بتاريخ 1682 بين الداي بابا حسن والملك شارل الثاني وبذلك تنازل الأميرال هيربرت عن حقه في 350 وحدة بحرية تجارية لصالح الجزائرين غنموها منهم ورد للجزائريين أسراهم الذين كانوا في سجون الجزائر[4].

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا نجد أن جميع الرايات اتفقت مع السلطان محمود على إلغاء الأسر فالمسلمون لايأسرون النصارى والنصارى لا يأسرون المسلمين وقدم الانجليز للجزائر بعمارة

---

[1]– قرباش بلقاسم: المرجع السابق، ص195

[2]– قنان جمال: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500–1830**، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص 208 ـ 222.

[3]– توفيق المدني احمد: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492–1792**، دار البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 473.

[4]– نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص ص 189،190.

واخبر الأمير بذلك، إلا أنه أمر بأن لا يعطيهم من الأسرى إلا على مقدار ما يدفعونه من المال وعندما يأتي ببقية المال يأخذ بقية الأسرى[1] وهذا راجع إلى مؤتمر فينا المنعقد في 1814م الذي ضم جميع الدول المنحصرة في القارة الأوروبية، وهناك أُرسيت قواعد واسعة عالجت مسائل ذات طابع عام مثل مسألة تحريم الرق والتجارة في العبيد الأفريقيين[2].

ج ـ الإتاوات والهدايا

فرضت الدولة الجزائرية على الأمم الأوروبية المتعاملة معها تجاريا إتاوات مقابل السماح لها ببحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط و إعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة[3] منها تخفيضات على الرسوم الجمركية وهذا ما ينفي صفة اللصوصية، أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية[4]، التي بدأت تأخذ طابعا حكوميا لأنها كانت تقدم من قبل قناصل تلك الدول[5].

وكانت الدول الأوروبية تدفع نوعين من الإتاوات هي اللزمة، وهي التزام تعاقدي مقابل السلم أو عدم تعرض الرياس للسفن التجارية للبلد المعني أو مقابل إلتزامات تجارية، والعوائد وهي أعطيات وهدايا تقدم بمناسبة تعيين القناصل أو بالمناسبات السعيدة أو مناسبات مجيء الوفود إلى الجزائر للتفاوض[6]، ومما يلاحظ أن هذه الإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات[7]، ومن الدول التي كانت تقدم الإتاوات نذكر اسبانيا التي كانت تساهم بما قيمته 96.800 فرنك كإتاوة سنويا، ومن اجل حماية مصالحها بالجزائر و إقرار السلم معها لجأت إلى إرسال 2000قنطار

---

[1]–الزهار: المصدر السابق،ص ص 119،120.

[2]– شالر وليام: المصدر السابق، ص145.

[3]– هلايلي حنيفي:بنية الجيش..، المرجع السابق، ص71.

[4]– سعيدوني:ورقات...، المرجع السابق، ص149.

[5]– لطف الله عقيل، المرجع السابق، ص 241.

[6]– عباد صالح: المرجع السابق، ص351.

[7]– سعيدوني : ورقات ...، المرجع السابق، ص149.

من البارود وذلك بتاريخ 1785م، وفي سنة 1804ألزمت بإرسال9 مدافع من عيار 24 و18 مدفعا من عيار 18، وفي سنة 1826مأكدت المعاهدة المبرمة مع الجزائر لالتزام بدفع 150000 فرنك[1]، كما دفعت البرتغال 42000 دولار على اثر معاهدة وقعت بين الطرفين سنة 1822[2]، بينما دفعت فرنسا إلى خزينة الجزائر قبل سنة 1790م ما قيمته 37000 جنيه، و200000 فرنك في سنة1816م[3]، كما عدلت وارتفعت قيمتها إلى ثلاث أضعاف ما كانت عليه فمن حوالي 17000 فرنك سنويا إلى56700 فرنك تدفع على ست إقساط[4]، وزودت انجلترا الجزائر كذلك بمعدات للسفن متنوعة، وفي سنة 1787م قدمت التجهيزات التالية، أربع مدافع و200 برميل بارود و400 قنبلة[5]، وفرضت عليها سنة1807مإتاوة تقدر ب267500 فرنك[6].

وبعد موافقة دخول الداي في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية تم إبرام معاهدة سلام في سبتمبر 1795م من المبعوث الأمريكي دونالدصون تتضمن بتزويدها بأجهزة العتاد البحري بالإضافة إلى الضريبة السنوية التي تدفع لخزينة الدولة بقيمة 1000 دولار[7]، وتمكنت الجزائر من مساعدة الو م أ لإبرام معاهدة مع الإيالتين تونس وطرابلس وذلك بدفع مبلغ يساوي ثلاث إضعاف المبلغ الذي شُرط في الرسالة، وفي سنة 1796م قدمت الو م أ قائمة من المعدات نذكر على سبيل المثال 1000 برميل من البارود و5000 من ألواح خشب الصنوبر[8].

---

[1]– هلايلي حنيفي: بنية الجيش...، المرجع السابق، ص72.

[2]– شالر وليام: المصدر السابق، ص60.

[3]– هلايلي: المرجع السابق، ص72.

[4]– قنان جمال: معهادات الجزائر...، المرجع السابق، ص173.

[5]– بوعزيز يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2009،ج2، ص166.

[6]– عموره عمار، المرجع السابق، ص149.

[7]– جيمس لندر: **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر، اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1982، ص 181.

[8]– جيمس ولسن ستيفان: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785–1797**، تر، تابليت علي، دار ثالة، الجزائر، 2007، ص ص84-112.

وفي سنة1796مدفع الدنمرك كذلك للجزائر قائمة من الذخيرة والمعدات الحربية ومعدات للسفن، وفي سنة 1822م دفعت إتاوة 180000 فرنك[1]، و بلغت هداياهاما قيمته 30000 جنيه، وقدمت القنصلية الهولندية القيمة نفسها، والهدايا السويدية 30000 فرنك، كما تقدم انجلترا الهدايا القنصلية كل خمس سنوات وتقدم الهدايا الفرنسية كل ست أو سبع سنوات.وتوزع هذه الهدايا على الداي وحاشيته،إضافة إلى بعض الألبسة الباهضة الثمن والذهب والألماس[2].

مما يلاحظ أن هذه الإتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل جيد للخزينة الجزائرية، بل أصبحت تتلخص في ترضيات مالية يقدمها الدبلوماسيون مقابل إطلاق حرية الملاحة واحتكار الموانئ التجارية[3].

[1]– هلايلي حنيفي: بنية الجيش...،المرجع السابق، ص75.

[2]– عباد صالح: المرجع السابق، ص353.

[3]– سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق،ص ص107،108.

ثالثا: المساهمة الرسمية لسكان المدن

ويقصد بها تلك الضرائب الإضافية التي كانت تفرض في المناسبات والمواسم حسب الظروف وفي أوقات معينة، وقد تعددت وتنوعت هذه الضرائب ونذكر منها ضيفة الدنوش والضيافة[1]، وعمل العثمانيون على الاستفادة منها عن طريق فرضها والتحكم في سكانها[2].

أ ـ الدنوش:

هي لفظ محلي جزائري معناه المحاسبة على الضرائب، وشاع استعمال هذا اللفظ في الالتزامات المالية وتساهم في الدنوشبيلكيات قسنطينة، وهران، التيطري[3]، وهي حصة نقدية وعينية يقدمها الباياتإلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات وهي ما تعرف بالدنوش الكبرى،بالاضافةإلى ما يقدمه كل ستة أشهر من بضائع وأموال وهي الدنوش الصغرى[4].

ويمكن أن نجد لمراسيم تقديم هذه الدنوش وصفا قريبا من الواقع وهذه ما نجده في مذكرات بعض المعاصرين أمثال الشريف الزهار، ويتلخص هذا الوصف في استعداد الباي ورجال حاشيته لحمل الدنوش والعوائد للجزائر يحفه ثلاث ألاف فارس على رأس قافلة الدنوش المكونة عادة من ثمانين بغلا محملة بأكياس النقود وأنواع المصنوعات المحلية كالحياك الرفيعة والبرانيس السوداء وجلود الفلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والأحذية والسروج المطرزة وقناني العنبر والعطور، فضلا عن عدد من العبيد، قطعان الخيل، البغال، الجمال، المواشي، وكميات من الشمع والعسل، الزبدة، الأرز، الحبوب، الزيتون و الكسكس[5].

---

[1]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص198.

[2]– الخداري محمد: المرجع السابق، ص30.

[3]– لطف الله عقيل: المرجع السابق، ص235.

[4]– فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق م – 1962م**،دار العلوم، الجزائر 2002م، ص 169.

[5]– سعيدوني: النظام المالي.....، المرجع السابق، ص 95.

عندما تصل القافلة إلى العاصمة يستقبلها آغا العرب ومعه كبار الموظفين وعلية القوم في مكان يبعد نصف ساعة عن الجزائر يقال له "عين الربط" ومنه يسير الموكب نحو دار الإمارة للقاء الداي، وفي الطريق يوزع الباي المال على الفقراء فيرمي لهم بالدراهم في الشارع يمنى ويسرة[1]، ومن البايات من يرمي الذهب ومنهم من يلقي الفضة، ويتقدمهم الديوان وعلى رؤوسهم الريش مصفوفا يميناً وشمالاً، ويسبقهم أمام الموكب أربعين بغلة على كل بغلة ألفا ريال صغيرة، وأربعين فرسا من الخيل المسومة وأقفاصا فيها السباع والنمرة وبقر الوحش وغير ذلك من الحيوانات، فهذه الأمور كلها للبايليك[2] إلى أن يصل إلى قصر الإمارة، وعند وصوله يخضع الباي و الوفد المرافق له لمجموعة من التقاليد أهمها توزيع الهدايا على الداي وكبار الموظفين حسب الرتب، ثم يعطي الباي العوائد لأصحابها العوائد[3].

يقدم الخزناجي للباي قسيمات عليها كشف بالأموال التي قدمها للخزينة كإثبات يحفظه في سجلات البايالبك، لمراجعة الحساب أو للإستشهاد في حال وقوع أي لبس وتعرف هذه القسيمات بتذاكر الخلاص، وهي الطريقة نفسها التي تحكم دنوشالبايات الآخرين ولا تختلف عنها إلا في قيمة اللزمة وهي القدر المفروض على البايالبك من الضرائب[4].

كان باي الشرق صالح باي قسنطينة يرسل مع خليفتةإلى الداي ما قيمته 120ألف قرش، أما الدنوش ما قيمته من القمح 18000 قرشا، ومن الماشية 50ألف قرشا[5]، وكانت تجري في فصل الصيف كل ثلاثة أعوام وكانت تقدر حوالي ثلاثين ألف محبوب ذهبا وبعض المهمات من المصوغ والملبوس[6].

---

[1]– بحري أحمد: **الجزائر في عهد الديات دراسة للحياة الاجتماعية ابان الحقبة العثمانية**، دار الكفاية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج2، ص132-133.

[2]– الزهار: المصدر السابق، ص ص 38،39.

[3]– بحري أحمد: المرجع السابق، ص ص132.

[4]– نفسه: ص ص133.

[5]– فركوس صالح: مرجع سابق، ص 169.

[6]–الزهار:المصدر السابق، ص46.

أما باي الغرب الجزائري محمد باي فقد كان ما يدفعه يكاد يقارب باي الشرق[1]، فبعد معاهدة الهدنة مع الإسبان جاء وقت الدنوش فقدم الباي تحف وأموال وهدايا كثيرة من الخيل العتاق والعبيد والمصوغ والأثاث الفاخر، فخرج من مقر إمارته معسكر ومعه جيش كبير من أتباعه وكبراء النجوع وقواد وأغوات وعليهم لباسهم الفاخر ومع الباي خزانته المقومة[2]، أما باي التيطري لا يمد الدولة إلا بموارد ضئيلة من الثروة، والجدول الأتي يوضح لنا عائدات الدنوش حسب كل سنة[3] :

[1]– فركوس صالح: المرجع سابق، ص 169.

[2]– الزهار: المصدر السابق، ص36.

[3]– سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص96،97.

***جدول توضيحي لعائدات الدنوش حسب كل منطقة*[1]**

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوشباليليك الشرق	دنوشباليليك الغرب	دنوشباليليكالتيطري
لوجيي دوتاسي1725	120.000 ف 300.00 ف	100.000ف 250.000ف	50.000 ف 125.000 ف
بايصونال 1724-1725	112.000 ف مع الهدايا والترضيات		
شاو 1720	من 80.000 الى 100.00ر	40.00050.00 0ر	12.000ر
فانتور دوبارادي 1788-1790	228.000 ف	273.000ف	67.000ف
ديبواثانفيل1809			ا
شالير 1822	60.000 د.س	75.000د.س	4.000د.س

[1]– سعيدوني: النظام المالي....، المرجع السابق، ص ص 96،97.

ب ـ الضيافة:

هي مساهمة عينية ونقدية في تدعيم الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية للوجاق ويتم تحديدها حسب ثروة القبيلة[1]، وعند تنقل كل من الخليفة أو الباي وفي أي مكان يخيمان فيه كان ملزما على القبائل القريبة من المخيم أن تقدم الضيافة أو المعاش باعتبار أنه إلزام كانت تلتزم به كل قبيلة إلى جنود الباي عندما يمرون على إقليمهم، لكن هذا المعاش لم يكن إجباريا إلا مرتين في الوقت وهو عشية وصول الجيش إلى أراضي إحدى القبائل، حيث يتم الإعلان عن ذلك بطلقة مدفع تعلن عن انتصاب خيام الباي، فيتم تقديم اللحوم بنوعيها(الخرفان والدجاج)، والكسكسى والشعير شرط أن تكون الكمية كافية لتغذية الجنود والخيول، والمرة الثانية في صباح اليوم الموالي يقدم للخليفة أو الباي حصان[2].

نذكر على سبيل المثال المساهمة التي حضيت بها حاميتي بني موسى وموازية (حيث يدفع أهالي القبائل في هذا الصدد ماقيمته250صايمة سنويا لكل حامية)، وتعفى قبيلة موازية من تقديم هذه الضريبة عند تكليفها بحراسة خيول البايليك[3].

لقد كانت الضيافة تعتبر كواجباً وطنياً فما أن تنصب المحلة خيامها حتى تسارع القبائل لتقديم العلف للحيوانات والضيافة للرجال بحسب موارد كل قبيلة، وقد تركت لنا المصادر إشارات عن ذلك، فالباي محمد الكبير في رحلته إلى الجنوب مثلا ولما كان قاصدا عين ماضي جاءه أهل تاجموت واستشاروه: " هل يأتون له العلف في هذه الدار أو حتى ينزل عليهم؟ فقال لهم لا تنزل عليكم، لأني أن نزلت عليكم أخاف أن يضركم الجيش، فإن أردتم أن تدفعوا على أنفسكم هذه الكلفة، فدلونا على منزل بعيد منكم و أما العلف فلا تحملوا أنفسكم بشيء، فقالوا: لابد من ذلك، فأذن لهم أن يأتوا بثلاثين حملا فقط وأعطاهم الإبل التي يحملونه عليها...". ثم لما وصل إلى

[1]– سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1791-1830،المرجع السابق، ص190.

[2]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص ص199،200.

[3]– سعيدوني: الحياة الريفية...،المرجع السابق، ص ص190،191.

عين ماضي قال مؤلف رحلته "..ولما رأو المحلة مقيمة بساحتهم قالوا: فهؤلاء فلقد قصرنا في ضيافتهم، فأخرجوا مائة حمل من الشعير علفا للمحلة..."[1].

وكانت الإدارة تفرض الضرائب على معظم الفئات الاجتماعية ولا سيما قبائل الرعية الخاضعة لها، فكانت قبائل المدية على سبيل المثال تدفع إلى حاكم المدينة ضريبة الضيافة المتمثلة في "القلة" واحدة إلى أربع قلل من السمن أو العسل في كل موسم[2].

وفي الأخير نستنتج من خلال ما سبق أن المساهمة الضريبية لكل من عائدات بيت المال والنشاط البحري والمساهمة الموسمية لسكان المدن كان لها دور كبير في إثراء الخزينة العثمانية الجزائرية، حيث شكلت الغنائم البحرية أحد ركائز الاقتصاد وذلك بتنوعها وكثرتها، وكذلك مساهمة الهدايا والإتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوروبية، إلا أن الظروف الدولية التي ترتب عنها عقد مؤتمر فينا واكس لاشبيل التي تقرر فيها إلغاء القرصنة وتحريم الأسر أدى إلى تراجع مستوى النشاط البحري في الجزائر، وبذلك توجهت الدولة إلى سكان المدن للمساهمة في دفع الضرائب و إثراء خزينة الإيالة.

[1]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص200.

[2]– نفسه، ص200،201.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة الضريبية على حياة الأهالي

أولا:الإنعكاسات الاقتصادية

أ ـ الزراعة

ب ـ الصناعة

ج ـ التجارة

ثانيا:الإنعكاسات الاجتماعية

أ ـ التمييز بين الأهالي

ب ـ تراجع عدد السكان

1 ـ الأوبئة والأمراض

2 ـ المجاعة

3 ـ الزلزال

4 ـ الجفاف

5 ـ الجراد

الزعامات المحلية **ج ـ** الضرائب و

ثالثا:الإنعكاسات الثقافية

أ ـ حركة الطلبة و العلماء

ب ـ الزوايا

ج ـ الأوقاف و المال

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني أي في أواخر عهد الدايات من 1800-1830م تدهورا كبيرا مس جميع مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، العسكرية، و الإجتماعية، إذ تميزت بعدم إستقرار جهاز الحكم و كثرة الإضطرابات التي أدت إلى تعاقب الحكام الذين تميزوا بالضعف وعدم الكفاءة في ضبط أمور الدولة خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشترى و انتشر فيها الظلم الإجتماعي و الإستبداد السياسي، ضف إلى ذلك انتهاج الإدارة العثمانية سياسة ضريبة معادية للعنصر المحلي و جعلت منه أداة لتحقيق غاياتها و تلبية مطالبها، إذ قامت بزيادة الضرائب و أثقلت كاهله بأخرى مجحفة في الوقت الذي تناقصت فيه الموارد البحرية و ضعُف فيه الأسطول البحري لمواجهة الوضع الاقتصادي المزري الذي حل بالبلاد و الذي نتج عنه تدهور أوضاعهم، ومما زاد تأزمها إنتشار الأمراض و الأوبئة التي عصفت بالبلاد في هذه الفترة مع ظهور الكوارث الطبيعية و المجاعات التي زادت الأمر تعقيدا و ولدت الحقد و الضغينة و عدم الثقة و قلة الأمن إتجاه السلطة الحاكمة التي لم تحرك ساكنا لمساعدتهم و النهوض بأوضاعهم و أدت إلى إحداث قطيعة بينهم و بين الأهالي.

فكيف انعكست السياسة الضريبية على أوجه الحياة؟

وفيم تمثل رد فعل السكان اتجاهها؟

أولا: إنعكاساتها على الحياة الاقتصادية

لقد كان للنظام الضريبي الذي طبقه الحكام العثمانيون آثار جمة و وخيمة على الحياة الإقتصادية للأهالي في كل ميادينها، الزراعية والصناعية والتجارية[1]، إذ لم يؤسس العثمانيون إقتصادا مبنيا على أسس سليمة ولم يشجعوا أية حركة إقتصادية لم يوظفوا الثورات التي اغتنموها من الجهاد البحري في تنمية الأوضاع الاقتصادية و تطوير البلاد، بل اعتبروها مصدرا لتحصيل الضرائب و المغارم التي هي أهم موارد الدولة و التي غالبا ما تستأثر بها الحكام و ينفقونها على إحتياجاتهم الخاصة[2]، وقد انعكست هذه السياسة الضريبية على الأوضاع الاقتصادية كمايلي:

أ ـ الزراعة:

تعد الزراعة أهم نشاط إقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني لاسيما في أواخره نظرا لما توفره الأرض من مداخيل معتبرة للخزينة العامة خاصة بعد تقلص الموارد المالية، ما جعل الدايات يشددون قبضتهم على الموارد الضريبية فقاموا بإخضاع الفلاحين لمزيد منها دون مراعاة وضعيتهم و ظروفهم الصحية، إذ كان جل اهتمامهم نوعية الأرض و ما عليها من متطلبات[3]، مما دفع الفلاحين إلى هجر أراضيهم الزراعية و اللجوء إلى أطراف الصحراء[4]، واتباع أسلوب الترحال و تفضيل تربية المواشي للهروب من الجباة، لتزيد بذلك من شقاء المزارعين و بؤسهم[5].

كما قامت السلطة باستغلال الفلاحين و إجبارهم على دفع الضرائب عنوة مثلما حدث مع قبائل الرعية التي تعرضت للإستغلال و الاضطهاد من طرف رجال البايليك و فرسان المخزن و

---

[1]– De Grammont: **Histoire d'Alger sous la domination turque(1515-1830)** , Erest Leroux, Paris 1887, p 410.

[2] ـ بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر،2006ج2 ص 24.

[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 123 .

[4] ـ وليام شالر: المرجع السابق، ص 59.

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 388.

فرضوا عليها الكثير من المطالب المخزنية مما أجبرها بيع محاصيلها بأثمان زهيدة لتأديتها[1]، ولتخفيف الأمر عليهم قام العثمانيون بتشغيل بعض أفراد هذه القبائل في حرث الأراضي التابعة للبايليك وحصدها مقابل خمس الإنتاج مثل ما أوردناه في الفصل الأول من هذا البحث في ما يعرف بنظام الخماسة و التويزة إلا أن ذلك لم يخرج الفلاحين من وضعية الفقر التي كانوا يعيشونها بسبب الضرائب المجحفة التي طالتهم[2].

تعرضت البلاد في هذه الفترة إلى إضطرابات داخلية كالجراد و الجفاف و الإنتفاضات التي أثرت على الفلاحين بشكل كبير أرغمتهم على وقف نشاطهم الفلاحي نتيجة الأضرار التي لحقت بأراضيهم و لعدم توفر الأمن في مناطق تواجدهم[3].

أدّت السياسة الضريبية التي اتبعها الحكام العثمانيون إلى انخفاض مداخيل البلاد في القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة زيادة الضرائب على القطاع الفلاحي التي أصبح فيها الفلاحون يدفعون مبالغ مضاعفة عما كانوا يدفعونه قبل عهد الدايات[4]، و أثر النظام الضريبي أيضا على المجال الزراعي عن طريق الحملات العسكرية التي تقوم بها المحلة[5] التي يرسلها الحكام لجباية الضرائب و إرغام الفلاحين و الأهالي على دفعها، وممارستها للنهب والسرقة وحرق

---

[1] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 79.

[2] ـ حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 87.

[3] ـ العنتري صالح: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1394هـ / 1974م، ص 28.

[4] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 388

[5] ـ **المحلة**: مصطلح عسكري عرف بالمغرب العربي منذ العهد الحفصي و استمر العمل به في العهد العثماني و هي جيش متحرك داخل البلاد عبر مجال جغرافي و اجتماعي ثابت و خلال مواسم معينة، تتناسب قوتها مع ظروف البلاد الأمنية و الاقتصادية ، تخرج مرتين في السنة في الربيع و الخريف بقيادة الباي أو خليفته لجمع الضرائب وأحيانا تنظم استثناءا عند حدوث ثورات في المناطق المستعصية و غايتها حفظ الأمن و إعادة القبائل تحت لواء الحكم العثماني، انظر: معاشي جميلة: **الانكشارية و المجتمع بايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة دكتوراه العلوم التاريخ الحديث، جامعة منتوري – قسنطينة، 2007-2008م،ص 80.

المحاصيل الزراعية[1]، مما خلق الهوة بينهم وبين الفلاحين الذين أحسّوا بالتعسف و التسلط المفروض عليهم[2].

لقد عانى الفلاحون بشكل كبير من الضرائب العثمانية خاصة في فترات الجفاف التي يعجزون فيها عن تسديد مستحقاهم، فيتعهدون بدفعها لشيوخ قبائلهم، فيؤدي تراكمها بمرور الوقت مع الضرائب السنوية لتشكل معا ثقلا على كاهل الفلاحين و تجعلهم يتذمرون من الإدارة العثمانية، التي غالبا ما تلجأ إلى فرض تبرعات و تسخيرات جديدة للحصول على موارد لتغطية حاجياتها[3].

ب ـ الصناعة :

لقد كانت الصناعة في الجزائر في العهد العثماني تخضع لنظام الالتزام الذي يتميز بالثنائية، الإلتزام مع الشيوخ و آخر بيد أمناء الجماعات الحرفية[4] بدفع مبالغ مالية محددة، وبعد زيادة الإدارة العثمانية في أواخر عهدهم بالجزائر للضرائب و الرسوم[5] في كل القطاعات تراجعت الصناعة بسبب كثرة الرسوم و ضغط الأمناء على الصناع الذين أُلزموا بتسديدها.

يضاف إلى ذلك تراجعها منافسة المصنوعات الأجنبية نتيجة التشجيع على استيراد المنتوجات الأوروبية[6]، التي طغت على الأسواق المهمة و أفقدت مستوى الحرف اليدوية المحلية[7]، فاضطر الصناع الجزائريون إلى رفع مستوى أسعار منتجاتهم لتغطية الالتزامات المالية وتسديد

---

[1] ـ هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري.....، المرجع السابق، ص 90 .

[2] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 392.

[3] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 81.

[4] ـ غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 50

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 394.

[6] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: ـ رمعون فاطمة ، بن رابح حيزية : **ثورات الطرق الصوفية في إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني – ثورة الدرقاوى أنموذجا (1219–1224)،(1804–1809م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة ، 1436-1437هـ / 2015-2016 ، ص ص14 ، 13.

[7] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 82.

الضرائب والتي تؤثر سلبا على جودة ونوعية المصنوعات الجزائرية[1]، وانحط مستواها وانعدم بعضها و أصبحت تمارس في بعض المدن دون غيرها أشهرها مدينة تلمسان.

وقد عرفت أسعار المواد الحرفية ارتفاعا كبيرا بسبب اضافة التجار للمكوس التي تفرض على سلعهم وبضائعهم، كما حال النظام الضريبي دون ازدهار وتطور الصناعة و الحرف اليدوية بسبب أسلوب الترحال الذي انتهجه الأهالي و أيضا نظرا لممارسة الأندلسيين لصناعات مهمة أخذت مكان الصناعات المحلية[2].

ج ـ التجارة:

مارست الجزائر في العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا داخليا وخارجيا أصبح من الدعائم الرئيسية لاقتصاد البلاد[3]، و كان النظام الضريبي يتحكم في المعاملات التجارية بإجراءات مالية عرفت بنظام الإحتكار[4] الذي مارسه الحكام للإشراف على القطاعات الإنتاجية[5] و رغبتهم في الحصول على ما تُدِره هذه القطاعات[6]، و بذلك أصبح الاحتكار يساير النظام الضريبي و يتكيف معه نظرًا للسياسة الاقتصادية المتبعة القائمة على تصدير المواد الأولية و استيراد الأشياء المصنعة وغير المتوفرة في البلاد[7].

طبق حكام الجزائر نظام الإحتكار في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، و منحوه إلى الدول

---

[1] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 14.

[2] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 394.

[3] ـ الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 65 .

[4] ـ **الإحتكار**: هو شراء الأقوات وقت الغلاء لإمساكه و بيعه بأكثر من ثمنه ، كما عرف بأنه إمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لبيعه وقت اشتداد الحاجة ، أنظر: الحموري قاسم، المومني رياض: **مفهوم الاحتكار بين الفقه الإسلامي و الإقتصاد الرأسمالي**، في حولية كلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، ع 14،جامعة قطر،1417هـ -1997م، ص 286.

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 395.

[6] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 82.

[7] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق،ص 395.

الأوروبية[1] كفرنسا التي إستغلت مراكز تجارية كثيرة في المنطقة الممتدة من القل إلى القالة بموجب معاهدات تجارية تلتزم بها تلك الشركات وتمنع الفلاحين و مربي المواشي بيع منتجاتهم لغير تلك الشركات مقابل دفع التزام سنوي يعرف باللزمة يستغل في دفع رواتب الإنكشارية[2].

وقد عانى التجار المحليون و الأجانب من صعوبة التصدير أو الإستيراد أجبرتهم على دفع الرشاوي في شكل نقود وسلع للمشرفين على التجارة أو موظفي البايليك مثل ما كان يدفعه باي وهران من مال سنويا إلى الداي قدر بـ 15ألف دولار مقابل إحتكاره حق التصدير للمواد المحتكرة[3].

وقد كان البايات يحتكرون حق التصدير ويقومون بالتصدير لصالحهم[4]، كما سيطر اليهود على المواد المصدرة والمستوردة مثل ما قام به بكري و بوشناق من إحتكار جل النشاطات التجارية التي تذهب أرباحها للبايات وكبار الموظفين[5]، وبذلك أنهكت البلاد و عملت على استنزاف خيراتها دون إستفادة الأهالي منها[6]، مما أثار سخط الأهالي وتذمرهم من الإدارة العثمانية و سياستها[7].

ويذكر القنصل الأمريكي وليام شالر أن الضرائب لم تكن الوحيدة المتسببة في تذمر السكان من الحكم العثماني فقد كان أخطرها الحظر المفروض على تصدير منتجات الأرض الصناعية إلى الخارج[8]، أدى بهم إلى القيام بعدة إنتفاضات وثورات ضدهم بداية من القرن التاسع عشر[9].

---

[1] ـ رمعون فاطمة و بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 16.

[2] ـ هلايلي حنيفي: **الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش**، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع20، 2006م، ص ص 196،197 .

[3] ـ وليام شالر: المرجع السابق، ص 101 .

[4] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 396 .

[5] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 82.

[6] ـ هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 17.

[7] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 82.

[8] ـ وليام شالر: المرجع السابق، ص 192 .

[9] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 82.

وبذلك إنعكس النظام الضريبي بشكل سلبي على كل القطاعات الإقتصادية و أدى إلى:

- تضرر الزراعة بشكل كبير و ضعف إنتاجها و تضاؤل مردودها.
- قيام الإدارة العثمانية بحملات عسكرية لجباية الضرائب إذا تعذر عليها ذلك.
- هجرة الفلاحين من أراضيهم و تهربهم من دفع الضرائب.
- أثرت السياسة الضريبية على الصناعة و الحرف إذ تراجع مستواها نتيجة للضرائب المتزايدة.
- سمحت السياسة المتبعة من طرف الحكام إلى اجتياح المصنوعات الأجنبية التي طغت على الأسواق المحلية و بذلك أقفلت الكثير من الأسواق أمام الصناعة المحلية و النافسة الأجنبية.
- أدى النظام الضريبي الذي طبقته الإدارة العثمانية إلى رفع التجار لأسعار منتجاتهم من أجل تسديد مستحقاتهم.
- كما أثر هذا النظام على التجارة كباقي القطاعات، إذ أدى إلى احتكارها من طرف الحكام.
- حظر تصدير المنتجات الصناعية المحلية إلى الخارج.
- سيطرة اليهود على المواد المصدرة و المستوردة و الأنشطة التجارية في البلاد.

ثانيا : الإنعكاسات الإجتماعية

يتصف الوضع الإجتماعي للجزائر أثناء العهد العثماني بتمايز السكان حسب معيشتهم و أسلوب حياتهم و اختلاف مصادر رزقهم و طبيعة علاقاتهم بالحكام[1]، و أكدت الدراسات الاقتصادية خلال هذا العهد أن المجتمع الجزائري مجتمع فلاحي بنسبة 90% منتظم في قبائل يعيشون في الريف، مع وجود أقلية من السكان في المدينة[2]، وقد عرفت البلاد في آخر مرحلة من الحكم العثماني تردي الأوضاع المعيشية و الصحية للسكان[3] بسبب السياسة المالية الجائرة التي

[1] - سعيدوني، بوعبدلي: المرجع السابق، ص 87 .

[2] - فيلالي عبد السلام: **هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الريفية و المدنية**، في مجلة التواصل، ع24، جوان 2009، ص 147.

[3] - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 558.

إنتهجتها الدايات لتعويض موارد البحر و تلبية حاجياتهم، مما أثر على أوضاع السكان الإجتماعية بشكل كبير في كل النواحي، فكيف انعكست هذه السياسة على أوضاع الرعية الاجتماعية ؟ .

أ ـ التمييز بين الأهالي:

كان للظروف الإقتصادية و بالأخص السياسة الجبائية التمييزية في الريف في ظل الامتيازات التي كان تمنح لبعض الأفراد للعمل لصالح السلطة العثمانية و تدعيمها بعدة مداخيل إذ أثقلت هذه الأخيرة كاهل الأغلبية بشتى أنواع الضرائب، إذ نجد قبائل المخزن إحتلت أعلى التصنيف السكان[1] نظرا للإمتيازات العديدة التي حصلت عليه كإعفائها من بعض الضرائب مثل الخراج و منحها الأراضي الخصبة و بعض الممتلكات في المدن التي تتمثل المنازل[2]، مقابل تزويدها البلاد بالإنتاج الزراعي و الحيواني، و توفيرها للكثير من الموارد المالية من مختلف الضرائب التي تقوم باستخلاصها من الأهالي[3]، في الوقت الذي أخضعت فيه قبائل الرعية مباشرة لسلطتها و حَمّلتها عبئ سياستها الضريبية و جعلتها المصدر الأساسي لاقتصاد البلاد لما توفره من مداخيل مالية مهمة و إنتاج زراعي و حيواني معتبر[4]، بينما كان سكان المدن لا يدفعون إلا ضرائب زهيدة على منازلهم و ممتلكاتهم العقارية، بذلك أثر النظام الضريبي على العلاقة بين السكان في الأرياف و المدن و رؤية كل طرف للحكم العثماني التي سادها النفور و الكره المتبادل بينهم[5]، و بذلك أدى اقتطاع الضرائب غير العادل بين السكان إلى ثراء قبائل على حساب أخرى و شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين قبائل الأرياف و سكان المدن[6].

ب ـ تراجع عدد السكان:

أثر النظام الضريبي على الوضع الديموغرافي للسكان حيث يعود حسب تيدنا Tidna إنخفاض نمو السكان في البلاد إلى استبداد العثمانيين و تَجَبرهم و الحملات التي كانت تشن على

[1] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 396.

[2] ـ هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص90.

[3] ـ شويتام ارزقي: المرجع السابق، ص 168.

[4] ـ دغموش كاميلية: المرجع السابق، ص 106.

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 397.

[6] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 83.

السكان لجباية الضرائب و التي يتم من خلالها اختطاف الرجال و النساء و الأطفال لكي يطلب فيهم فدية من أهلهم[1]، مما أدى إلى عدم استقرار عدد السكان و تراجع كثافتهم إذ بلغ مع نهاية العهد العثماني حوالي ثلاثة ملايين أو أكثر بقليل[2]، وممن زاد في تناقصهم إنتشار الأمراض و الأوبئة و المجاعات التي كان سببها قبض الناس أيديهم عن الفلاحة بسبب ما يقع في آخر دولة من العدوان في الأموال و الجبايات والفتن الواقعة في البلاد[3]، إذ عصفت بالبلاد العديد من الآفات و الكوارث الطبيعية أهمها:

1- الأمراض و الأوبئة :

التي كانت لا تختفي حتى تعود للظهور من منطقة لأخرى [4] كالكوليرا، التيتانوس، الجذري، و أخطرها وباء الطاعون الذي ظهر أول مرة في سنة 1552م ليتكرر كل عشر سنوات و يستمر لبضع سنين، حيث عرفت البلاد هذا الوباء سنة 1788م وراح ضحيته حوالي 15793ضحية بين المسلمين و اليهود والمسحيين، لتصاب به الإيالة مرة ثانية سنتي 1792 و1793م ليقدر عدد ضحاياه بـ 12 ألف ضحية و أخطرها وباء مابين سنتين 1817-1822م الذي أدى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي إذ قدر عددهم بـ 20 ألف ضحية[5] .

وقد إنتقلت هذه الأوبئة للبلاد عن طريق السفن المحملة بالبضائع القادمة من الخارج إلى ميناء الجزائر،خاصة القادمة من الموانئ المصرية الواقعة على البحر المتوسط، و أيضا عن طريق ركب

[1] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 398.

[2] ـ سعيدوني، بوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 90،91.

[3] ـ بوعزيز جهيدة: المرجع السابق، ص110.

[4] ـ بلغيث عبد القادر: **الحياة السياسية و الاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني**، مذكرة ماجستير في تاريخ و حضارة إسلامية، جامعة وهران، 2013-2014م، ص 121.

[5] ـ بوحجرة عثمان: **الطب و المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830- مقاربة اجتماعية –** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2014-2015م، ص 54.

الحجيج و الأسرى المسيحيين[1]، و التجار القادمين من المشرق و السفن المهداة من إسطنبول للجزائر وعن الجنود المجندين[2].

2 ـ المجاعة:

يعود إنتشار المجاعة خلال هذه المرحلة إلى عاملين أحدهما غزو الجراد و الآخر الإضطرابات الناجمة عن الثورات التي عرفتها البلاد في شرقها و غربها إذ يقول صالح العنتري أن سبب القحط نزول الحاجة التي بقيت مستمرة لسنين بعدها و الأهوال التي أدت إلى عزوف الناس عن الحراثة[3].

ولا شك أن هذا العزوف من شدة الجباية المرتفعة و المستمرة على الأراضي و المحاصيل الزراعية فكان من نتائج ذلك المختلفة إن عرفت البلاد مجاعة بين سنتي 1778- 1779م أدت إلى موت الناس في الشوارع من شدة وطأتها ومن سببها الجراد و الوباء الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار[4]، كما وقعت مجاعة شديدة ما بين سنتي 1800-1804م أدت إلى هلاك الكثيرين إذ عرفت البلاد غلاء في القمح مدة ست سنوات و جوع شديد و صار الناس يموتون جوعا في الأسواق[5]، كما نزلت بقسنطينة في عهد عثمان باي مجاعة شديدة و قحط و هول في سنة 1804-1805م دام لمدة ثلاث سنين متتالية أضر بالبلد و وطنها[6].

3 ـ الزلازل:

التي يعتبر من بين العوامل المساعدة على انتشار المجاعة و اشتداد وطئتها على الأهالي نظرا لخسائرها و آثارها المدمرة الناتجة عنها من جراء تعطل الفلاحة و هجرة السكان من الحقول[7]، إذ تعرضت البلاد لعدة هزات أرضية عنيفة في الكثير من جهات البلد و في سنوات مختلفة، ففي سنة 1755م حدث في البلاد زلزال شديد كانت الهزات الأرضية فيه متتابعة وعنيفة دامت لشهرين،

---

[1] ـ شويتام أرزقي: المرجع السابق، ص 288.

[2] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 78.

[3] ـ العنتري: المصدر السابق، ص 32.

[4] ـ سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 169.

[5] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 31.

[6] ـ العنتري: المصدر السابق، ص ص 26،27.

[7] ـ الزين محمد: **نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر لعهد الدايات**، في مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، ع 17، سيدي بلعباس 2012م، ص 131.

توقف فيها العمل في الحقول و المزارع و تضررت كل المنازل بمدينة الجزائر[1]، وفي سنة 1802م وقع زلزال في الجزائر و عمالتها دام يوماً واحداً وتهدمت فيه قرية القليعة ومات خلق كثير[2]، كما عرفت البلاد في سنة 1825م زلزال أصاب الأطلس البليدي إستمرت هزاته المدمرة ثمانية عشر يوما مما أرغم الفلاحين على مغامرة حقولهم و التوقف عن الأعمال الزراعية و خراب مدينتي القليعة و البليدة[3].

4 ـ الجفاف:

كان للجفاف تأثيره الخاص على نمو السكان و تدهور أوضاع البلاد نتيجة ندرة المحاصيل الزراعية و طول القحط الذي أصاب الجزائر[4]، تسبب فيه اضطراب التساقط و انقطاع الأمطار في بعض الفترات لمدة قد تستغرق الموسم الفلاحي[5]، إذ حدث في البلاد شُحٌ في الأمطار لعشرة سنوات (1770-1780م) جعلت الفلاحين يقعون تحت رحمة التقلبات المناخية[6]، و اضطرتهم للعدول عن دفع الحقوق في سنوات 1778-1784م[7].

كما أدى الجفاف الذي تعرضت له البلاد إلى قحط شديد لمدة ثلاث سنوات متتالية لم يحصل فيها الفلاحون على المحاصيل التي زرعوها و أصبح أكبر الأغنياء لا يملكون حق رغيف خبز[8]، كما تعرضت البلاد إلى جفاف سنة 1819م، و أصيبت البلاد فيه بنقص كبير في الحبوب مما جعلها تستورد كميات كبيرة من الخارج لسد حاجياتها[9].

---

[1]- De Grammont ,op , cit , p 310.

[2] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 83.

[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 60 .

[4] ـ قرابن حياة،بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص 82.

[5] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 59.

[6] ـ جوبر الشيماء، غضبان نادية: **المجتمع الريفي و علاقته بالحكم العثماني في الجزائر ـ عهد الدايات –1830 1671م أنموذجا ـ** مذكرة ماستر أكاديمي في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2016م، ص68.

[7] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 59.

[8] ـ ألتر سامح عزيز: المرجع السابق، ص 487.

[9] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 59.

5 ـ الجراد:

ساعدت على ظهوره الظروف المناخية السائدة بالجزائر و المرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب و تأثيره على مناطق الهضاب الرعوية في الوسط و مناطق التل الزراعية الخصبة[1]، إذ أصاب الجزائر جراد مدمر أتى على الأخضر و اليابس نتجت عنه مجاعة شديدة و وباءا خطيرا نتيجة لانهيار الإنتاج الزراعي[2]، لثالث مرة أصيبت الجزائر لموجات جراد في سنوات 1798م، 1800م، 1804م، و كذلك قسنطينة في نفس العام[3].

وتعرضت البلاد مجدداً لزحف الجراد سنة 1813م دام أياما كثيرة و تسبب في تلف الزرع و الأشجار و الثمار وارتفعت الأسعار، ما جعل الداي عمر باشا يقدم القمح لجميع الخبازين لتوفير الخبز للناس[4]، و تكرر سنتي 1815، 1817م فجراد م1815جاء مفاجئا في نهاية الربيع و بداية الصيف[5].

وفي سنة 1816م إجتاح الجراد منطقة التل و أتلف الإنتاج الزراعي، وللحد من هذه الأزمة أصدر الداي قرارا يقضي بمنع تصدير الحبوب في كل من قسنطينة و وهران و استورد كميات هائلة لتموين مدينة الجزائر[6]، و ترتب عن انتشار الجراد عديد المجاعات و هجرة الفلاحين من المناطق الزراعية التي حل بها[7]، واختفت فيه الأقوات و هلاك كثير من السكان[8].

ج ـ الضرائب و الزعامات المحلية:

تمثلت العلاقة بين الزعامات المحلية و سلطة البايليك أساسا في النظام الضريبي، حيث كان شيوخ الزوايا و المرابطين القوة الوحيدة التي تلجأ لها السلطة لكسب طاعة الرعية و استخلاص

[1] ـ الزين محمد: المرجع السابق، ص 131 .
[2] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 58.
[3] ـ قرابن حياة، بن حركات سعاد: المرجع السابق، ص 82.
[4] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 117.
[5] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 58.
[6] ـ غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 60.
[7] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 59.
[8] ـ سعيدوني ،بوعبدلي: المرجع السابق، ص 90 .

الضرائب إذ تولوا مهمة جباية الضرائب من السكان، لذلك حظيت الأسر المرابطية بهذه الامتيازات نظرا لتأثيرها الكبير على المناطق وسيطرتها على القبائل[1]، مما سمح بظهور علاقات متينة و روابط وثيقة بين البايليك و هذه الزعامات التي خصص لها الحكام جزء من ثروات السكان تحت تصرف هؤلاء مما ساعد على مد نفوذ البايليك في أغلب المناطق و ساهم في ربط السكان بالجهاز الإداري[2].

و انعكس النظام الجبائي على هذه القوى المحلية كالقبائل المخزنية و الموظفين في الجهاز الضريبي للبايليك، إذ وفر لهم ثروات مهمة يرجع معظمها إلى الضرائب التي كانوا يقومون بجبايتها من السكان[3].

وبعد فتح وهران سنة 1792م توترت العلاقة بين الطرفين وحدثت قطيعة بينهما نتيجة الضرائب المفروضة على السكان التي أحسوا بثقلها ولم يعد بمقدورهم دفعها بسبب القحط و الجفاف إضافة إلى الأوبئة التي عرفتها البلاد من حين لآخر، و مضاعفة الضرائب بعد نقص العائدات البحرية[4]، ومما زاد من نفورهم إسقاط الدايات العثمانيين إمتياز عدم دفع الضرائب عن شيوخ الطرق الصوفية بعد ما كان هؤلاء يجبون الضرائب في مناطقهم و لصالحهم[5]، و الحملات العسكرية التأديبية على القبائل لإرغامها على دفع الضرائب التي أثارت حفيظة المرابطين أمام الشكاوى المتزايدة و المقدمة إليهم[6]، بسبب سياستهم الضريبية المجحفة التي جعلت الرعية محل إستغلال في دفع الضرائب و الغرامات و عجز هؤلاء عن دفعها[7]، والتي لم يجدوا بُدا

[1] ـ معمر رشيدة شدري: **العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات 1671–1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص 117.

[2] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 402.

[3] ـ قبشي عيسى: المرجع السابق، ص 86.

[4] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 402،403.

[5] ـ عبو إبراهيم: **الثورات المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني و موقف العلماء منها**، في متون العلوم الاجتماعية، مج 8، ع3، الجزائر، ديسمبر2016، ص 203.

[6] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 45.

[7] ـ قرابن حياة، بن حركات: المرجع السابق، ص79 .

من الوقوف إلى جانب السكان المتمسكين بهم الواثقين من صدقهم و إخلاصهم لهم[1].

و لما اشتدت السلطة الحاكمة في جباية الضرائب أثارت سخط الرعية ما جعلهم يقومون بثورات وانتفاضات تزعمها قادة القوى الدينية[2]والتي أهمها:

1 ـ ثورة إبن الأحرش:

هو أحد أتباع الطريقة الدرقاوية[3]، إنطلقت ثورته في بايليك الشرق مع بداية سنة 1804م بعدما تهيأت له أسباب عدة داخل البلاد و في مقدمتها إنتهاج البايات لسياسة مالية مجحفة هدفها جمع الضرائب واستخلاصها وبقيامهم بحملات عسكرية لمعاقبة الممتنعين عن أدائها[4]، إضافة إلى الفساد الحاصل في البلاد بعد تواطؤ الداي مصطفى مع اليهوديين بكري و بوشناق مما عرض البلاد لمجاعة و قحط شديد نتيجة شرائهما للمواد الغذائية بأسعار زهيدة[5]، إذ تعرضت البلاد لمجاعة عصفت بها مع بداية القرن التاسع عشر من سنة 1805م حتى 1804م دامت ثلاثة سنوات متتالية[6].

---

[1] ـ شاطو محمد: **السلطة العثمانية في الجزائر و علاقتها بالطرق الصوفية 1792–1830م**، في مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع03، ديسمبر 2008م، ص 166. **الدرقاوية** : طريقة صوفية تنتسب إلى الشيخ محمد العربي الدرقاوي، إنتشرت في غرب الجزائر، إنجذب إليها علماء الجزائر و أصبحوا من مريديها و هي متفرعة من الطريقة الشاذلية ،كان لأتباعها سبح و خرق و أوراد و حلقات ذكر و طرق الاجتماع ، حاول الدرقاويون تعليم الناس طرق العودة إلى الإسلام الأول فتقشفوا ومنعوا اللباس الفاخر و التزيين، وكان أتباعها يلبسون اللباس الرث و يبتعدون عن أمور الدنيا و زخرفتها و كانوا يجتمعون في المناطق النائية و الصعبة، و تركز نشاطهم في منطقة الونشريس، ومن أعلامهم عبد القادر ابن الشريف ، أبو زيان محمد العسكري ، محمد إبن الأحرش انظر: زروقي عبد الله : **الطرق الصوفية و منطلقاتها الفكرية و الأدبية منطقة توات – دراسة تاريخية– نماذج شعرية من ديوان عبد الكريم بن محمد البلبالي(1288هـ/1860م)**، أطروحة دكتوراه العلوم في الأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،م 2016-2017 ، 83 ص ص ،84.

[2] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 403.

[3] ـ المزاري الآغا بن عودة: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر** ، تح و د بوعزيز يحي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1990، ج1، ص 299.

[4] ـ سعيدوني : ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 326.

[5] ـ ألتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 582.

[6] ـ العنتري: المصدر السابق، ص 23 .

أمام التصرفات الجائرة لبعض الحكام و محاولة البايات مد نفوذهم إلى المناطق الممتنعة عن سلطتهم، و اعتمادهم على القمع العسكري في حالة العصيان و التمرد، جعل القبائل يقومون بسلسلة من الإنتفاضات مثل إنتفاضة الحنانشة التي قمعها الباي إنكليز و النمامشة التي قضى عليها الباي عثمان بقسوة شديدة[1]، و أيضا لعدم مبالاة باي قسنطينة عثمان الذي حكم من سنة 1803-1804م بشؤون الرعية[2].

وتمكن في وقت وجيز من جمع جيش كبير من القبائل ينيف عن عشرة آلاف رجل[3]، و يذكر ابن العطار أنه أجتمع عليه جند عظيم من فِرق الساكنين مابين جيجل و سكيكدة أكثر من مائة ألف رجل[4] بعدما استعمل جميع الوسائل لكسب ثقتهم[5]، و توجه بهم إلى الشرق الجزائري و ثار ضد السلطة العثمانية[6] في عهد الداي مصطفى باشا[7] (1798-1805م)[8] و بالضبط في نواحي قسنطينة التي اتخذها مركزا له، في الوقت الذي خرج فيه الباي عثمان بمحلته

[1] ـ سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 326.

[2] ـ جعني زينب: **ثورة إبن الأحرش في بايليك الشرق (1800–1807م)**، في مجلة عصور الجديدة، ع18، وهران، خريف أكتوبر 1436- 1437 هـ / 2015 ، ص 133.

[3] ـ العنتري: المصدر السابق، ص30 .

[4] ـ إبن العطار أحمد بن المبارك : **تاريخ بلد قسنطينة** ، تح و تع و تق حمادي عبد الله، ط ج، دار الفائز للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2011 م، ص 112.

[5]– Ernest Mercier : **Histoire de Constantine**, j.Marle et f biron, Imprimeurs-Editeurs , Constantine, 1903,p310.

[6] ـ العنتري: المصدر السابق، ص 30.

[7] ـ **مصطفى داي**: هو مصطفى بن إبراهيم تقلد الحكم بعد حسن باشا سنة –1798هـ1212 م، وهو من أشهر دايات الجزائر، كان مغرما بالبناء فشيد عدة قصور، أطلق سراح الأسرى المسلمين كانوا عند فرسان مالطة منذ 1530م، ألقى القبض على قنصل فرنسا و الفرنسيين في السجن أثناء حملة بونابرت على مصر بعد معركة بينهما، حدثت في عهده عدة اضطرابات و إنتفاضات أهمها ثورة ابن الاحرش و ثورة ابن الشريف الدرقاوي والثورة التيجانية إضافة إلى المجاعة التي عرفتها الجزائر بعد ارتفاع الأسعار نتيجة احتكار بكري و بوخريص و بوشناق للقمح و الشعير، و قد قتل هذا الأخير من طرف أحد الجنود و بعد خمسة أيام اغتال الجند الداي مصطفى، انظر: عبد القادر نور الدين: المرجع السابق، ص 122 .

[8] ـ هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 23.

بنواحي سطيف لجمع الضرائب[1]، حيث أعلن الجهاد في ربيع الثاني 10-6-1219هـ/ -07-1804 20م للقضاء على سلطة بايليك الشرق و تأسيس حكومة تقوم على المبادئ الإسلامية [2].

توجه إبن الأحرش إلى عاصمة البايليك فحاصرها 1219هـ/ 1804م[3]، فرفض أهلها تسليمها وصمموا على المقاتلة حتى النصر أو الموت فسعوا إلى حمايتها[4]، فجهزوا جيشاً بلغ حوالي ألف مقاتل بقيادة أحمد بن الأبيض[5] و إبن الفكون و التقى الجمعان و بدأت المعركة ودافع السكان عن أرضهم إنتهت بانتصار الأهالي و هزيمة إبن الأحرش و تراجعه إلى وادي الزهور و قتل الكثير من أتباعه نحو مائتي قتيل في صفوفه[6]، ثم حاول في ليل نفس اليوم الإغارة على المدينة مرة ثانية للإستيلاء عليها لكنه فشل في ذلك[7]، بسبب قوة مدافعها وانشغال جيشه بجمع الغنائم و نهب الإسطبلات ما أوقع فوضى بين صفوفه[8].

ثم جهز عثمان باي قوة تتكون من أربعة آلاف مقاتل من الانكشارية ومن المشاة و 5300 فارس و اصطحب معه أربعة مدافع و توجه إلى وادي الزهور الذي يقع بين القل و جيجل في جمادى الأول هـ1218 أوت1804م[9]، و التقى الجمعان و اشتد القتال و حمي الوطيس فهزم الباي هزيمة شنعاء و ولى الأدبار[10]، ولما وصل الباي و جيشه إلى منطقة بوغدار إحتدم القتال بين الطرفين و قتل ولم ينج من جنده إلا من هرب راجلا إلى قسنطينة[11].

---

[1] ـ العنتري: المصدر السابق، ص 30.

[2] ـ جعني زينب: المرجع السابق، ص 133.

[3] ـ نفسه: ص 134.

[4] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص129 .

[5] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 50.

[6] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص129 .

[7] ـ العنتري: المصدر السابق، ص 31.

[8] – DE Grammont : op , cit , P 363.

[9] ـ جعني زينب: المرجع السابق، ص 134.

[10] ـ المزاري: المصدر السابق، ص 300.

[11] – Ernest Mercier **: Histoire l'Afrique Septentrionale**, Tome troisieme , Ernest leroux editeur , Paris 1868, p 460.

بعد موت عثمان باي[1]، إستقدم قائد الخشنة شيخ العرب بقسنطينة عبد الله خوجة و أولاه بايا على قسنطينة[2]، ثم جهز محلة و خرج لطلب إبن الأحرش[3]، ونجح في هزمه قرب مدينة ميلة، ثم أستطاع الباي هزيمته والقضاء على الثورة عندما حاول إبن الأحرش ضرب حصار على مدينة بجاية بعدما تحالف الأتراك مع عائلة المقراني و ذلك في معركة الربط سنة 1806م[4]، حيث اضطر للفرار و الإلتحاق بشيخ الدرقاوة في بايليك الغرب الذي بقي في استضافته إلى أن دس له من قتله من أصحابه في 1807م[5].

2 ـ ثورة بن الشريف الدرقاوي 1805-1816م:

تزعمها عبد القادر بن الشريف الدرقاوي[6]، بدأ ثورته ضد الأتراك بعد أن ساعدته عدة أسباب تمثلت في فساد النظام السياسي وعزلته مع ازدياد التحديات الداخلية والخارجية التي بدأت تعترض العثمانيين في الجزائر خاصة والبلاد العربية عامة مع القرن 18 بدت بوادر التوتر بينهم وبين الرعية[7]، وذلك من خلال إبقاء الأهالي بعيدين عن أي مساهمة في أمور النيابة وحالة دون إمكانية اندماج أفرادها بالأوساط الشعبية، إضافة إلى رغبة الأتراك في إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على

[1] ـ رمعون فاطمة و بن رابح حيزية: المرجع السابق ، ص 52.

[2] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 86.

[3] ـ جعني زينب: المرجع السابق، ص135.

[4] ـ صحراوي عبد القادر: **ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر في أواخر العهد العثماني**، في مجلة الحوار المتوسطي، - 16 15، مارس 2017 م، ص 462.

[5] ـ شاطو محمد: السلطة العثمانية في الجزائر و علاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830م، المرجع السابق، ص 166.

[6] ـ هو عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفلتي من أولاد بليل الكساني يعود أصله إلى قبيلة كسانة البربرية، تعلم بمسقط رأسه ثم التحق بزاوية القيطنة القادرية لأخذ العلم بعد ذلك اتجه إلى المغرب الأقصى واخذ عن علماء فاس ودرس ببني زروال بزاوية الشيخ محمد العربي الدرقاوي الذي لقنه مبادئ الطريقة الدرقاوية بعدما أجازه وعينه مقدما لها، انظر: بونقاب مختار: **انتفاضة درقاوة في بايليك الغرب الجزائري 1802-1816**، في "مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ"، ع3، 2008، ص 135.

[7] – الغربي غالي: **ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن 19م**، في "مجلة الدراسات التاريخية"، ع8، 1994، ص53.

لمناصب الحكومية ما ولد حقد الرعية تجاه هذه الطبقة لما فرضته من ضرائب وغرامات[1]، و أدى إلى انحطاط المستوى الاجتماعي في عهد الدايات، الذين تركوا مقاليد أمور الدولة وشؤونها في يد مجموعة من الضباط والموظفين واليهود والأجانب ينهبون خيرات البلاد وثرواتها،فتحولت مهمة حكومتهم ملء الخزينة[2].

ضف إلى كل هذا الإجراءات المالية الجائرة للدايات و ما تقاسيه وتعانيه الرعية من جراء ثقل الضرائب وحرق المحاصيل الزراعية ونهب الأملاك ومصادرة قطعان الماشية[3].

واستغرقت عمليات الإستعداد للثورة مدة خمس سنوات 1800-1805م استغل فيها إبن الشريف إنتصار قبائل الأنجاد على قبائل المخزن فأعطى الإذن لأتباعه بنهب ممتلكاتها، الأمر الذي رفضه باي وهران مصطفى العجمي عند سماعه الخبر وعسكر بعد ذلك على ضفاف وادي مينا[4]، والتحم الجيشان في قرية فرطاسة[5] قرب غليزان في 1805م[6]، و اشتد القتال وصارت نار الحرب بينهما قوية و تزاحفت الصفوف وتراكم الأمر، فانهزم الباي[7]، استولى الدرقاوي على المحلة و كاتب الرعايا لمبايعته، فوافقه جم غفير، وخلق كثير[8].

---

[1]– هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 10.

[2]– الغربي غالي: المرجع السابق، ص55.

[3]– نفسه: ص57.

[4]– **وادي مينا:** واد ينبع في إقليم النجود وطوله 195كلم، ويمر بمدينة غليزان ثم يصب شمالا في الشلف، وله فرع هو وادي العبد يلتقي بوادي مينا عند قرية فرطاسة.أنظر: رمعون فاطمةو بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص69.

[5]– **فرطاسة:** تقع جنوب غليزان في طريقها إلى تاهرت سميت في عهد ابن الشريف بوادي الأبطال، وسماها الفرنسيون أثناء الاحتلال ايزاس لديك، واسترجعت اسم الأبطال بعد الاستقلال.أنظر: بن سحنون الراشدي: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح، الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 43.

[6]– صحراوي عبد القادر: المرجع السابق، ص463.

[7]– المزاري: المصدر السابق، ص304.

[8]– الزياني محمد بن يوسف: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تع المهدي بوعبدلي، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974، ص274.

واصل الثوار الدرقاويون في سبيل سيطرتهم على معظم بايليك الغرب من حدود مليانة مدينة وجدة بالمغرب، مما أدى إلى انسحاب الحاميات التركية والتمركز في المدن الساحلية[1]، و على معسكر العاصمة السابقة للبايليك، ثم قام إبن الشريف بمحاصرة وهران[2]، فأضطر الداي مصطفى تجهيز جيشه بقيادة علي آغا لقتال ابن الشريف[3]، الذي فشل في محاولته في فك الحصار ومحاربة الدرقاويين[4]، فعزله وعين مكانه محمد بن عثمان[5] المعروف بالمقلش، فاتجه مع فرقة من الجنود إلى مدينة وهران عن طريق البحر وحاصرها فاشتد القتال فانتصر الداي وأهل البلد وأمر بفتحها، و تراجع ابن الشريف الدرقاوي فتوجه شرقا[6] إلى معسكر مع أتباعه إلا أن سكانها منعوه، فهاجم الدرقاوي محلة الباي في موقعة وادي المالح[7] لكن جيوشه انهزمت و تواصلت المعارك بينهما وانتهت بالقضاء على جموع درقاوة ولم ينج من درقاوة سوى من فرّ إلى قبة الوالي سيدي محمد بن عودة و جمعت رؤوس القتلى من درقاوة وبعثت إلى معسكر[8].

ظهر الدرقاوي من جديد في وهران فأسرع الباي وسار نحوه فاشتد القتال بينهم وهزموا هزيمة كبيرة من جديد وتمكن من قتل العديد من أتباع الدرقاوي وغنمت أموالهم و دخورهم[9]، و بالرغم من الإنتصارات التي حققها الباي محمد المقلش في عام 1807م، إلا أن الباي مصطفى عين مكانه للمرة الثانية بعد إعدام المقلش بسبب حادث بسيط[10], وتعرض الباي مصطفى بدوره

---

[1]– صحراوي عبد القادر: المرجع السابق، ص 464.

[2]– فارس محمد خير: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، دمشق 1969م، ص ص79، 80.

[3] ـ هلايلي حنيفي: الثورات الشعبية في الجزائر...، المرجع السابق، ص 201.

[4] ـ صحراوي عبد القادر: المرجع السابق، ص 464.

[5] ـ **الباي محمد بن عثمان**: هو محمد بن عثمان الملقب بالمقلش وهو خامس بايات وهران، حكم من سنة 1805-1808إ انتقل مع أخيه عثمان إلى مدينة البليدة وبقي فيها إلى أن قام ابن الشريف الدرقاوي بمحاصره بوهران، ولما رأى أهل الجزائر عجزه عن الدفاع عزلوه. أنظر: المزاري: المصدر السابق، ص ص309،308.

[6] ـ نفسه: ص ص 309-311.

[7] ـ **وادي المالح**: هو فرع من فروع وادي مينا. أنظر: رمعون فاطمة و بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 77.

[8] – بونقاب مختار: المرجع السابق، ص 140.

[9]– المزاري: المصدر السابق، ص ص 322-324.

[10] ـ بوعزيز يحي: **مدينة وهران عبر التاريخ**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 71.

للعزل وعين مكانه محمد بن عثمان الملقب أبو كابوس، تولى الحكم سنة1808م و واصل حروبه مع الدرقاوة، وتمكن هذا الاخير من إخماد حركة الثائرين[1].

ـ الثورة التيجانية:

التيجانية نسبة إلى قبيلة بن توجين التي استقرت قديما بعين ماضي[2]، أسسها الشيخ أبو العباس أحمد بن مختار بن أحمد التيجاني[3]، بقصر بني سمغون[4]، لتنتشر بسرعة إبتداءا من سنة 1783م[5] بالجنوب الجزائري في منطقة قمار بواد سوف و تقرت بورقلة و تماسين[6]، وامتدت إلى السودان و قلب إفريقيا[7]، فانتشرت في السنغال و النيجر[8]، وبذلك أصبح احمد التيجاني يتمتع

[1]– نفسه: ص 71.

[2] ـ العقبي صلاح مؤيد: **الطرق الصوفية و الزوايا بالجزائر– تاريخها و نشاطها**، دار البراق ، بيروت 2002 م، ص 175.

[3] ـ **أحمد أبو العباس التيجاني** : مؤسس الطريقة ولد سنة 1737م في عين ماضي بنواحي الأغواط بالجنوب الجزائري،حفظ القرآن في سن مبكرة ثم عكف على طلب العلم ، فتلقى مبادئه على أساتذة أجلاء في نفس المنطقة حتى نبغ في علوم الفقه والتفسير و الحديث ، ثم مال إلى دراسة التصوف و البحث عن المعارف الإلهية فسافر في طلب العلم من بلد لآخر حتى بلغ غايته، إذ انه اخذ العلم من العديد من شيوخ الطرق الصوفية ثم سافر إلى تلمسان ثم ارتحل إلى ناحية الصحراء ونزل إلى في قرية أبي سمغون ومنها إلى توات ، ثم عاد إلى أي سمغون واستوطن بها وبدأ بتلقين الخلق و عرف إقبالا كبيرا من الطلبة و المريدين، الأمر الذي اقلق السلطة الحاكمة فبدأت بالتضييق عليه، فهاجر إلى فاس التي استقبله حاكمها و هناك أسس زاويته واستمر في الدعوة إلى الله و التوجيه والإرشاد إلى غاية وفاته سنة 1230هـ من أشهر كتبه جواهر المعاني، الإفادة الأحمدية، بغية المستفيد، انظر: الحسني عبد المنعم القاسمي : **أعلام التصوف في الجزائر– منذ البدايات إلى غاية الحرب العالمية الأولى**، دار الخليل القاسمي، الجزائر1427 هـ، ص ص97،98.

[4] ـ العقبي صلاح مؤيد: المرجع السابق، ص177.

[5] ـ دحماني توفيق : المرجع السابق، ص 416.

[6] ـ صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 158.

[7] ـ الحسني عبد المنعم القاسمي: المرجع السابق، ص 97.

[8] ـ زروقي عبد الله: المرجع السابق، ص 88.

مكانة واسعة وسط الصحراء الأمر الذي أدى إلى تخوف الحكام منه وإظهار العداء له[1]، و بعد المضايقات المتكررة من طرف الباي عثمان قرر الهجرة مع أهله و أتباعه إلى المغرب الأقصى و استقر بمدينة فاس[2]، و أسس زاويته و باشر في نشر الطريقة و الإذن في الأوراد[3].

بعد العداء الذي وقع بين الطريقة و السلطة الحاكمة منذ بداية تأسيسها سنة 1782م نتيجة انتشارها و توافد المريدين عليها الأمر الذي جعل العثمانيون يقومون بعدة حملات للقضاء عليها[4]، بداية من حملة الباي محمد الكبير على عين ماضي سنة 1784-1785م، ثم حملة عثمان باي، ثم حملة الباي حسين في الأخير،و غيرها من الحملات التي لم تظفر بالنيل من الطريقة التيجانية بشكل نهائي[5]، ما جعل احمد التيجاني يلجأ إلى المغرب الأقصى بأهله و مكث في فاس إلى أن توفي بها عام 1815م[6].

وبعد وفاة المؤسس بقي الأتراك يطاردون الطريقة و أتباعها في الجزائر خاصة بعد أن عاد ولداه إلى أرض الوطن رفقة الشيخ الخليفة الحاج علي التماسيني[7]،قام التيجانيون بانتفاضة ضد السلطة الحاكمة بقيادة محمد الكبير و قد ساعدهم في ذلك عدة أسباب تمثلت في الغرامات المالية الكبيرة و الثقيلة التي فرضها محمد بن عثمان على التيجانيين[8]، و نهب أموال و خيرات أهل عين

---

[1] ـ بن مزوز خديجة : **الكوارث الطبيعية و الأزمات الصحية في الجزائر أواخر العهد العثماني(1156–1246هـ / 1740–1830م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غرداية ، 1436-1437هـ / 2016-2017م، ص 80.

[2] ـ العقبي صلاح مؤيد: المرجع السابق، ص177

[3] ـ بن لباد الغالي: **الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية و العلوية و القادرية– دراسة أنثروبولوجية –** أطروحة دكتوراه في الأنثربولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد، 1429-1430 هـ /2008-2009م، ص 40.

[4] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 138.

[5] ـ دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 416.

[6] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: المرجع الساق، ص 55.

[7] ـ يوسف محمد: **الطرق الصوفية و تأثيرها على المجتمع الجزائري خلال عهد الدايات (1671–1830م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غرداية، 1433-1434هـ /2012-2013 م، ص86 .

[8] ـ ألتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 576.

ماضي و اعتراض قوافلهم و طمع البايات في ثروات التيجانية التي كانت تجمع عن طريق الزيارات[1].

دفعت الحملات المتتالية محمد الكبير بعد عودته من أداء فريضة الحج إلى تحريض قبائل الجنوب الوهراني ضد سلطة بايليك الغرب، و أمام تزايد الضغوطات التي تعرض لها قرر إعلان الحرب ضد العثمانيين[2]، و بدأ يحشد الجنود و يجمع الحشود[3]، و كاتب القبائل الرافضة للسلطة العثمانية التي رفضت الإنضمام إليه خوفا من الهزيمة لعدم تأكدهم من قوة التيجانيين[4]، و استطاع التيجاني أن يجمع جيشا قدر بـ 600 رجل ثم رحل باتجاه معسكر[5]سنة 1826م و كان هدفه الإستيلاء على وهران[6]، لكنه فشل في ذلك نظراً للمقاومة العنيفة التي لقيها من طرف سكانها

و تمكن الباي حسين من هزيمة التيجانيين[7]، وفي سنة 1827م سار التيجانيون مرة ثانية لمعسكر يريد الدخول إليها و يظفر بها[8]، و زحفوا بالطبول و المزامير و أعطيت لهم الخيول والخيام و سقطت مدينة في أيديهم وتقدموا نحو وهران[9]، و لما بلغ الخبر لباي وهران خرج إليه من وهران[10]، في جيوشه و تزاحف الفريقان في جهة غريس و تخلى الحشم عن التيجاني و انفرد بـ

[1] ـ أولاد إبراهيم سمية: **الثورات و التمردات في الجزائر أواخر العهد العثماني (الثورة التيجانية أنموذجا) (–1242 1196هـ /1782–1827م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غرداية ، 1436-1437هـ / 2015-2016م، ص74.

[2] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 55.

[3] ـ المزاري: المصدر السابق، ص353.

[4] ـ رمعون فاطمة، بن رابح حيزية: المرجع السابق، ص 55.

[5] ـ بن مزوز خديجة: المرجع السابق، ص ص82 ،83.

[6] ـ أولاد إبراهيم سمية: المرجع السابق، ص 76.

[7] ـ يوسف محمد: المرجع السابق، ص 87.

[8] ـ أولاد إبراهيم سمية: المرجع السابق، ص 77.

[9] ـ الحاج ابن الدين: **رحلة الأغواطي في شمال افريقيا و السودان و الدرعية**، تر و تح أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية، الجزائر 2011م، ص ص 88،89.

[10] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 159.

300 مقاتل و قاتلوا معه حتى قتلوا عن آخرهم[1]، و قطعت رؤوسهم و فرقت على المدن لكي يعتبر الناس، و بعثوا رأس الحاج محمد ولد التيجاني ومعه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر[2]، فجعل رأس ولد التيجاني في عمود و صلبوه قبالة الباب الجديد و علقوا الأخرى حوله[3].

و بذلك نجد أن أثر النظام الضريبي على الحياة الاجتماعية أخذ أشكالاً متعددة و ردود فعل مختلفة :

- ساهم في ظهور الطبقية في المجتمع الجزائري خاصة في الأرياف.
- إن السياسة المالية العثمانية المتبعة تقوم على أساس التحالف مع القبائل لضمان التبعية

و التي تقوم باستغلالها للتوسط بينهم و بين الأهالي للحصول على الضرائب المفروضة عليهم.

- أخضع قبائل الرعية مباشرة لسلطة البايليك و جعلها المصدر الأساسي لاقتصاد البلاد.
- إن أغلب الضرائب يدفعها سكان الأرياف مقارنة بسكان المدن التي تدفع ضرائب قليلة.
- أثر النظام الضريبي على العلاقة بين السكان في الأرياف و المدن التي سادها النفور و الكره المتبادل بينهم.
- اقتطاع الضرائب غير العادل بين السكان أدّى إلى ثراء قبائل على حساب أخرى و شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين قبائل الأرياف و سكان المدن.
- أدى إلى تراجع نمو السكان بسبب الأمراض و الأوبئة والمجاعات إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي عرفتها البلاد في هذه الفترة و التي كانت نتيجة لعزوف السكان عن الزراعة بسبب ثقل الضرائب المكلفون بأدائها.
- أدت السياسة الضريبية المجحفة التي إتبعها الدايات إلى نفور و تذمر السكان و قيامهم بالعديد من الانتفاضات تعبيرا عن رفضهم لها.

---

[1] ـ إبن عبد القادر محمد: **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر**، المطبعة التجارية، الإسكندرية 1903م، ج1، ص 81.

[2] ـ الزهار: المصدر السابق، ص 160.

[3] ـ عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 139.

ثالثا: الإنعكاسات الثقافية

إنعكس النظام الضريبي و تبعاته أيضا على المجال الثقافي في أواخر العهد العثماني، حيث شغل بال المفكرين وعلماء بلاد المغرب بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فقد اختلفت وجهة نظرهم في جمع المال وادخاره ووضعه في محله لكي تمده البركات وتحفظه الغايات ويكون نافعا وان كان قليلا، أما اذا كان مجموعا من غير وجهه الصحيح فإن الله يذهبه وان كان كثيرا.

ومن بين آثار النظام الضريبي على الحياة الثقافية نذكر منها:

أ ـ حركة الطلبة والعلماء:

عرفت الجزائر نشاطا ثقافيا وعلميا نهاية القرن 18م خاصة في عهد الداي محمد بن عثمان باشا، الذي رفع من مكانة العلماء واعتنى بالمؤسسات التعليمية وخصها بأوقاف كثيرة، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا وتراجع في مطلع القرن 19م بفعل الاضطرابات و انعدام الأمن و اشتغال الحكام عنها[1].

وتأثر العلماء والطلبة بهذه الأوضاع المتردية، التي سادت البلاد أواخر العهد العثماني، حيث لم يستطع العلماء التوفيق بين مطالب الحكام المتزايدة للأموال من السكان عن طريق مضاعفة الضرائب وبين مظالم الرعية وشعورها بالإجحاف، فوجدوا أنفسهم في حيرة من أمرهم وأصبحت مواقفهم تميل إلى الحياد في غالب الأحيان ولكن دون التخلي عن واجبهم في المحافظة على الدين والدولة معا[2]، فأصبح النشاط الثقافي يقوم على جهود العلماء الذين لم ينقطعوا عن التدريس ولم يتوقفوا عن التأليف وكان في طليعتهم الشيخ أبو راس الناصري[3] الذي قدم لنا صورة معبرة عن

---

[1]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص441.

[2]– شاطو محمد: نظرة عن المصادر الجزائرية.....، المرجع السابق، ص85.

[3]– **أبو راس الناصري**: هو أبو راس محمد بن احمد ابن الناصر الراشدي المعسكري، ولد سنة 1737م بقلعة بني راشد قرب مدينة معسكر، عاش يتيما ونشأ في بيئة قاسية، هو علم من أعلام الدولة الجزائرية و علماء المشارفة والمؤرخين الجزائريين في الفترة العثمانية، تتلمذ على يد عدة شيوخ أجلاء وفقهاء كان لهم القسط الأكبر في تكوين شخصيته الفكرية والمعرفية، وتوفي سنة 1823م، يرجع المؤرخين سبب وفاته إلى مرض الطاعون الذي انتشر في تلك السنة. ينظر، عبيد نادية: **أبو راس الناصر 1737–1823 حياته وآثاره**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016–2017م، ص ص31–53.

الجو الثقافي الذي كان سائدا في البلاد في تلك الفترة والحياة الخاصة التي عرفها العلماء في تلقينهم العلم وكذا المساهمات المهمة التي كان يقدمها الحكام للعلماء[1].

وفي سياق الحديث عن العلماء، هناك جانب آخر يتعلق بتأثير الضرائب في الأدب الشعبي، الذي يعكس لنا الأوضاع العامة التي كان يعيشها الناس ونظرتهم للحكم العثماني فلقد عبرت الوثائق والمصادر المعاصرة والأشعار الشعبية عن ما كان يعانيه المجتمع جراء ثقل الضرائب ونهب الأملاك ومصادرتها[2]، حيث جاء على لسان الزياني "واعلم أن الأتراك لم تمهد لهم الملك بالجزائر كثر ظلمهم وفسادهم وعتوهم في الخلق وعنادهم بحيث لا يليق أن نذكر ما كانوا فيه من الظلم و المناكر وتواتر ذلك على الألسنة بغاية التواتر فاشتغل العلماء في ذلك في نثرهم وسألت الناس أن يزيل بهم ما حل بظلمهم..."[3] .

وكانت هناك دلائل أخرى لما كان يكنه السكان للسلطة العثمانية، وما فعله الباي حسن عندما قتل الشيخ بلقندوز بدون مبرر حيث تأثر المرابطون والأولياء لما فعله، وتوقعوا زوال الأتراك واحتلال الجزائر[4].

كما نجد أن ابن زرفة قام بتأليف كتاب عن الضرائب مستندا في كتاباته عن مصادر التاريخ الإسلامي و رافضا لأي ضرائب تم فرضها على الجزائريين ماعدا الضرائب الشرعية[5].

ب ـ الزوايا:

تذكر المصادر أن الزوايا والطرق والأشراف كانوا في غالب الأوقات معفيين من الضرائب وكان لهم احترام بين أوساط الناس، هذا الإعفاء كان منذ التواجد العثماني في الجزائر وقد صدر في ذلك أمراً بإعفاء الزوايا والطرق والمرابطين سنة 1695م في عهد الداي أحمد في بايليك الغرب

[1]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص441.

[2]– نفسه: ص241.

[3]– شاطو محمد: نظرة على المصادر الجزائرية...، المرجع السابق، ص96.

[4]– المزاري: المصدر السابق، ج1، ص ص362،363.

[5]– شاطو محمد: نظرة المصادر الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 96.

لكن نجد أن المرابطين والأشراف يؤدون ما توجب عليهم من ضرائب، ويذكر المشرفي عنهم أنهم كانت تجبى منهم الضرائب وكانت عرب سويد المخزومي تخدمهم[1].

وقد وجدنا أن بعض البايات كانت لهم أموال مهمة يحصلون عليها من جباية الضرائب ومن مصادر مختلفة فكان يؤدي هذا إلى الإنفاق على الزوايا وغيرها وهو ما كان ينعكس إيجابا على الحياة الثقافية فمثلا كان محمد الكبير وكما أسلفنا يبذل جهودا في ذلك وانه لم يكن يقوم بأمر ولا ينفذه دون مشورة العلماء، كما أن شغفه بالعلم وعنايته بالعلماء هو الذي كان حافزا بإقدام الطلبة والعلماء على مجاهدة الإسبان وتشجيع رجال العلم على كتابة المؤلفات، التي كان يأمر بعضها و يكافئ مؤلفيها بسخاء وعطاء كبيرين حتى شمل كل رجال العلم في المنطقة[2].

لقد تمكن البايليك بفضل موارد العشور والصدقات وغيرها من المداخيل التي كانت تتوفر عليها الزوايا من إيجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية التي لم تكن خزينة البايليك تنفق عليها، ولدلك كانت تلك المداخيل تشكل مصدرا للإنفاق على أماكن العبادة والتعليم ولرعاية الخدمات الثقافية والدينية بالمدن و الأرياف[3].

إلا أنه بعد زيادة إهتمام الدولة بالضرائب المفروضة أكثر مما سبق أثر على الثقافة خاصة في عهد البايات غير المؤهلين، إذ يظهر تأثيره في تعدد الطرق الصوفية و التيارات الفكرية و توسع نشاطها، التي بدَت مساندة أحيانا للحكم العثماني و متناحرة أحيانا أخرى وهذا ما أدى إلى انتشار الفتن و القلاقل و الثورات التي كان لها أسوء الأثر على الحياة الثقافية وغيرها من جوانب الحياة[4].

وقد عمد بعض الناس إلى تقديم ما توجب عليهم من ضرائب إلى الزوايا ورجال الطرق ومعارضتهم لدفعها عند البايليك، إضافة إلى أن بعض الطرق والزوايا كانت معادية لسلطة

---

[1]– نفسه: ص 96.

[2]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص ص443،444.

[3]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص ص 444،443.

[4]– نفسه: ص 444.

البايليك مثل الطريقة التيجانية كما مر بنا سلفا في المبحث السابق مما أدى إلى محاولة إخضاعها بشن الحملات العسكرية وفرض ضرائب سنوية عليها[1].

ج ـ الأوقاف والمال:

لقد كان الوقف وهو أحد المؤسسات الاقتصادية في الإسلام موردًا معتبرًا للأموال في العهد العثماني، وهو من أهم المؤسسات التي كان لها دورها الفعال في عملية التطور والنمو الاقتصادي والمالي وحتى المجالات الأخرى كالاجتماعية والثقافية، أنشئت تلك المؤسسات بهدف استثمار أموالها وتشغيل ثرواتها وبعدها استعمال عائداتها في تحقيق إصلاحاتها ومشاريعها المختلفة في شتى المجالات الحياتية المتنوعة[2].

ومن بين هذه المؤسسات و لعل أهمها وقف الأملاك إذ أنه يعتبر وسيلة مثلى للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي، لكونه لا يباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة، وبالتالي لم يعد في استطاعة البايات وغيرهم من الحكام مد أيديهم إلى الأملاك المحبسة. و على الرغم من الأوضاع التي تطرقنا إليها عن حياة الجزائر أواخر العهد العثماني، والتي دفعت الدولة إلى إصدار قرارات العزل والمصادرة والتغريم وغيرها فان جل الأملاك الموقوفة ظلت في منأى عن ذلك[3].

أصبحت الجزائر تعيش مرحلة من الانحطاط في هذه الفترة بسبب طغيان الجوانب المادية الدنيوية، وتمركز الثروة في أيدي الأقليات وتبذير الحكام للموارد، وضعف الجيش وزيادة الضغط الجبائي على السكان، فأدى هذا الضعف إلى انخفاض في المستوى الثقافي[4].

---

[1]– شاطو محمد: نظرة المصادر الجزائرية ...، المرجع السابق، ص ص 96،97.

[2]– نعيمي أحلام: المرجع السابق، ص ص 60،61.

[3]– دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 445.

[4]– نفسه: ص 445.

لم تكن الدولة تستثمر الأموال المستخلصة من الضرائب في تطوير اقتصادها وتعزيز قوتها الدفاعية، وبسبب احتفاظها بنظمها التقليدية لم تحاول مسايرة الركب الحضاري الأوروبي خاصة في ظل معاناتها من الحصار الذي فرضته القوى الأوروبية على الجزائر، بحجة محاربة القرصنة إلا أن الهدف الفعلي كان السيطرة على تجارتها الخارجية التي تعد الرافد الأساسي الذي يقوم عليه إقتصادها[1].

نستنتج بذلك أن النظام الضريبي المطبق كان له إنعكاسات وخيمة أثرت على حياة سكان الأرياف و المدن في كل جوانبها خاصة الإقتصادية، الإجتماعية، و الثقافية، إذ سبب في تدهورها و تأزمها نظرا لكثرة الضرائب وثقلها.

[1]– نفسه: ص 446.

خاتمة

ومن خلال تناولنا لموضوع نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات خرجنا بعدة استنتاجات يمكننا حصرها في النقاط التالية:

- إن الضرائب العثمانية تستند أغلبها في شرعيتها إلى الأحكام الإسلامية المالية غير أنها اختلفت في مسمياتها ومقاديرها تبعاً للعرف المتعامل به والعادة التي سارت عليها الدول السابقة لوجودها، وخولت الشريعة الإسلامية لأولي الأمر للتصرف وفق ما تفرضه المصلحة العامة دون الاعتداء على حقوق الشعب، كما راعت الدولة العثمانية أوضاع الإيالة الجزائرية وظروفها الطبيعية.
- النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني يمثل أحد المرتكزات التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في الجزائر، وأهم مورد مالي.
- أثر النظام الضريبي على العلاقة بين السكان في الأرياف و المدن التي سادها النفور و الكره المتبادل بينهم.
- إن أغلب الضرائب يدفعها سكان الأرياف مقارنة بسكان المدن التي تدفع ضرائب قليلة.
- تعتبر قبائل الرعية أضعف طبقة في المجتمع الريفي، تدفع الكثير من الضرائب لوقوع أراضيها قرب السلطة لذا تعتبر مصدرا لأغلب الضرائب.
- النظام الضريبي المطبق على أراضي الدولة يختلف باختلاف نوعية واستغلال الأرض وأسلوبه، و تؤخذ الجباية من المحصول العيني في حال الاستغلال المباشر للأرض، حيث اختلفت طرق جباية الضرائب بالنسبة لأراضي الدولة باختلاف أحكامها وطريقة فتحها عنوة أو صلحاً كما انحصرت ضريبة الزكاة و العشور على أراضي الملكية الخاصة.
- إن الادارة العثمانية حرصت على تأمين أكبر مبلغ ممكن من الضرائب على خزائن البايلك معتمدة في ذلك نظاماً دقيقاً لتأمين هذه الضرائب المختلفة من زكاة و عشور و لزمة ومعونة وغيرها من الضرائب المذكورة سلفا.

- إن التنوع في الضرائب أدى إلى التنوع في طرق الجباية وذلك وفقا للأماكن والنواحي التي تجبى منها الضرائب، فهناك ضرائب يتولى جبايتها الأعوان الإداريون أو ما يسمى بالنظم الموظفون الإداريون حيث يتولى جباية الضريبة المحددة له، وفي المقابل يتم خصم راتبه منها كما يعفى الموظفين الإداريين من مختلف الضرائب، والنظام الأخر وهو الجباية عن طريق المحلة والتي يستعان بها في المناطق البعيدة عن نفوذ البايليك والمستعصية.
- إن تسليم وإيداع الضرائب المستحقة على كل بايليك توجه إلى مقر الحكم المركزي في دار السلطان، و ذلك بصفة منتظمة كل ستة أشهر و التي تعرف بالدنوش الصغرى التي يقدمها خليفة الباي، و آخر كل ثلاث سنوات يسمى بالدنوش الكبرى ويقدمها الباي بنفسه إلى مقر الحكم، وعلى قيمة هذه الضرائب وكثرتها يتم تثبيته في منصبه أو إحالته منه، ويبين نظام الجباية مدى اهتمام العثمانيين في الجزائر بالضرائب وتنظيمها.
- إن رحلة الدنوش تعبر عن الأوضاع الاقتصادية، فإذا كانت عائدات الدنوش مرتفعة ووفيرة فإن الحالة الإقتصادية تعرف إنتعاشا و إزدهاراً، أما إذا كانت العائدات ضعيفة فإن الحالة الاقتصادية المتدنية هي مؤشر للوضعية الاقتصادية السائدة في تلك السنوات.
- تعتبر الضرائب المفروضة على الدول الأوروبية وقيمتها هي معيار العلاقة مع الدولة الجزائرية وهي ملزمة بدفع الجزية التي تعبر عن الحماية الفردية للدولة، كما تستفيد هذه الدول من الامتيازات التي تقدمها الدولة الجزائرية.
- إن النظام الحاكم في الجزائر لم يكن نظاماً محفزاً على تطوير أوضاع البلاد الاقتصادية التي عرفت تراجعاً في الزراعة والأراضي الزراعية، وتراجع الصناعة واضمحلال بعض الحرف وحتى التجارة وعزوف التجار عن امتنانها أو تغيير الأسواق والطرق التجارية، أما في الحياة الاجتماعية فيلاحظ عدم اندماج المجتمع مع بعضه، ويرجع ذلك إلى سياسة العثمانيين التي عملت على استمالة الزعامات التي لها نفوذ في المجتمع دون الأخرى وذلك لاستخدامها في فرض الضرائب وجبايتها.

- إن السياسة المالية العثمانية المتبعة تقوم على أساس التحالف مع القبائل لضمان التبعية و التي تقوم باستغلالها للتوسط بينهم و بين الأهالي للحصول على الضرائب المفروضة عليهم.

- اقتطاع الضرائب غير العادل بين السكان أدّى إلى ثراء قبائل على حساب أخرى و شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين قبائل الأرياف و سكان المدن.
- إنتشار الثورات وحركات التمرد الداخلية وبسببها كثرت المطالب المخزنية والتجاوزات التي تحدثها المحلة العسكرية أثناء عملية الجباية،حيث أثر على الفلاحين وعلى الإنتاج الفلاحي مما انعكس على تراجع قيمة الضرائب، وذلك لأن النظام الضريبي يعتمد على الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى.
- إن هذه الضرائب التي فرضت على الجزائريين تختلف من منطقة إلى أخرى، فنجد بعض المناطق فرضت عليها الضرائب، و مناطق أخرى لم تفرض عليها، فبذلك فهي تختلف من ناحية إلى أخرى وليست مفروضة في مجملها على كل الناس، وهكذا فإن الحكام الجزائريين لم تلتزموا بقواعد النظام الضريبي.

الملاحق

الملحق رقم 01: ضرائب القطاع الضريبي الريفي[1]:

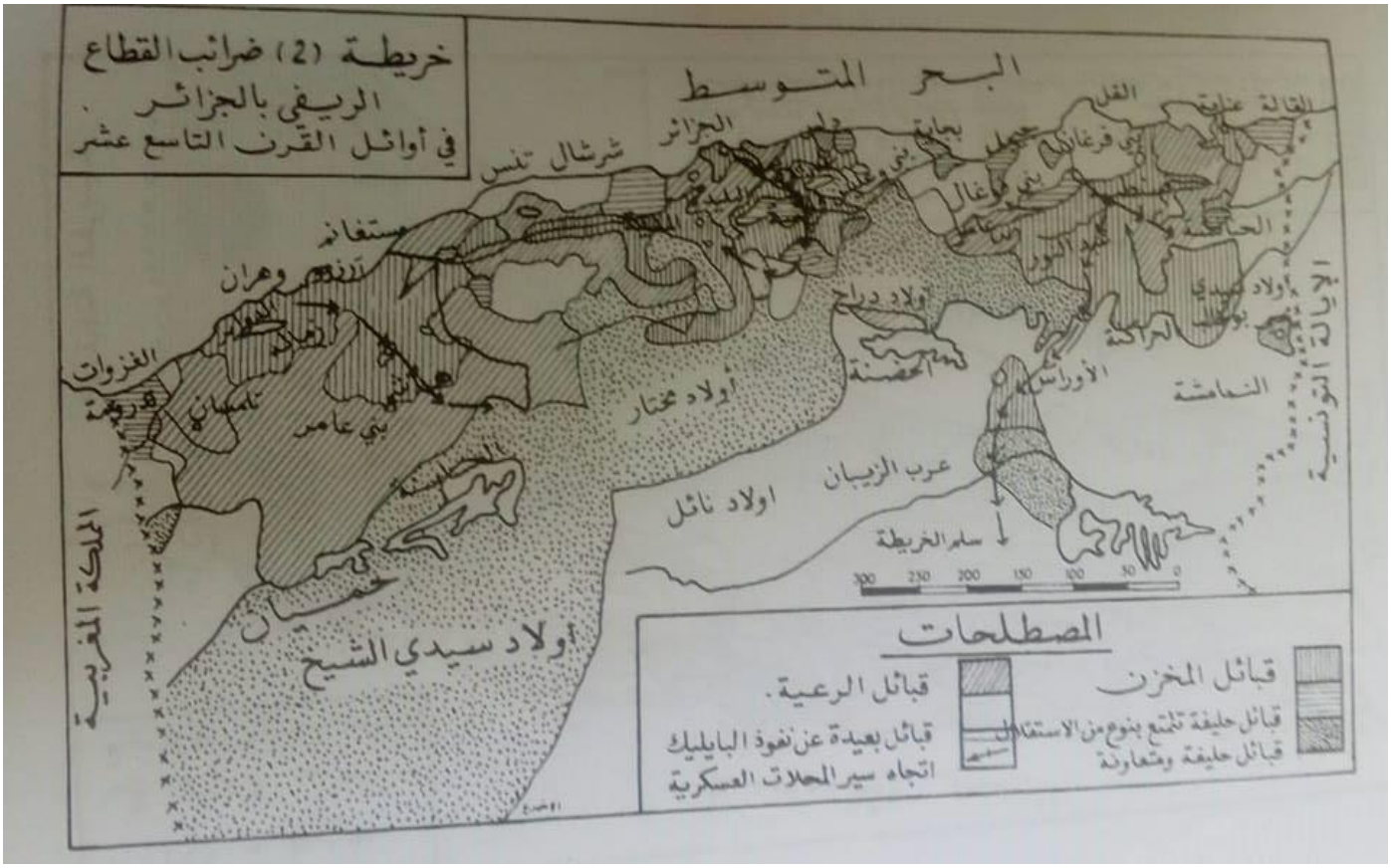

[1] - سعيدوني : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 330.

الملحق رقم 02: أنواع ملكيات البايليك[1] :

1ـ الملكيات الكبيرة أكثر من 400 هكتار:

الأوطان	المساحة
وطن حجوط	97آر 74هكتار1086 سنتيار
وطن بني خليل	81 آر 28 هكتار14412 سنتيار
وطن بني موسى	60 آر 86 هكتار3263 سنتيار
وطن الخشنة	05 آر 51 هكتار15398 سنتيار
المساحة الإجمالية للملكية الكبيرة	43آر 41 هكتار4393 سنتيار

2 – الملكيات المتوسطة حوالي 200 إلى 400 هكتار:

الأوطان	المساحة
وطن حجوط	58 آر 82 هكتار4932 سنتيار
وطن بني خليل	00آر 31 هكتار3607 سنتيار
وطن بني موسى	06آر 25 هكتار1614 سنتيار
وطن الخشنة	00آر 31 هكتار3607 سنتيار
المساحة الإجمالية للملكية المتوسطة	64آر 69 هكتار13761 سنتيار

3 ـ الملكيات الصغيرة (الأحواش) حوالي 200 هكتار:

الأوطان	المساحة
وطن حجوط	00آر 54 هكتار1910 سنتيار

[1] – Saidouni Naceredine, op, cit, pp 179-184.

وطن بني خليل	46آر 60 هكتار1748 سنتيار
وطن بني موسى	46آر 19 هكتار1470 سنتيار
وطن الخشنة	78آر 28 هكتار2090 سنتيار
المساحة الإجمالية للملكية الصغيرة	70آر 62 هكتار7219 سنتيار
المساحة الكاملة لكل الملكيات الثلاث	77آر 73 هكتار64917 سنتيار

الملحق رقم 03: أعمال التويزة في بايليك التيطري:

1- مزارع الباشا[1]:

اسم المزرعة	عد الزويجات	القبائل المعنية بالتويزة
عين الدم	20	حضر مدينة المدية وريقة و عريب اوعمري
راس الوادي	10	
معمورة	40	
المجموع	70	

- في مزارع الباي :**2**

اسم المزرعة	عدد الزويجات	القبائل المعنية بالتويزة
البرواقية	20	حسن بن علي
الحكم	10	بن حسن و هوارة

[1] - عباد صالح : المرجع السابق ، ص 392،391 .

مجبر	5	ريغة ، اولاد سهيل شبانة
اولاد حمزة	10	اولاد الطوابع من اولاد عنتر
أشير	10	مفتاح
زغوان	10	اولاد خديم و اولاد معروف
في الربايع	10	اولاد ديد
ملاحة	10	الربايع
حرمالة الكبيرة	10	اولاد علان
حرمالة الصغيرة	5	اولاد علان
بوجملين	5	القبائل الرحالة التي تزور التل في الصيف فرسان المخزن مكلفون بالجمع
سور السواري	10	قبيلة السواري
سور جواب	10	بواسطة الخماسين و الوكلاء
سور الغزلان	20	
المجموع[1]	145	[2]

[1]

[2] ـ عباد صالح: المرجع السابق، ص 392،391 .

الملحق رقم 04: غرامات بعض القبائل الجبلية و الصحراوية [1]:

القبائل	الغرامة
قبائل الساحل بجهات سكيكدة و البابور ، القرقور ، زمورة	الأبقار ، البغال ،الخشب
قبائل شطابة و الهضاب العليا	كميات من العسل و الزبدة
قبائل الزمول	عشر ما تستخرجه من الملح
قبائل توقرت	عبدا ثم تحولت إلى مال فيما يعرف بحق 25 فرنك165البشماق و يساوي
القبائل الصحراوية	قرش21850
قبائل النمامشة	خروف3000
قبائل الحراكتة	خروف1000
قبيلة أولاد علان	خروف،100كغ زبدة، 500 قطعة نسيج خيام من وبر الجمال 16 سرجا للبغال16(فليج)،
	كغ 1200فرسين من الخيل المعدة للركوب، جملا20 خروف،500من الزبدة،

[1] ـ من انجاز الطالبتين بالاعتماد على : سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 171

الملحق رقم 05: اللزمة في أوطان دار السلطان[1]:

الأوطان	اللزمة بالبوجو	اللزمة بالفرنك
وطن السبت ووطن موزاية	406.2	464.4
وطن بني خليل	346.5	943.56.9
وطن بني موسى	262.2	207.32.4
وطن الخشنة	330.3	193.80.6
وطن بني جعاد	154.2	4006.44
وطن بني مناصر	694	290.841
المجموع	786.13	641.96

[1] - سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 182.

الملحق رقم 06: اللزمة التي تدفعها أوطان بايليك التيطري[1]:

القبائل	اللزمـة بالبوجو
كراكنة	1000
أولاد فاسي	1000
قصر حيران	1200
أولاد موسى	300
فليسة اوليل	500
قيادة بوغني	123
بني راتن	50
قبائل جرجرة	1000
المجموع	5173

[1] ـ من انجاز الطالبتين بالاعتماد على: سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 168.

الملحق رقم 07: لزمة قبائل بايليك الشرق (قسنطينة)[1]:

القبائل	اللزمة بالبوجو	بالفرنكا
قبائل بجاية	21.360	348.48
ساحل البابور	7556	13510.80
فرجـيوة و ميـلة	25635	461.43
المجموع	122.055	98101.80

[1] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 65.

الملحق رقم 08: لزمة أوطان بايليك الغرب[1]:

القبائل	اللزمة
اليعقوبية	العبيد، الصوف، المواشي، السجاد، والجلد المستعمل في السروج، و الألجمة، الجمال، لزمة نقدية
القبائل المجاورة لتلمسان	لزمة نقدية، 12حصانا، 04 خيول قادة
قبائل بني سوس ،بني صمويل ،بني ورنيد	كميات مهمة من الضفائر المنسوجة للخيول
رعية قائد الجبل	صنع ألبسة الباي،كمية مهمة من الحياك و البرانس و غيرها من المنسوجات
قبائل فليتة	لزمة نقدية، كميات من الزبدة، و أحصنة مجللة من نوع واحد و خيول قادة
بني عامر	8000 ريال، 12 حصانا ملجما، 04 خيول قادة، بعض المواشي و الشعير، 80طست أو 2400 رطل جزائري من الزبدة المملحة
مجاهر	8000 ريال، 12 حصانا ملجما، 04 خيول قادة، بعض المواشي والشعير، 80 طست أو 2400 رطل جزائري من الزبدة المملحة

[1] - من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على :دحماني توفيق : المرجع السابق ، ص 175،176.

القبائل الصحراوية لبايليك الغرب (بني الأغواط)	100خادم، 5000 سلطاني، 100 ثوب، 04 خيول إضافة إلى 100 خادم، 5000 بوجو، 250جمل، 04 خيول ، 200 ثوب

الملحق رقم09: معونة بعض قبائل بايليك التيطري[1]:

القبائل	بالبوجو	بالفرنك
أولاد حميدة	200	372
أولاد كوكان	278	533.82
أولاد طرسة الميسر	100	186
الحمالكة	50	93
قبائل بني بورانة	133	247.38
العالية	133	247.38
الزناخرة	133	247.38
بني رحمان	133	247.38

[1] ـ من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على : سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 173.

الملحق رقم 10: الواردات الى مدينة الجزائر سنة 1822م[1]

منطقة الاستيراد	البضائع	القيمة بالدولار الاسباني
فرنسا	توابل، سكر، فولاذ، اقمشة	
انجلترا	مواد مصنعة انجليزية وهندية	500.000
اسبانيا	حرير،توابل مصنوعات المانية وانجلزية	300.000
ايطاليا	حلي وجواهر	100.000

"صادرات مدينة الجزائر الى مرسيليا وليفورن وجنوة"

البضائع المصدرة	الوزن بالقنطار	القيمة بالدولار الإسباني
الأصواف	20.000	160.000
الجلود	10.000	80.000
الشمع	600	18000
بضائع أخرى		15000

[1] – زروال محمد: المرجع السابق، ص 17.

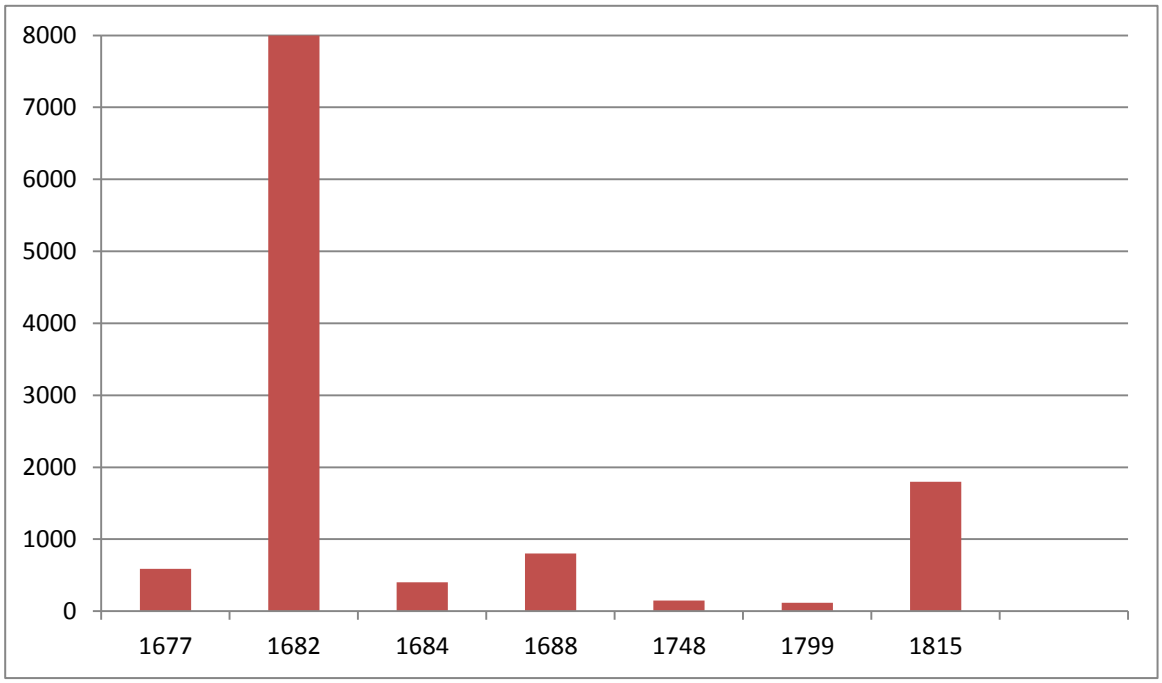

الملحق رقم 11: منحنى بياني يوضح تطور عدد الاسرى بالجزائر ما بين 1677-1815م[1]

1سم ← السنة

1سم ← 1000 أسير

[1] – من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على: حمدان خوجة: المرجع السابق ، سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق.

قائمة المصادر

والمراجع

ـ القرآن الكريم

أولا:المصادر:

أ ـ باللغة العربية:

1) ـ الأغواطي ابن الدين الحاج: رحلة الأغواطي في شمال افريقيا و السودان و الدرعية، تر و تح أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية، الجزائر 2011م.

2) ـ الجزائري محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ط2، الشركة الوطنية ، الجزائر 1981م.

3) ـ خوجة حمدان: المرآة، تع، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م.

4) ـ الراشدي إبن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013م.

5) الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر-1246 1168هـ /1754-1830م، تحقيق المدني أحمد توفيق، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1974.

6) ـ الزياني محمد بن يوسف:دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تع المهدي بوعبدلي، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974م.

7) ـ إبن العطار أحمد بن المبارك: تاريخ بلد قسنطينة، تح و تع و تق حمادي عبد الله، ط ج، دار الفائز للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2011م.

8) ـ العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1394هـ /1974م.

9) ـ المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر ، تح و د بوعزيز يحي ، ج1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1990.

10) ـ محمد إبن عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر، ج1.المطبعة التجارية، الإسكندرية 1903م.

11) ـ وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تع، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

ثانيا ـ المراجع:

أ ـ باللغة العربية:

1) ـ أحمد ياغي إسماعيل: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م.

2) ـ أمين محرز: الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

3) ـ أحمد آق كوندز ، سعيد اوزوتوك: الدولة العثمانية المجهولة ، وقف البحوث العثمانية، استانبول،2008م.

4) ـ أحمد بحري: الجزائر في عهد الديات دراسة للحياة الاجتماعية ابان الحقبة العثمانية، ج1،ج2، دار الكفاية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

5) ـ أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792م، دار البصائر لنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007م.

6) ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط1، الجزائر، 1982م.

7) ـ ارزقي شويتام : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م.

8) ـ بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر1830–1989م، ج2، دار المعرفة، الجزائر2006م.

9) ـ بن عتو بلبروات: المدينة و الريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، ج2، دار كوكب العلوم، الجزائر2016م.

10) ـــجمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

11) ـــــــــ: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500–1830، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2010م.

12) ـ جيمس لندر: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر، إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1982م.

13) ـ جيمس ولسن ستيفان: الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797م، تر، تابليت علي، دار ثالة، الجزائر، 2007م.

14) ـ حسن عواضة: المالية العامة دراسة مقارنة, ط3، دار النهضة العربية,بيروت لبنان1973م.

15) ـ الحسني عبد المنعم القاسمي : أعلام التصوف في الجزائر– منذ البدايات إلى غاية الحرب العالمية الأولى، دار الخليل القاسمي، الجزائر1427 هـ.

16) ـ حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2008م.

17) ـ رفعت المحجوب : المالية العامة، دار النهضة العربية ، بيروت،لبنان1971م.

18) ـ صالح الرويلي: اقتصاديات المالية العامة,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر1982م,

19) ـ صالحعباد:الجزائر خلال العهد التركي 1514-1830م، ط2، دار الهومة، الجزائر2007م.

20) ـ صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق م-1962م)،دار العلوم،الجزائر 2002 م.

21) ـ صلاح مؤيد العقبي: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر- تاريخها و نشاطها، دار البراق ، بيروت 2002م.

22) ـ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

23) تاريخ الجزائر العام، ج4 دار الأمة، الجزائر، 2010م.

24) ـ عزيز سامحألتر: الأتراك العثمانيين في إفريقيا الشمالية ، ط 1،ترجمة محمود علي عامر،دار النهضة العربية، بيروت1409هـ—1989م.

25) ـ علي تابليت: الرايس حميدو، منشورات ثالة، الجزائر، 2006م.

26) ـ عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م،دار الغرب الإسلامي، بيروت1997م.

27) ـ عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 2، دار المعرفة، الجزائر 2006م.

28) موجز في تاريخ الجزائر،دار ريحانة، الجزائر 2002م.

29) ـ غازي عناية : المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيان،عمان 1998م.

30) ـ فريد بيك محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة محمد افندي مصطفى, مصر 1311 هـ/1893م.

31) ـ لطيف الله نمير عقيل: تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1434- 1435هـ /2013-2014م.

32) ـ محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1850، دار وحدة الرغاية، الجزائر، 2009م.

33) ـ محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق 1969م.

34) ـ المنور مروش: القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

35) ـ مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1،دار الأمة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2007م.

36) ـ ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر 2014م.

37) الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1830-1791م)، طخ، دار البصائر،الجزائر 2013 م.

38) دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001م.

39) الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر 2014م.

40) النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني،ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986م.

41) ورقات جزائرية – دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني- ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2000م.

42) الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني من القرن17الى القرن19، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

43) ـ ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ ـ العهد العثماني ـ ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م.

44) ـ نور الدين عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي،دار الحضارة، الجزائر 2006م.

45)ـ وليام سبينسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، عبد القادر زبادية دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

46) – يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2009م.

47) مدينة وهران عبر التاريخ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

48) ـ يمينة درياس: السكة الجزائرية في العهد العثماني ، دار الحضارة، الجزائر 2007م.

ب ـ باللغة الفرنسية:

1) – DE Grammont : Histoire d'Alger sous la domination turque
   a. (1515-1830), ErestLeroux, Paris 1887.

2) –Ernest Mercier : Histoire l'Afrique Septentrionale, Tome troisieme , Ernest lerouxediteur , Paris 1868.

3) –Ernest Mercier : Histoire de Constantine, j.Marle et f biron, Imprimeurs-Editeurs , Constantine, 1903.

4) – Louis rinne: Le royaome d'aiger sous le dernier dey, typdraphie adolphe gourdan, Alger,1900.

5) – SaidouniNaceredine: L'Algerois rural a la fin de l'epoque ottomane, E2, Alamelmaarifa, Alger 2010.

ثالثا ـ الرسائل الجامعية:

1) ــ أحلام نعيمي: الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مذكرة ماستر، في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2012-2013م.

2) ــ أمينة غريسي و منال لعجال:دور الضريبة في إنعاش الاقتصاد الجزائري ـ دراسة الحالة: الجزائر ـ مذكرة ماستر أكاديمي (ل م د) في علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي ـ تبسة،2015ـ 2016م.

3) ــ بلقاسم قرباش: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830، أطروحة دكتوراه في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة معسكر، 2015-2016م.

4) ــ توفيق دحماني:الضرائب في الجزائر(1206-1282 هـ/1792 – 1865م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة ـ الجزائر، 2007 – 2008م.

5) ــ جميلة معاشي: الانكشارية و المجتمع بباياليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه العلوم التاريخ الحديث، جامعة منتوري – قسنطينة، 2007-2008م.

6) ــ جهيدة بوعزيز: الصراعات الداخلية و أثرها على المجتمع الريفي في بايليك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني (1185-1253هـ/1771-1827م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة2،2011-2012 م.

7) ــ حسان كشرود: رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر العثمانية من1659-1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري – قسنطينة، 1429-1428هـ /2008-2007 م.

8) ــ حكيمة حدون، حكيمة بن ربحة: مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات(حروب اليونان أنموذجا1821-1829)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة خميس مليانة، 2015-2016م.

9) – حميد بلال: السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر، في القانون العام للأعمال، جامعة ورقلة، 2014-2015م.

10)– حنان عريف و أخريات: البحرية الجزائرية ودورها في حوض البحر الأبيض المتوسط(1671–1930)،مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2012-2013م.

11)حياة قرابن،سعاد بن حركات: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهدالعثماني(1800-1830م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بو نعامة . خميس مليانة، 2015-2016م.

12)– خديجة بن مزوز: الكوارث الطبيعية و الأزمات الصحية في الجزائر أواخر العهدالعثماني(1156-1246هـ / 1740-1830م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غرداية ، 1436-1437هـ / 2016-2017م.

13)– رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564–1830، مذكرة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010–2011م.

14) – سعاد عقاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر(1519-1830م) – دار السلطان أنموذجا– مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013–2014م.

15)– سمر عبد الرحمن محمد الدحلة: النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الاسلامي – دراسة تحليلية مقارنة– أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا في نابلس– فلسطين، د س.

16)– سمية أولاد إبراهيم: الثورات و التمردات في الجزائر أواخر العهد العثماني (الثورة التيجانية أنموذجا) (1196-1242هـ /1782-1827م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غرداية ، 1436-1437هـ / 2015-2016م.

17)ـ سهيلة كداني: الضرائب و الرسوم في الجزائر العثمانية، مذكرة ليسانس في التاريخ عام، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، 1437- 1438هـ/ 2016-2017 م.

18)ـ شدري معمر رشيدة: العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات -1830 1671م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

19)ـ الشيماء جوبر ، نادية غضبان: المجتمع الريفي و علاقته بالحكم العثماني في الجزائر ـ عهد الدايات 1671-1830م أنموذجا ـ مذكرة ماستر أكاديمي في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017م.

20)ـ صونيا مزوزي: السلطة و المجتمع في الجزائر أواخر العهد الدايات (1792-1830 م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة ممد خيضر – بسكرة، 2015-2016م.

21)ـ طارق الضب: الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر، في القانون العام للأعمال، جامعة ورقلة، 2012-2013م.

22)ـ عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1830/1700 مقاربة إجتماعية إقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2001/2000م.

23)ـ عبد الحميد عفيف: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 -2012م)، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير, جامعة فرحات عباس ـ سطيف1, 2013 – 2014م.

24)ـ عبد الرحمان بوسعيد: الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير، في الدينوالمجتمع، جامعة وهران، 2011-2012م.

25)ـ عبد السلام واكواك: فعالية النظام الضريبي في الجزائر ـدراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي ـ مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة، 2011-2012م.

26)ـ عبد القادر بلغيث: الحياة السياسية و الاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني،مذكرة ماجستير في التاريخو الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014م.

27) ــ عبد الله زروقي: الطرق الصوفية و منطلقاتها الفكرية و الأدبية منطقة توات – دراسة تاريخية- نماذج شعرية من ديوان عبد الكريم بن محمد البلبالي(1288ه/1860م)، أطروحة دكتوراه العلوم في الأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2016-2017م.

28)ـ عثمان بوحجرة: الطب و المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م- مقاربة إجتماعية – رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2014-2015م.

29)ـ علي العنتري: أوقاف الحرمين الشريفين " مكة والمدينة" في مدينة الجزائر حلال القرن 18 وبداية القرن 19م، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011-2012م.

30) ــ عيسى قبشي: النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1830-1792م)،مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017-2016م.

31)ـ الغالي بن لباد: الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية و العلوية و القادرية- دراسة أنثروبولوجية- أطروحة دكتوراه في الأنثربولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد،1429-1430هـ /2008-2009م.

32)ـ فاطمة رمعون و حيزية بن رابح: ثورات الطرق الصوفية في إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني ثورة الدرقاوى أنموذجا (1219-1224)،(1804-1809م)،مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة ، 1436-1437هـ / 2015-2016م.

33)ـ فلة القشاعي: الريف القسنطيني اقتصاديا و اجتماعيا أواخر العهد العثماني 1837-1792م، شهادة لنيل دبلوم الدراسات المعتمدة في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر1403هـ - 1983م.

34)النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771-1837م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر، 1989-1990م.

35) ــ كاميلية دغموش:قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني و السلطة العثمانية (1509–1792)،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014م،

36) ـــ محمد شاطو: نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،2005-2006م.

37)ـ محمد يوسف: الطرق الصوفية و تأثيرها على المجتمع الجزائري خلال عهد الدايات (1671-1830م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غرداية،-1434 1433هـ /2012-2013 م.

38)ـ نادية عبيد: أبوراس الناصر 1737–1823م حياته وآثاره، مذكرة ماسترفيالتاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016–2017م.

39) ــ وحيد خنيش: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني – الجيش انموذجا، مذكرة ماستر، في التاريخ المعاصر، بجامعة بسكرة، 2014-2015م.

40)ـ وفاء العيفة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية1900م، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر . بسكرة،2012 – 2013م.

41)ـ يعقوب رويبح:آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية الجديدة ـ دراسة حالة قباضة الضرائب ورقلة الضاحية ـ مذكرة ليسانس في علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة, 2012 ـ 2013م.

42)ـ يوسف بوخاري ، فراجي إبراهيم: الدور الديني والسياسي الأسر النافذة في قسنطينة نهاية العهد العثمانيو بداية الاحتلال (1826- 1837م)،مذكرة ماستر فيالتاريخ حديث ومعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس – المدية، 1435 – 1436 هـ/ 2014 - 2015م.

رابعا ـ الدوريات و المجلات:

1) ــ إبراهيم عبو: الثورات المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني و موقف العلماء منها، متون العلوم الاجتماعية، مج 8، ع3، الجزائر، ديسمبر2016م.

2) ــ جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، ع13، غرداية، 2011م.

3) ــ حنيفي هلايلي: الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع20، 2006م.

4) ــ زينب جعني: ثورة إبن الأحرش في بايليك الشرق (1800-1807م)، مجلة عصور الجديدة، ع18، وهران، خريف أكتوبر 14361437- هـ / 2015م.

5) ــ صبرينة لنوار: آليات تسير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع26، 2016م.

6) ــ عبد السلام فيلالي: هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الريفية و المدنية، مجلة التواصل، ع24، جوان 2009م.

7) ــ عبد القادر صحراوي: ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر في أواخر العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، ع15- 16، مارس 2017 م.

8) الغالي الغربي: ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، ع8، 1994م.

9) ــ فاطمة الزهراءسيدهم: موارد الإيالة الجزائر المالية مطلع القرن 19، دورية كان التاريخية، العدد 13، سبتمبر2011م.

10)ــ قاسم الحموري ، رياض المومني: مفهوم الاحتكار بين الفقه الإسلامي و الإقتصاد الرأسمالي، حولية كلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، ع 14،جامعة قطر،1417هـ -1997م.

11)ــ محمد الخداري: بلاد المغارب تحت الحكم العثماني – نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671–1830م)، دورية كان التاريخية، العدد الثاني و العشرون، ديسمبر2013م.

12)ــ محمد الزين: نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر لعهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، ع 17، سيدي بلعباس 2012م.

13)ــ محمد شاطو: السلطة العثمانية في الجزائر و علاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830م، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع03، ديسمبر 2008م.

14)ــ محمود عامر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، ع 117،118، كانون الثاني2012م.

15)ــ مختار بونقاب:إنتفاضة درقاوة في بايليك الغرب الجزائري 1802-1816، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، 2008م.

16)ــ معاذ محمد عابدين ، قاسم محمد الحموري: إلتزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، مج29، ع3،محرم 1438هـ/ أكتوبر2016م.

17)ــ مؤيد محمد المشهداني،سلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني1518–1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،المجلد 5، العدد 16، جمادى الآخر1434هـ / نيسان 2013 م.

18) ــ ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس – طرابلس – المغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري السادس عشر حتى التاسع عشر الميلادي ، حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية – الحولية الحادية و الثلاثون، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت، 1431– 2010 م.

خامسا ــ المعاجم:

1) . ابن منظور: لسان العرب, تح عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي،ط1،م4، ج28، دار المعارف، القاهرة 1119هـ.

2) ــ سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 1421هـ – 2000م.

3) ــ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي :القاموس المحيط، ط2، ج4، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1952م.

4) ــ مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب لنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

فهرس المحتويات

فهرس الملاحق:

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01: ضرائب القطاع الضريبي الريفي	**115**
: أنواع الملكيات البايليك02الملحق رقم	**116**
الملحق رقم 03: أعمال التويزة في بايليك التيطري	**117**
الملحق رقم 04: غرامات بعض القبائل الجبلية و الصحراوية	**119**
الملحق رقم 05: اللزمة في أوطان دار السلطان	**120**
الملحق رقم 06: اللزمة التي تدفعها أوطان بايليك التيطري	**121**
الملحق رقم 07: لزمة قبائل بايليك الشرق (قسنطينة)	**122**
الملحق رقم 08: لزمة أوطان بايليك الغرب	**123**
الملحق رقم09: معونة بعض قبائل بايليك التيطري	**124**
واردات وصادرات مدينة الجزائر سنة1822 الملحق رقم10:	**125**
الملحق رقم11: منحنى تطور الأسرى في الجزائر مابين1677-1815م	**126**

فهرس المحتويات

بسمـــلة

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1-07

مدخل 9

الفصل الاول: الضرائب المفروضة على الأرياف.....18

أولا: الضرائب المفروضة على الأراضي الخاصة.....20

أ ـ العشور.....21

ب ـ الزكاة.....26

ثانيا: الضرائب المفروضة على أراضي البايليك.....30

أ ـ نظام الخماسة.....33

ب ـ نظام التويزة.....35

ج ـ كراء الأراضي الزراعية " الحكور".....37

ثالثا: الضرائب المفروضة على أراضي العرش والأراضي المستعصية على البايليك.....39

أ ـ الغـرامـــة 41

ب ـ اللزمــة.....43

ج ـ المعونة 47

د ـ الخطية 49

الفصل الثاني: الضرائب المفروضة على المدن.....52

أولا: عائدات بيت المال.....52

أ ـ الأملاك العقارية.....53

ب ـ التركات والودائع العمومية.....53

ج ـ الأوقاف.....54

د ـ الأسواق التجارية.....59

ثانيا: غنائم البحر.....61

أ ـ الجهاد البحري 62

ب ـ إفتداء الأسرى 70

ج ـ الإتاوات والهدايا.....73

ثالثا: المساهمة الرسمية للبايليك 76

أ ـ الدنوش.....76

ب ـ الضيافة.....80

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة الضريبية على حياة الأهالي.....83

أولا: إنعكاساتها على الحياة الاقتصادية 84

أ ـ الزراعة.....84

ب ـ الصناعة.....86

ج ـ التجارة.....87

ثانيا: الإنعكاسات الإجتماعية.....90

أ ـ التمييز بين الأهالي.....90

ب ـ تراجع عدد السكان.....91

1ـ الأمراض و الأوبئة.....91

2 ـ المجاعة.....92

3 ـ الزلازل.....93

4 ـ الجفاف.....93

5 ـ الجراد.....94

ج ـ الضرائب و الزعامات المحلية.....95

1 ـ ثورة إبن الأحرش.....96

2-ـ ثورة بن الشريف الدرقاوي 1805-1816م.....99

3 ـ الثورة التيجانية.....102

ثالثا: الإنعكاسات الثقافية.....105

أ ـ حركة الطلبة و العلماء.....105

ب ـ الزوايا.....107

ج ـ الاوقاف و المال.....108

خاتمـــــة.....111

ملاحق.....115

قائمة المصادر و المراجع.....128

فهرس الملاحق.....143

فهرس المحتويات.....144